

إبراهيم أبو الميجال

الاحتلال

تحت الاحتلال

مرآة ترصد مؤثرات الاحتلال الصهيوني على الأطفال الفلسطينيين
في الجوانب الإنسانية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية

إبراهيم أبو الهيثم

فأنت تحت الاحتلال

مراجعة وترجمة مؤثرات الاحتلال الصهيوني على الأطفال الفلسطينيين
في الجوانب الإنسانية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية

• الكتاب: أطفال تحت الاحتلال

• المؤلف: إبراهيم أبو الهيجاء

• قياس الصفحة: ٢٠×١٤

• رقم الإيداع: ١٥٢٦٦ / ٢٠٠٤

• الترقيم الدولي: ١ - ٠٨٢ - ٣٦٧ - ٩٧٧

• جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه

بكل طرق الطبع والنقل والتصوير

والترجمة والتصوير المرئي والمسموع

والحاسوبي.. وغيرها من الحقوق إلا

بإذن خطي من المؤلف ومن:

مركز الإعلام العربي

ص.ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر

• هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٠٠٢٠٢

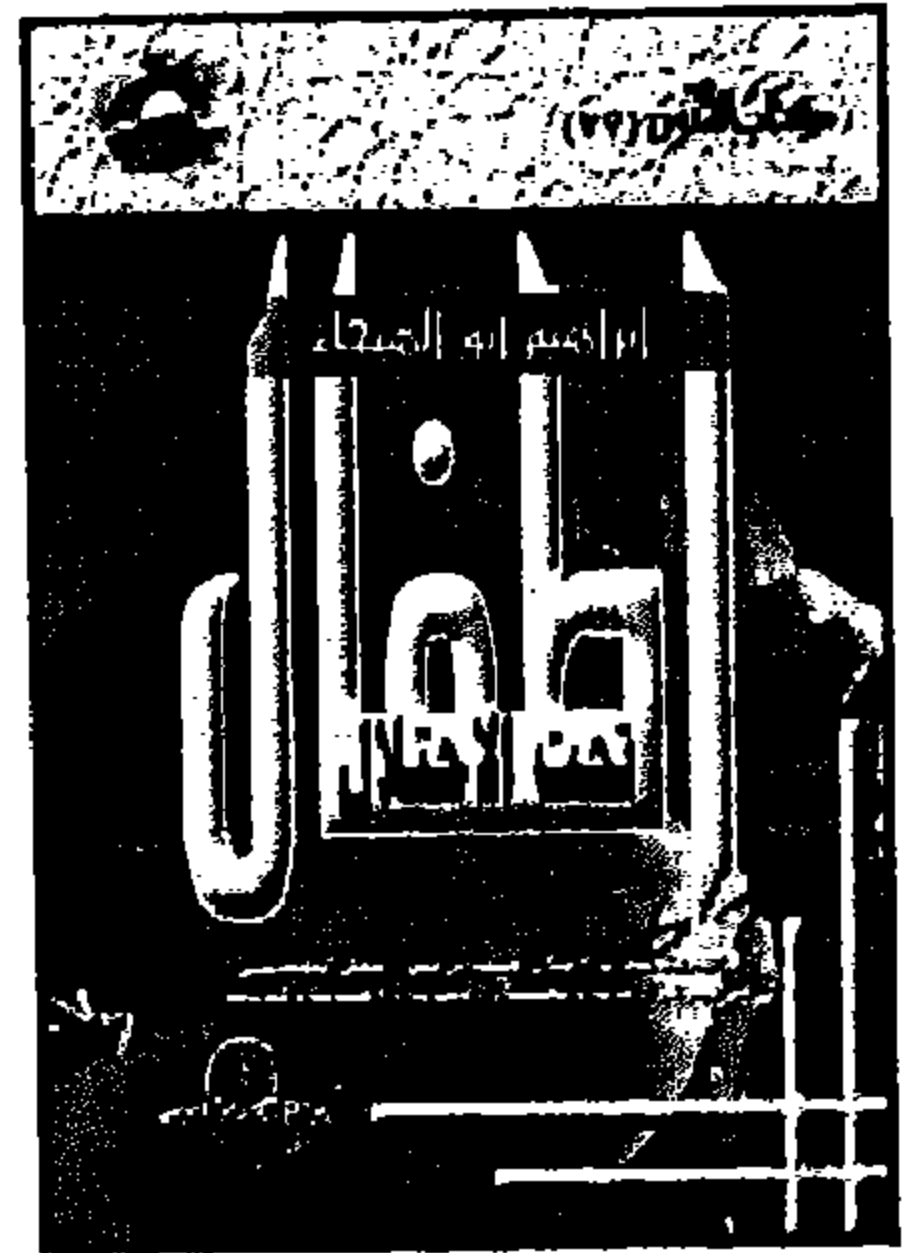
• فاكس: ٣٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢

• الموقع على شبكة الإنترنت:

Home Page: www.Resalah4u.com.

• البريد الإلكتروني:

E .Mail: media-c@ie-eg.com



الإخراج الفني:

نجوان عبد المحسن

تصميم الغلاف:

إبراهيم نور

• الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ

٢٠٠٤م



مقدمة الناشر

ليس من قبيل المبالغة أن نطالب بإنشاء تخصص جديد يسمى «علم نفس أطفال تحت الاحتلال»، ذلك أن للطفولة في مناطق الاحتلال والصراع المسلح سمات نفسية أكسبها إياها تعرضها القسري لمخاطر آلة الحرب، والتفاعلات اليومية المتسارعة لمعارك لا تستثني الأطفال من ضحاياها.

وبرغم تأكيد الإسلام لحقوق الطفلة وحمايتها، وما صدر من موثيق ومعاهدات دولية في هذا الشأن، فإن الاحتلال الصهيوني يصر على أن يضرب عرض الحائط بكل هذه الموثيق، وأن يعرض أطفال فلسطين لكل أشكال القمع المسلح من اعتقال وتعذيب، وأسر، وتشريد، وانتهاك لكل حقوقهم بما فيها الحق في الحياة.

فهؤلاء الأطفال نموذج حي لما تصنعه الحروب في النفوس الصغيرة، فهم يعيشون تحت وطأة الحصار الصهيوني الخانق، وبين براثن آلة عسكرية همجية، ورغم ذلك فإن الآثار النفسية للصراع على أطفال فلسطين ذات طبيعة خاصة، ومنها ما هو إيجابي يتمثل في دعم روح التحدي والصمود، والقدرة على المشاركة في أعباء النضال، ولكن على الجانب الآخر، فإن أحلام، ورسومات، وكلمات الطفل الفلسطيني تعكس تشبعه التام بالخوف من الصهاينة وكراهيتهم، وهما مصدر يستقى منه قدرته الفذة على المشاركة في الجهاد بأحجاره الصغيرة.

وبين يدي قارئنا الكريم صورة قلمية موثقة لأوضاع أطفال فلسطين تحت الاحتلال رسم ملامحها الباحث الفلسطيني المدقق إبراهيم أبو الهيجاء، وهي

صورة ترسم الأرقام والشهادات الحية والوقائع ملامحها القاتمة والمشرقة في الوقت نفسه، فإذا كان أطفال انتفاضة ١٩٨٧ هم أبطال العمليات الاستشهادية المباركة اليوم، فإن الأطفال الرازحين تحت الاحتلال اليوم أيضاً هم الذين سيصيرون غداً شباباً وفتية يكسرون أطواق الحصار ويصنعون النصر بإذن الله تعالى.

مركز الإعلام العربي

هذا الكتاب

يأتي هذا الصدور عن مركز الإعلام العربي في مصر، المعروف ببصماته ومنشوراته التي انتصرت للقضية الفلسطينية وموضوعاتها وفصولها بأحزانها وآمالها، وهذا تأكيد أصيل على حضور القضية الفلسطينية في الوجدان الإسلامي والعربي في مواجهة محاولات السلخ والتجزئة والترهيب، وتحقيق اغتراب القضية الفلسطينية عن مكوناتها الحضارية والدينية ومحيطها العربي والإسلامي وكأنها قضية تخص قومًا أو شعبًا أو مكانًا أو شخصًا.

إن هذا الكتاب الذي يصدر قضية الأطفال الفلسطينيين كما هي دون ديكور أو تزيين، يثبت - من خلال ما توفر بين يديه من أرقام وتقارير حديثة - أن الاحتلال الصهيوني، استئصالي لا يستهدف فقط الرجال المقاومين، كما يروج في أكاذيبه الإعلامية؛ بل إنه يهدف بالأساس إلى إحلال شعب مكان شعب ليس فقط في الإنسان والأرض والهوية، بل في الذاكرة أيضًا، وهذا هو السبب الرئيس الذي يعلل ما يجري بحق الأطفال الفلسطينيين في أحوالهم: (الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية).

ورغم أن الكتاب يستشهد بالكثير من النصوص والمواثيق الدولية مثل (اتفاقية جنيف، وحقوق الطفل)، إلا أنه لم يقصد أن يعطي القارئ ثقة بها فهي تبقى نصوصًا يفعلها القوي عندما تحقق مصلحته ويعطلها ويبقيها نظرية وتبريرية ودعائية عندما لا تخدم مصلحته أو عندما تنتقص من قوته وسطوته وظلمه، وفي ذاكرة كل منا آلاف من المشاهدات والأحداث المؤكدة لهذه الحقيقة، ولكننا رغم ذلك حرصنا على تبليانها وتوضيحها في مواقعها

كما هي بقصد إبقائها شهادة على صانعيها والمدافعين عنها ومن خلفهم من عرب وعجم.

بقي أن نوقد في نفوس الغيارى شعلة أمل، ونقول لهم إن ظلم أعدائنا لنا ولأطفالنا صانع لتراكم الوعي والثورة عندنا، وتصليب بنية المعرفة تجاه العدو وأهدافه والمناصرين له، وإن كان هناك من نصر سيحققه أحد في قابل الأيام، فكل الشواهد والدلالات تؤكد أنهم هؤلاء الذين نتحدث عنهم بتسمية (الأطفال) والذين أفرد لهم هذا الكتاب، فهو خير في مكنون الظلم والشر، ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١]. ■

مفاهيم

الطفل وطفولة وطفالة، أي نعم ورق. والطفل هو المولود مادام ناعماً. والطفولة هي المرحلة من الميلاد إلى البلوغ. وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]، وفي موضع آخر: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، وقد يجمع على (أطفال)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩]، ويقال عند العرب طفلت الشمس أي (إذا همت بالذرون)، وأطفل الليل أي (أقبل بظلمته).

وتبدأ مرحلة الطفولة المبكرة من عام الفطام إلى سن البلوغ، وهي من أهم المراحل التربوية في نمو الطفل اللغوي والعقلي والاجتماعي، وهي مرحلة تشكيل البناء النفسي الذي تقوم عليه أعمدة الصحة النفسية والخلقية، ومما ورد في الأثر الإسلامي: (لاعبه سبعا وأدبه سبعا وآخيه سبعا).

إن التأصيل الإسلامي للطفل والطفولة، يضع كل مرحلة زمنية ومكانية في سياقها الكلي، في الوقت الذي تنزع فيه بعض الدراسات الغربية إلى تضخيم مفاهيم الطفولة والمرأة بإخلال متعمد ضد مؤسسة الأسرة، التي لا يمكن فهم الطفل بدونها أو منعزلاً عنها، وفي الأحوال الشاذة عن ذلك الكثير من الأحكام والتفصيل بما يعوض، هذا الطفل عما فقد، مثل ما ورد في أحوال اليتيم والرعاية الخاصة به والترغيب والترهيب المترتب عليهما.

ونظراً لأن ما نحن بصددّه يتعلق بأطفال فلسطين، فمن الضروري الرد على الدعاية الكاذبة التي تتحدث عن مخزون حضاري إسلامي لا يأبه بحياة الإنسان والأطفال. أو أن نساء فلسطين تلقي بأولادها إلى الموت نتاج

الحاجة إلى المال أو كثرة العيال. والرد على ذلك يتعلق بأمرين مترابطين:

الأول: إن الأطفال زينة الحياة الدنيا كما ورد في قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. ومن الجلي أنه في عقيدة كل مسلم، أنه لا يجوز دفعه إلى الموت خوفاً من الفقر ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَقِ﴾ [الإسراء: ٣١]، بل إن المسلم يحيا ويعيش عاملاً على صناعة حياته وعمارة أرضه وأسرته. وفي سيرة سيدنا زكريا: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٤-٦]، مفهومًا لطيفاً أن هذا النبي رغم كبره ومرضه وعقر امرأته إلا أنه لم ييأس من أن يدعو الله تبارك وتعالى واستجاب الله دعاءه، وكذا سيدنا إبراهيم طلب من الله الولد وهو كبير فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. اثنان جاءاه على الكبر وامراته أيضاً قالت: ﴿يَا وَيْلَتَى أَأُلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢]. فرغم كل هذه الظروف طلب هؤلاء الأنبياء الأولاد من الله تبارك وتعالى، كل ذلك دلالات على حب المسلم للحياة؛ لأن فيها عمارته للأرض.

الثاني: إن مفهوم الشهادة بعيد عن كل عوارض الانتحار من يأس وملل وانعدام أمل، وهو رغم أنه أمنية المسلم وغايته إلا أن المسلم تُهي عن الحرص على ملاقة الأعداء، بل إن الإسلام لم يأت لقتل الناس أو إجبارهم على ما يعتقد ويرى، لذا فحربه بالدرجة الأولى رد على العدوان وصد للظلم في

التمادي. ولم يثبت من تحليل أرقام الاستشهاديين أن الأطفال كانوا بشكل أو بآخر موظفين في عمليات المقاومة، فما داموا أصلاً غير مكلفين شرعاً تجاه خالقهم فكيف يكونوا مكلفين واقعاً تجاه أوطانهم، بل إن الاستشهاد في دفع الظلم يتطلب أساساً الإرادة والعقل، ومن مراجعة جادة لوصيات الشهداء نستطيع التيقن أن استشهادهم بالفعل محاولة منهم لصناعة الحياة لأمتهم وتحرير أوطانهم دون انتظار مكاسب لذاتهم، وبذلك كانوا شهوداً في دمائهم واستحقوا الحياة في آخرتهم: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. بل وتحليل آخر لبيانات الاستشهاديين الشخصية والمعيشية، نجد أن أغلبهم من طلبة الجامعات وفيهم الفقير كما منهم الغني.

الضفة وقطاع غزة .. بيلوجرافيا عامة

جغرافياً

تضم الضفة الغربية إحدى عشرة محافظة وهي: (القدس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس، رام الله، والبيرة، بيت لحم، أريحا، الخليل). وذلك بكثافة سكانية تبلغ حوالي ٣٤٧ نسمة/كم^٢، وتقدر مساحة الضفة الغربية بحوالي ٥٨٠٠ كم^٢.

أما قطاع غزة فيضم ٥ محافظات وهي: (محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة الوسطى، محافظة خان يونس، ومحافظة رفح). وتبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٠ كم^٢، أما الكثافة السكانية فتبلغ حوالي ٣,١٦١ نسمة/كم^٢.

ديموغرافياً

التعداد السكاني وتوزيعه: يقدر تعداد الشعب الفلسطيني بحوالي ٨,٧٩٧,٣٣٣ نسمة، وذلك وفقاً لآخر إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء. حيث يشكل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته ٣٥,٨٪، والفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ يشكلون ما نسبته ١٢,٧٪، أما الذين يعيشون في الدول العربية المجاورة فيشكلون ما نسبته ٤٦,١٪، وهناك ما نسبته ٥,٥٪ موزعين في جميع أرجاء العالم.

– التوزيع السكاني حسب العمر والجنس:

إن التوزيع السكاني حسب الجنس والفئات العمرية المختلفة، له دلالات مهمة بالنسبة للأوضاع الصحية، نظراً للاحتياجات الصحية المتباينة للفئات العمرية المختلفة للسكان. ويشكل ما نسبته ٥٠,٥٪ ذكور، و ٤٩,٥٪ إناث.

ويوضح التوزيع الهرمي للسكان حسب العمر والجنس أن ما نسبته ٤٧٪ هم تحت سن (١٥) عاماً، أما الفئة العمرية من (٠-٤) سنوات فما زالت تشكل النسبة الأكبر من تعداد السكان حيث تصل إلى ١٨,٥٪. أما الفئة العمرية التي تزيد أعمارهم عن (٦٠) عاماً فتشكل ما نسبته ٤,٩٪.

– التوزيع السكاني حسب المحافظات:

يبلغ التعداد السكاني في الضفة والقطاع حوالي ٣,١٥٠,٠٥٦ مليون نسمة، موزعين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تبلغ نسبة السكان في الضفة الغربية ٦٣,٩٪، أي ما يعادل ٢,٠١١,٩٣٠ مليون نسمة.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة السكان ٣٦,١٪، أي ما يعادل ١,١٣٨,١٢٦ مليون نسمة.

وتعد كل من مدينة الخليل وغزة من أكثر المدن الفلسطينية المأهولة بالسكان حيث تصل نسبة السكان في كل من المدينتين إلى ١٣,٩٪ و ١٢,٩٪ على التوالي، أما المحافظات الأقل تعداداً للسكان فهي مدينة أريحا بنسبة ١,١٪، يليها مدينتي سلفيت وقلقيلية.

– توزيع السكان حسب وضع اللاجئين:

يتشكل المجتمع الفلسطيني من فئتين رئيسيتين من السكان: هما فئة (المواطنين)، وفئة (اللاجئين) .

وحسب آخر تقرير أصدرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في العام ٢٠٠٠، فإن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين بلغ ١,٤٢٨,٨٩١ مليون نسمة. حيث يعيش في قطاع غزة حوالي ٨٣٧,٧٥٠ ألف نسمة أي ما نسبته ٥٨,٦٪، أما في الضفة الغربية فيعيش حوالي ٥٩١,١٤١ ألف نسمة، أي ما نسبته ٤١,٤٪. ولا يزال هؤلاء السكان يعيشون في مخيمات مزدحمة في ظل ظروف سكنية وصحية سيئة للغاية، الأمر الذي كان له الأثر السلبي على الوضع الصحي بشكل عام.

– الكثافة والنمو السكاني:

تعد الكثافة السكانية في قطاع غزة الأعلى مقارنة بالكثافة السكانية في الضفة الغربية والدول المجاورة حيث بلغت حوالي ٣,١٦١ نسمة/كم^٢، أما في الضفة الغربية فقد بلغت ٣٤٧ نسمة/كم^٢. وينبغي أيضاً في هذا السياق

الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطنات الإسرائيلية ما زالت تحتل جزءاً كبيراً من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما زاد من تفاقم مشكلة الكثافة السكانية. أما فيما يتعلق بمعدل النمو السكاني فإنه يعتبر من أعلى المعدلات في المنطقة حيث كان يقدر بحوالي ٢,٥٪ في العام ١٩٩٥ إلى أن وصل إلى ٣٪ في العام ٢٠٠٠.

– المواليد:

معدل المواليد في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال مرتفعاً بالمقارنة مع الدول الأخرى، فقد وصل عدد المواليد الأحياء في الضفة والقطاع إلى حوالي ٩٢,٧١٩ في العام ٢٠٠٠.

– الوفيات:

يتناقص معدل الوفيات بين السكان في الضفة وغزة سنوياً. فقد بلغت نسبة الوفيات في العام ١٩٩٧ حوالي ٣,٥/١٠٠٠، لتصل إلى ٣,٣/١٠٠٠ في العام ١٩٩٩. وقد شمل هذا التحسن كافة الفئات العمرية للسكان، ليصبح معدل الوفيات بين الأطفال الرضع ٢٥,٥/١٠٠٠ في عام ١٩٩٩، بعد أن كان المعدل ٣١,٧/١٠٠٠ في عام ١٩٩٢.

وفي فئة الأطفال بعمر (١-٥) سنوات بلغت نسبة الوفيات ٧,٩/١٠٠٠، وفي فئة الأطفال بعمر (٥-١٢) سنة بلغت نسبة الوفيات ٤,٤/١٠٠٠، وفي فئة المراهقين بعمر (١٣-١٩) سنة بلغت النسبة ٤,٤/١٠٠٠.

وكان من أهم أسباب الوفاة في فئة الأطفال الرضع هي: حالات الخدج (Prematurity) والتي بلغت ١٨,١٪، تليها التشوهات الخلقية وأمراض

الجهاز التنفسي والتي تمتد أسبابها لانخفاض مستوى المعيشة اقتصاديًا واجتماعيًا.

أما فئة الأطفال من سنة إلى ٤ سنوات فإن التشوهات الخلقية تعتبر من أكثر الأسباب التي تؤدي للوفاة فهي تصل إلى ما نسبته ١٦,٦٪، يليها حوادث الطرق، حالات التسمم، والإصابات المختلفة.

وفي فئة الأطفال بعمر من ٥ إلى ١٢ سنة فإن حوادث الطرق تعتبر أكثر الأسباب المؤدية للوفاة فهي حوالي ١٣,٢٪، يليها الأمراض السرطانية وأمراض الجهاز التنفسي والقلب.

وفي فئة البالغين حتى سن ٦٠ عامًا فإن الأمراض السرطانية هي أكثر الأسباب التي تؤدي للوفاة ١٣,٧٪، يليها أمراض الجهاز العصبي ١١,٦٪، ثم أمراض القلب والأوعية الدموية ٧,٨٪.

وأخيرًا فإن فئة من هم فوق الستين عامًا من العمر فإن أمراض الجهاز العصبي تعتبر السبب الرئيسي للوفاة ١٢,٧٪، يليها الأمراض السرطانية ١١,٢٪، ثم أمراض القلب ٨,٧٪.

الانتهاكات الصهيونية: مؤشرات عامة

رصدت خلال الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ حتى ٢٠٠٤/١/٣١

العدد	الانتهاكات الصهيونية
٦٢٠ شهيدًا	● الشهداء من الأطفال أقل من ١٨ عامًا
٧٣٢ شهيدًا	● الشهداء جراء القصف الإسرائيلي
١٩١ شهيدة	● الشهداء من الإناث

العدد	الانتهاكات الصهيونية
٣٤٤ شهيداً	● الشهداء في صفوف الأمن الوطني
٢٢٠ شهيداً مستهدفاً، وهناك ٩٠ مواطناً غير مستهدفين	● الاغتيالات والتصفية الجسدية
١٠٣ شهداء ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان	● الشهداء من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز الإسرائيلية
٤٣ شهيداً	● الشهداء جراء اعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين الفلسطينيين
٢٩ شهيداً	● الشهداء من الأطقم الطبية والدفاع المدني
٨ شهداء	● الشهداء من الإعلاميين والصحفيين
٢٢٠ شهيداً رياضياً	● شهداء الحركة الرياضية خلال انتفاضة الأقصى
٢٩٣٠ شهيداً، يضاف إليهم ٥٢٣ شهيداً لم يتم تسجيلهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية	● إجمالي الشهداء
٣٨٥٦٢ جريحاً، وهناك ٨٤٣٥ جريحاً تلقوا علاجاً ميدانياً	● إجمالي عدد الجرحى
٦٠٦٨ أسيراً موزعين على ٢٢ سجناً	● الأسرى والمعتقلون الذين ما زالوا في سجون الاحتلال
١٢٥٢ طالباً وطالبة من طلبة المدارس والكليات والجامعات، منهم ٤٣٧ من الأطفال	● المعتقلون من طلبة المدارس والجامعات
٧٤ أسيرة	● عدد المعتقلات

العدد	الانتهاكات الصهيونية
١٩٦ معلماً وموظفاً	• المعتقلون من المعلمين والموظفين في التربية والتعليم العالي
٧٠٠ أسير	• عدد المعتقلين المرضى في سجون الاحتلال
٥٧٠ مقراً ومنشأة عامة	• عدد المقرات الحكومية والمنشآت العامة
٥٩٩٠٠ منزل	• إجمالي عدد المنازل التي تضررت بشكل كلي وجزئي
٥١٣٥ منزلاً، منها ٢٦٠٦ منازل في غزة	• عدد المنازل التي تضررت بشكل كلي
٥٥١١٩ منزلاً منها ١٥٧٩٥ منزلاً في غزة	• عدد المنازل التي تضررت بشكل جزئي
١٢ مدرسة وجامعة	• عدد المدارس والجامعات التي تم إغلاقها بأوامر عسكرية
١١٢٥ مدرسة ومؤسسة تعليم عال	• عدد المدارس التي تم تعطيل الدراسة فيها جراء العدوان الإسرائيلي
٣٠٢ مدرسة ومديرية ومكتب تربية وتعليم وجامعة	• عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف
٤٣ مدرسة	• عدد المدارس التي حولت إلى ثكنات عسكرية
٦٥٦ طالباً من طلبة المدارس والجامعات	• عدد الطلاب والمعلمين الذين استشهدوا برصاص جيش الاحتلال
٥٦٦٠ طالباً من طلبة المدارس والكليات والجامعات والموظفين	• عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الاحتلال الإسرائيلي
٦١٦٨٥ دونماً	• إجمالي الأراضي التي تم تجريفها

العدد	الانتهاكات الصهيونية
٩٨٢٣٣٣ شجرة	• عدد الأشجار التي تم اقتلاعها
٤٤٥ مخزنًا	• عدد المخازن الزراعية المهدمة من الاحتلال
٤٥٨ مزرعة	• عدد مزارع الدواجن ومعداتنا وحظائر الحيوانات التي هدمت
١٢٨٤٨ رأس غنم وماعز	• موت أغنام وماعز
٨٣١ بقرة	• قتل أبقار وحيوانات مزرعة
٩٧٣٨ خلية نحل	• إتلاف خلايا نحل
٢٥٧ بئرًا	• هدم آبار كاملة بملاحقاتها
٢٠٧ منازل	• هدم منازل مزارعين بالأثاث
١١٧١٤٠٧ طيور	• قتل طيور مزارع دواجن
٢١٨٢٦ دونما	• تجريف شبكات ري
١٠٠٤ برك وخزانات	• هدم برك وخزانات مياه
٢٨٥٠٨٢ مترًا	• تجريف سياج مزارع وجدران استنادية بالقر الطولي
٧٠٤٨٤٩ مترًا	• تجريف خطوط مياه رئيسية بالقر الطولي
١٠١٥٨ مزارعًا	• عدد المزارعين المتضررين
٥ مشاتل	• عدد المشاتل المجرقة
١٢ جرارًا	• إتلاف جرارات ومعدات زراعية
٧٨٨٢ (الورش، المحلات، والبسطات)	• عدد المنشآت الصناعية التي تم تدميرها بالكامل منذ ٢٠٠١/١٠/١

العدد	الانتهاكات الصهيونية
٣٠٢ ألف عامل	• عدد العاطلين عن العمل
% ٤٣,٧	• نسبة العاطلين عن العمل
% ٦٠	• نسبة الفقر في الضفة والقطاع جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي
٦٦٨ حالة اعتداء	• الانتهاكات ضد الصحفيين
٢٣٨٦٤ مرة	• قصف الأحياء السكنية منذ ٢٠٠١/١٠/١
٢٠٩٤ نقطة عسكرية جديدة	• الحواجز العسكرية الإسرائيلية منذ ٢٠٠١/١٠/١
١٩٠٧٣٥ دونماً	• إجمالي مساحة الأراضي التي تم مصادرتها لخدمة الجدار الفاصل منذ ٢٠٠٣/٣/٢٩

« في ثنايا الكتاب نسب قديمة وأخرى حديثة، تزيد أو تنقص بحسب أوقاتها لأن الانتهاكات الصهيونية يومية، وما قصده الكتاب إعطاء مؤشرات للقارئ فحسب.

حقوق الطفل: نظرة عامة

تزخر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتراث الإسلامي بالأحكام والمعاملات المحددة لمرحلة الطفولة ومفهومها. وقد فصل ذلك في ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، الصادر عن المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في

ثلاث وثلاثين مادة. أما في القوانين الوضعية فإننا نجد حثًا على هذه الحقوق في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧، ومن بعدها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إلا أن أبرز المبادرات بالحديث عن حقوقهم بشكل منفرد جاءت في ما سمي بـ (إعلان جنيف) لسنة ١٩٢٤، الذي تطور لاحقًا ليصدر عام ١٩٥٩ (الإعلان العالمي لحقوق الطفل) هذا الإعلان الذي تحدث عن عشرة مبادئ أساسية لحقوق الطفل مع ديباجة، وتطور الإعلان ومن خلال مبادرة بولندية عام ١٩٧٩ وبجهود دولي خاصة للمنظمات الحقوقية صدرت عام ١٩٨٩ (اتفاقية حقوق الطفل).

وبالرغم من كل هذه الإنجازات القانونية التي تحققت عالميًا وإنسانيًا على صعيد توفير الحماية للأطفال، وفي ظل الاهتمام الواسع بحقوقهم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل البحث الدائم عن سبل توفير الرفاهية للأطفال وتمتعهم بطفولتهم، أصر الاحتلال الصهيوني على استثناء الأطفال الفلسطينيين من التمتع بالحقوق التي وهبها إياهم القانون الدولي.

وفيما سيتقدم من فصول سيتم تبين لكل هذه الحقوق التي انتهكت بشكل بشع ومتعطر من قبل الاحتلال، ودون أن يجرؤ أحد على محاسبته، بل جرى على الدوام حمايته بسلطة الفيتو الأمريكي الناقض لكل هذه المواثيق الدولية والضارب بها عرض الحائط، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدولة حليفة كإسرائيل. ■



الفصل الأول الأحوال الإنسانية

تمهيد

الأطفال الشهداء .. نموذج تحليلي

احصائيات الشهداء

الأطفال الجرحى .. حالات مؤثرة

احصائيات الجرحى



حرمّت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩ كافة أشكال الاعتداء على حياة وأمن المدنيين المحميين بموجب الاتفاقية. كما وأن المادة (١٤٧) من الاتفاقية اعتبرت الاعتداء على الحق في الحياة من المخالفات الجسيمة. وكذلك نصت المادة (٦) من اتفاقية حقوق الطفل على أن: [تتعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة]. والفقرة الثانية من نفس المادة نصت على أن: [تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه].

تهديد

أشاعت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وعلى لسان عدد من الوزراء والمسؤولين الصهاينة مجموعة من الأكاذيب حول ظروف استشهاد الأطفال الفلسطينيين، وتعرض جنود الاحتلال للخطر، في محاولة منها لتبرير عمليات القتل المدبرة التي تمارس بحق المدنيين الفلسطينيين، والتي ركزت بمجملها على أن الأم الفلسطينية تدفع بأطفالها نحو الموت رغبة بمزيد من التعاطف الإعلامي والدولي. وأن جنود الاحتلال يقومون بإطلاق النار حينما تتعرض حياتهم للخطر.

للأسف فقد تجاوزت العديد من وسائل الإعلام والشخصيات الدولية مع هذه الادعاءات والأكاذيب التي يبثها الاحتلال الإسرائيلي، دون أي التفات

إلى واقع وظروف الشعب الفلسطيني، وما يمر به من قمع مدبر ومبيت يمارس من قبل أداة الاحتلال العسكري، فرغم أن جنود الاحتلال لا يتعرضون للخطر أثناء المواجهات والمسيرات السلمية، إلا أنهم يطلقون النار وكأنهم في ساحة حرب، وبالتالي لم يتبعوا الأساليب الشرطية في تفريق المظاهرات أو المسيرات، وبالنظر إلى وضعية الأطفال فمن المهم القول إن كافة ما تم توثيقه أو تصويره من أحداث يشير إلى أن معظم الأطفال استشهدوا وهم في وضع المراقب أو المتواجد في مناطق الأحداث والمواجهات. ناهيك عن الأطفال الذين استشهدوا أو أصيبوا في مناطق من المفترض أن تكون آمنة كونها بعيدة عن مناطق المواجهات، كما أن تحليل بيانات الشهداء والجرحى وأماكن إصابتهم تثبت تعمد قوات الاحتلال قتل وإيذاء الأطفال وليس فقط ردعهم؛ لأن نقاط القتل كان من الواضح أنها تمت على أيدي قناصة وليس هواة، أي أنهم يعلمون أنهم أطفال.

الأطفال الشهداء.. نموذج تحليلي

خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣/١/١ و ٢٠٠٣/٦/٣٠ جرى رصد استشهاد ٧٩ طفلاً فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الصهيوني والمستوطنين. من ضمنهم ٤٨ طفلاً فلسطينياً من قطاع غزة و ٣١ طفلاً في مواقع مختلفة من الضفة الغربية.

بذلك يصل عدد الأطفال الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٩ حتى ٢٠٠٣/٦/٣٠ إلى ٥٩٤ طفلاً. ومن خلال تحليل هذه

البيانات خلال الفترة بين ٢٠٠٣/١/١ و ٢٠٠٣/٦/٣٠ يمكن ملاحظة:

١. ارتفاع عدد ونسبة الأطفال الشهداء ضمن الفئة العمرية ١٣-١٥ حيث بلغ عددهم ٣٤ طفلاً، أي ما نسبته ٤٣٪ من المجموع الكلي للشهداء خلال هذه الفترة.

٢. ارتفاع عدد ونسبة الأطفال الشهداء بسبب إطلاق النار العشوائي حيث بلغ العدد ٢٨ طفلاً، أي ما نسبته ٣٥,٥٪ من المجموع الكلي للشهداء خلال هذه الفترة.

٣. ارتفاع عدد ونسبة الأطفال الشهداء الذين استشهدوا نتاجاً لإصابتهم بشظايا صاروخية حيث بلغ عددهم ٤ أطفال، أي ما نسبته ٥٪ من المجموع الكلي للشهداء خلال هذه الفترة.

٤. كما ارتفع أيضاً عدد ونسبة الأطفال الذين استشهدوا نتاجاً لإصابتهم بأكثر من أداة حيث بلغ عددهم ٧ أطفال، أي ما نسبته ٨,٩٪ من المجموع الكلي للشهداء خلال هذه الفترة.

إحصائيات الشهداء

جدول (١): توزيع شهداء انتفاضة الأقصى من الأطفال حسب الجنس [

الأطفال	العدد	النسبة المئوية
الذكور	٥٢٢	٨٧,٩٪
الإناث	٧٢	١٢,١٪
المجموع	٥٩٤	١٠٠,٠٪

جدول (٢): [توزيع شهداء انتفاضة الأقصى من الأطفال على الضفة والقطاع]

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
الضفة الغربية	٢٨٥	%٤٨,٠
قطاع غزة	٣٠٩	%٥٢,٠
المجموع	٥٩٤	%١٠٠,٠

جدول (٣): [توزيع شهداء انتفاضة الأقصى من الأطفال حسب مكان الإصابة]

مكان الإصابة	العدد	النسبة المئوية
الرأس والرقبة	١٨٢	%٣٠,٦
الصدر	١٢٧	%٢١,٤
البطن والموض	٤٠	%٦,٧
الأطراف العلوية	١	%٠,٢
أجزاء الجسم	٢١٤	%٣٦,٠
استنشاق	٣	%٠,٥
أخرى	١	%٠,٢
موت على الحاظر	٢٦	%٤,٤
المجموع	٥٩٤	%١٠٠,٠

جدول (٤): [توزيع شهداء انتفاضة الأقصى من الأطفال حسب الفئة العمرية]

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
٥ سنوات فأقل	٥٦	%٩,٤
٦ - ١٠ أعوام	٦٠	%١٠,١

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
١١ - ١٥ عامًا	٢٠٦	٣٤,٧%
١٦ - ١٨ عامًا	٢٧٢	٤٥,٨%
المجموع	٥٩٤	١٠٠,٠%

جدول (٥): [توزيع شهداء انتفاضة الأقصى من الأطفال حسب نوع السلاح]

نوع السلاح	العدد	النسبة المئوية
رماح حبي	٤٠٨	٦٨,٧%
قذائف	٦٣	١٠,٦%
شطاطيا	٣٧	٦,٢%
انفجار	٤٠	٦,٧%
غاز	٤	٠,٧%
مطاط	١	٠,٢%
أخرى	٨	١,٣%
دفع وموت على العواجز	٣٣	٥,٦%
المجموع	٥٩٤	١٠٠,٠%

الأطفال الجرحى .. الحالات موثقة

تمكنت المنظمات الحقوقية والإنسانية الفلسطينية من توثيق ٢٥٢٤ إصابة مختلفة في أوساط الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين

المدعين من قوات الاحتلال. ومن المؤكد بأن عدد الإصابات في أوساط الأطفال خلال هذا العام (٢٠٠٤) أكثر من ذلك بكثير، إلا أن إجراءات الاحتلال من اجتياح وقصف وحصار مشدد حال دون الوصول إلى كافة حالات الأطفال الذين أصيبوا، والذين تم الاعتداء عليهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

وهذا العدد لا يعبر إلا عن الحالات التي تمكنت المنظمات من توثيقها، وقد توزعت الإصابات على كافة المواقع الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد الإصابات في "قطاع غزة" ٦٣٥ إصابة، أي ما نسبته ٢٥,١٦٪ من حجم الإصابات الكلية. وفي منطقة "الخليل" بلغت ٤٦٩ إصابة، أي ما نسبته ١٨,٥٨٪ من حجم الإصابات الكلية. وفي منطقة "نابلس" بلغت النسبة ٢٤,٨٤٪ من حجم الإصابات الكلية، وتوزع باقي العدد على بقية المناطق.

إحصائيات الجرحى

جدول (٦): [توزيع جرحى انتفاضة الأقصى من الأطفال حسب نوع السلاح]

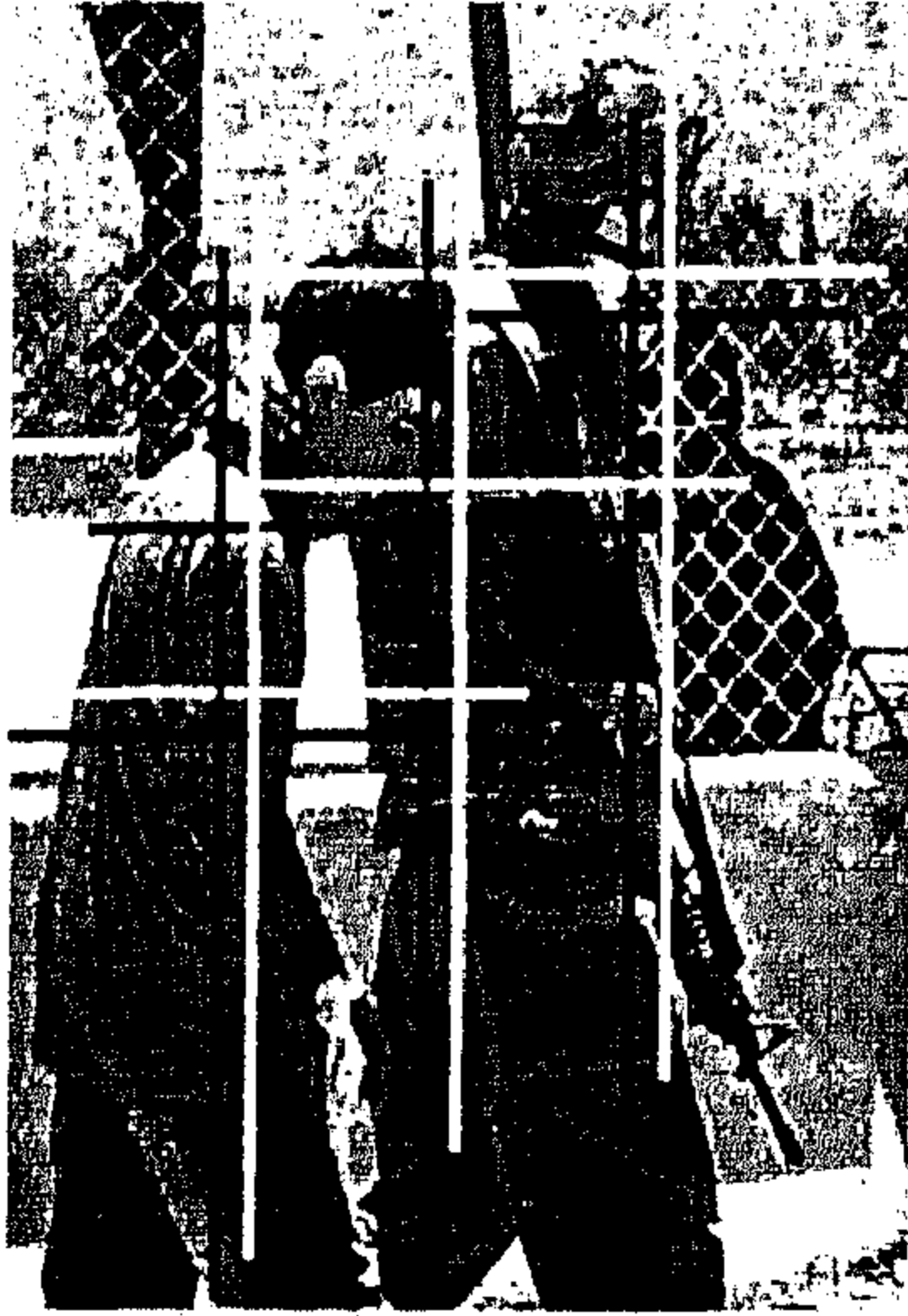
نوع السلاح	العدد	النسبة المئوية
رماح حبي	٢٠٤٦	٣٩,٩٪
شظايا	١٠٥٧	٢٠,٦٪
مطاط	٧٠٨	١٣,٨٪
غاز	٦٤٧	١٢,٦٪

نوع السلام	العدد	النسبة المئوية
ضرب	٣٦	٠,٧%
سقوط	٢٦	٠,٥%
حجارة	٧٢	١,٤%
جروح	١١٨	٢,٣%
حروق	٢٠٥	٤%
انهيار عصبي	٨٢	١,٦%
أخرى	٧٢	١,٤%
كدمات	١٠	٠,٢%
إغماء	٥١	١%
المجموع	٥١٣٠	١٠٠,٠%

جدول (٧): [توزيع جرحي انخفاضة الأقصى من الأطفال حسب مكان الإصابة]

مكان الإصابة	العدد	النسبة المئوية
الرأس والرقبة	١٠٠٣	١٩,٦%
الصدر	٣١٥	٦,١%
البطن والحوض	٢٤١	٤,٧%
الأطراف العلوية	٦٣٣	١٢,٣%
الأطراف السفلية	١٥٦٧	٣٠,٦%
سقوط	١٤٥	٢,٨%
استنشاق	٦٤٦	١٢,٦%

مكان الإصابة	العدد	النسبة المئوية
أجزاء الجسم	١٧٥	%٣,٤
انهيار عصبي	٨٠	%١,٦
جروح	٧	%٠,١
ضرب	٩	%٠,٢
أخرو	٣٠٢	%٥,٩
إغماء	٧	%٠,١
المجموع	٥١٣٠	%١٠٠,٠



الفصل الثاني

الأحوال المعيشية

تمهيد



صورة رقمية



القوانين المستخدمة



توزيع الأطفال في السجون



الاعتقال



التحقيق والمحاكمة



معاملة الأطفال



تقرير صهيوني



يجب أن يتمتع الطفل بحماية خاصة وأن يمنح، بالتشريع وغيره من الوسائل، الفرص والتسهيلات اللازمة لإتاحة نموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نموًا طبيعيًا سليمًا في جو من الحرية والكرامة [المادة ٢، إعلان حقوق الطفل].

تهديد

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠، شنت حكومة الاحتلال الصهيوني حملات اعتقال عشوائية ودون تمييز، بشكل جماعي، لم يسلم منها أحد حيث جرى اعتقال أطفال ونساء وكبار في السن. بل طال الاعتقال عائلات بأكملها، دون مراعاة لأية جوانب إنسانية، حتى بلغ عدد حالات الاعتقال ٣٥ ألف حالة اعتقال، بقي محتجزًا منهم حتى ١٧/٤/٢٠٠٣ (٧٥٠٠) معتقل ومعتقلة، موزعين على أكثر من ٢٢ سجنًا ومركز توقيف ومعسكر اعتقال.

وبشكل عام فقد جرى تحول في أسلوب الاعتقال الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين - وذلك خلال انتفاضة الأقصى - من الاعتقال (الانتقائي) إلى الاعتقال (الجماعي)، أثناء اجتياح القرى والمدن والبلدات الفلسطينية، وفرض حصار كامل عليها بهدف القيام باعتقالات. وتلك الاعتقالات تُصاحب غالبًا بعمليات تفتيش واسعة للمنازل، وأعمال استفزازية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

يتعرض الفلسطينيون أثناء عمليات الاعتقال لأنواع مختلفة من التنكيل والإهانات والإذلال، كأن تقيّد أيديهم للخلف، وتعصب أعينهم، أو أن يجبروا على خلع ملابسهم أمام الآخرين، وغيرها من السياسات المنهجية المهينة التي دأب جنود الاحتلال الإسرائيلي على ممارستها بتلذذ ضد (المواطنين العزل)، الذين شكلوا غالبية المعتقلين بنسبة ٩٠٪ حسب إحصاءات المراكز الحقوقية وجمعيات الأسرى. وهذا بعكس ما تدعي إسرائيل من كونهم من المطلوبين لمشاركتهم في أعمال المقاومة؛ ولم لا وقد أصبح كل مواطن فلسطيني مطلوباً أمنياً وهدفاً للاعتقال.

من أجل ذلك أقامت الحواجز العسكرية في الطرقات وعلى مداخل المدن والقرى ونصبت الكمائن للمواطنين، بل كانت المعابر الحدودية والجسور أيضاً وسيلة ناجعة بالنسبة للاحتلال لتنفيذ سياساتهم التعسفية، حيث يتعرض غالبية المعتقلين للاعتداء عليهم من قبل الجنود الاحتلال أثناء عملية الاعتقال وقبل وصولهم إلى مراكز الاعتقال.

إضافة إلى ذلك استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي وسائل ضغط لا إنسانية على زوجات وأهالي الأسرى، فاستخدمت بعضهم كدروع بشرية أثناء عمليات الاعتقال، كما لم تتوان عن اعتقال زوجات المعتقلين بهدف الضغط عليهم لانتزاع اعترافات منهم. كذلك أقدمت على هدم ١٥٪ من منازل المواطنين الذين اعتقلتهم، وأبعدت ما يقارب ٧٠ معتقلاً آخرين إلى الأردن، واثنين إلى قطاع غزة، كأحد أساليب العقاب الجماعي التي تستخدمها ضد أهالي الأسرى.

إضافة إلى هذه الانتهاكات منع ذوو الأسرى من زيارة أبنائهم أكثر من عامين في غياب أية وسيلة تطمئن الأهالي على أبنائهم المعتقلين سوى عن طريق المحامين، الذين بدورهم يواجهون إجراءات صعبة من أجل الالتقاء بموكليهم من الأسرى. ناهيك عن الظروف الصعبة الأخرى، التي يعملون فيها، كالحصار ومنع التجول والانتظار على الحواجز والماطلة في تنفيذ الإجراءات القانونية وتزايد عدد المعتقلين، مما يفرض أعباءً إضافية على المحامين.

لا تراعي قوات الاحتلال الإجراءات القانونية السليمة في عمليات الاعتقال، فتلجأ إلى سياسة خطف المواطنين العزل، ومنهم كثير من الجرحى تم خطفهم من سيارات الإسعاف ومن المستشفيات واقتيادهم إلى أماكن مجهولة، بحيث لا يستطيع أهالي الأسرى معرفة أماكن اعتقالهم إلا بعد فترة طويلة جداً. ويشارك في عمليات الاعتقال وحدات المستعربين وجيش لحد اللبناني وميليشيا المستوطنين والكلاب البوليسية المتوحشة. ذلك في الوقت الذي يتحكم جهاز ما يسمى الشاباك الإسرائيلي بسياسة الاعتقالات، بعد أن أعاد فرض سياساته القمعية واستخدام القوانين العسكرية وسياسة الاعتقال الإداري (دون تهمة).

هذا في ظل تنامي روح العداء ضد الأسرى الفلسطينيين، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا، ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالنضال الفلسطيني، في محاولة للتوصل من تطبيق الشرائع الدولية والقانون الدولي الإنساني.

صورة رقمية

يبلغ عدد الأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية (٣٢٣) طفلاً، منهم (٢٥٥) طفلاً يخضعون للسجن الإداري، وسط إجراءات لا إنسانية، في سجن تلمود والرملة (قسم هشارون). حيث تقوم إدارة مصلحة السجون العامة بحرمانهم من أبسط حقوقهم، والزج بهم في غرف تتسم بالبرودة، تنبعث منها روائح كريهة، نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي داخلها. إضافة إلى تعريتهم بشكل كامل، أثناء إجراء العدد، والمس بمشاعرهم من خلال تمزيق المصاحف، ومصادرة أدواتهم الشخصية وصور أقاربهم والوثائق الخاصة بهم.

جدول (٨): [توزيع أعداد الأطفال الأسرى حسب أعمارهم]

العدد	العمر
١٥٠ أسيراً	- الذين يبلغ عمرهم ١٨ عاماً
٧٧ أسيراً	- الذين يبلغ عمرهم ١٧ عاماً
٦١ أسيراً	- الذين يبلغ عمرهم ١٦ عاماً
٢٥ أسيراً	- الذين يبلغ عمرهم ١٥ عاماً
٤ أسرى	- الذين يبلغ عمرهم ١٤ عاماً
أسيران	- الذين يبلغ عمرهم ١٣ عاماً
٣ أسرى	- الذين يبلغ عمرهم ١٢ عاماً

العدد	العمر
طفل واحد (هو ابن الأسيرة ميرفت طه، الذي أنجبته في السجن)	- الذين يبلغ عمرهم أقل من عام
٣٢٣ أسيرًا	المجموع

القوانين المستخدمة

من أجل إضفاء صبغة قانونية على حملات الاعتقال الجماعية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين الكبار والقاصرين، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الأوامر العسكرية الجديدة، أبرزها:

أولاً: الأوامر العسكرية:

- الأمر العسكري رقم ١٥٠٠: الذي أطلق العنان للاحتلال الإسرائيلي في اعتقال أي مواطن فلسطيني بصرف النظر عن عمره لمدة ١٨ يومًا دون عرضه على محكمة، ودون السماح له بمقابلة محاميه، والسماح بتمديد هذه الفترة حسب مزاج القائد العسكري الإسرائيلي.
- الأمر العسكري رقم ١٠١: الذي يسمح بالحبس لمدة أقصاها عشر سنوات كعقوبة على المشاركة في تجمع يضم عشرة أشخاص أو أكثر تعتبره إسرائيل تجمعًا سياسيًا، أو المشاركة في توزيع مواد ضد الاحتلال الإسرائيلي، أو حتى رفع العلم الفلسطيني.

- الأمر العسكري رقم ١٣٢ : الذي يعتبر الطفل الفلسطيني الذي يتجاوز ١٦ عامًا ناضجًا.

ثانيًا: القوانين:

- قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ : تستند قوات الاحتلال في اعتقالها للمواطنين الفلسطينيين، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ ، على الرغم من أن هذا القانون قد ألغي بمجرد صدور الدستور الفلسطيني، ولا يحق لإسرائيل استخدامه عند اعتقالها لمواطنين من الضفة الغربية وغزة.

توزيع الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال

يتوزع الأطفال الأسرى على عشرة مراكز توقيف، (٤) منها تدار مباشرة من قبل جهاز المخابرات العامة (الشاباك)، وهي: (الجلمة والمسكوبية وعسقلان وبتاح تكفا)، والباقي يدار من قبل جهاز الشرطة والجيش. فيما يتواجد الأطفال الأسرى في خمسة معتقلات رئيسة وهي :

- **عوفر:** ويضم من ٢٠ إلى ٢٥ قاصرًا.
- **مجدو:** ويضم من ٨٠ إلى ١٢٠ قاصرًا.
- **تلموند:** ويضم من ٦٥ إلى ٧٠ قاصرًا، وهذا السجن مخصص للمسجونين الجنائيين الإسرائيليين، وهم عادة من كبار المجرمين.
- **النقب:** ويضم من ٤٠ إلى ٦٠ قاصرًا.

• **الرملة (للأسيرات) :** يضم ٩ أسيرات قاصرات، تتراوح أعمارهن بين (١٤-١٧) عامًا، وذلك من بين عدد الأسيرات الفلسطينيات المتواجدات فيه.

كما أقدمت إدارة سجن (تلموند) على وضع الأطفال الفلسطينيين الأسرى مع السجناء الجنائيين من الإسرائيليين، خاصة أولئك المدمنين على المخدرات. ويتكون قسم الأشبال الأحداث في سجن تلموند من ٢٧ غرفة مخصصة للجنائيين، وكل غرفة تتسع ما بين ٢-٣ معتقلين.

منسوب الأحكام

يقضى الأطفال الأسرى أحكامًا بالسجن تتراوح بين (عدة أشهر وعشرين عامًا)، فيما دخل سجون الاحتلال ١٦٠٠ طفل منذ بداية الانتفاضة الحالية وحتى الآن. وتشير الإحصائيات أن ١٥٪ من الأطفال المحكومين تزيد فترة سجنهم الفعلي عن ٣ سنوات، فيما تتراوح أعمارهم بين عدة أيام و١٨ عامًا، وأصغرهم الأسير الطفل المولود الذي أنجبته الأسيرة مرفت طه في السجن. أما أعلى حكم سجن فعلي موجه ضد الأطفال الفلسطينيين فيبلغ عشرين عامًا، صدر بحق الأسير الطفل (مهدي النادي) من نابلس وعمره ١٧ عامًا، توجه إليه المحاكم الاحتلال تهمة محاولة قتل صهاينة.

من بين الأطفال المعتقلين ٩ أسيرات اعتقلن بسبب محاولات قتل تستدعي أحكامًا عالية تزيد عن السنتين، ومن بين هؤلاء سناء عمر التي حكمت بأربع سنوات سجنًا إداريًا، بعد أن قضت عامًا واحدًا من السجن الفعلي على تهمة إلقاء حجارة على جيش الاحتلال.

الاعتقال

أشكال الاعتقال

على الرغم من أن معايير "القانون الدولي" اتفقت على أن (اعتقال الأطفال) يجب أن يكون الملجأ الأخير، وأن يتم لأقل فترة ممكنة. غير أن المحاكم العسكرية الاحتلالية تعتبر اعتقال الأطفال الفلسطينيين الملجأ الأول، خاصة بعد أن كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات اعتقال الأطفال الفلسطينيين وذلك خلال انتفاضة الأقصى.

كما أن العقوبة التي يخضع لها الأطفال الأسرى تزداد بشكل مستمر، مما يشير إلى توجه عام نحو تكريس سياسة اعتقال الأطفال ومحاكمتهم بأحكام كبيرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وغالبًا ما يتم الاعتقال على خلفية إلقاء الحجارة أو التظاهر ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن تقسيم كيفية اعتقال الأطفال حسب المكان الذي يعتقلون منه إلى:

- **الاعتقال من البيت:** حيث يعتقل أغلب الأطفال المشتبه بهم بارتكاب أعمال مقاومة من بيوتهم في منتصف الليل، إذ يقوم عدد كبير من جنود الاحتلال المدججين بالأسلحة والعتاد باقتحام بيوتهم بقوة، وبتفتيش منازلهم، والعبث بمحتوياتها، يرافق ذلك سب وشتم وتهديد لأفراد العائلة وترويع للآمنين منهم، خاصة الأطفال صغار السن، والعجائز. ثم يتم عصب أعينهم وتقييد أيديهم ونقلهم إلى أماكن الاستجواب والتحقيق معهم على هذه الحالة من دون نوم أو تناول طعام أو ذهاب للحمام.

• الاعتقال من الشارع: وذلك أثناء تواجد الطفل في الشارع للعب أو الوقوف مع أترابه، أو أثناء التظاهرات، حيث يوقف الطفل من قبل جنود الاحتلال بحجة رؤيته وهو يقذف الحجارة عليهم، وربما يكون ذلك قبل ساعات أو أيام أو أسابيع. هؤلاء الأطفال لا يمنحوا فرصة لإبلاغ أهاليهم باعتقالهم، كما لا يمنحوا الفرصة للاتصال بمحام، وغالبًا ما يجبرون على الانتظار في الشمس أو البرد لساعات طويلة ودون طعام أو شراب قبل ترحيلهم.

• الاعتقال عند المرور من الحواجز العسكرية: حيث توضع أسماء الأطفال المطلوبين على قوائم عند نقاط التفتيش أو المعابر الحدودية، ولا يعلم هؤلاء الأطفال أن أسماءهم موجودة على الحواجز، حيث يتم اعتقالهم بمجرد اقترابهم من الحاجز، فتعصب أعينهم، وتقيّد أيديهم انتظارًا للترحيل ومن ثم التحقيق.

مراحل الاعتقال

- الاعتقال: وقد تم أعلاه تبين كيفية حدوثه.
- الترحيل: يتم ترحيل الأطفال بعد اعتقالهم إلى مقر ما يسمى (الإدارة المدنية الاحتلالية) في سيارة جيب عسكرية، بعد أن يتم تقييد أيديهم وأرجلهم ويتم تعصيب أعينهم. كما يتعرضون أثناء عملية الترحيل إلى الكثير من الإهانات اللفظية وكذلك الاعتداءات الجسدية كالركل بالأيدي والأرجل من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي.

• **التحقيق:** يرسل الطفل الذي يتم إلقاء القبض عليه إلى أحد مقار الحاكم

العسكري الإسرائيلي، وهي:

١. بيت إيل بالقرب من رام الله.
٢. أودوريم بالقرب من الخليل.
٣. سالم بالقرب من جنين.
٤. حوارة بالقرب من نابلس.
٥. قدوميم بالقرب من قلقيلية.
٦. إيرز قرب بيت حانون شمال غزة.

كما يتم استجواب الأطفال المعتقلين في أحد معسكرات الجيش الإسرائيلي أو في إحدى المستوطنات، وأحياناً يُرسلون إلى ما يسمى جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك) الموجود في عسقلان أو في المسكوبية أو في الجلمة أو في مستوطنة بتاح تكفا.

التحقيق والمحاكمة

جهات التحقيق

- توجد (٣) جهات إسرائيلية تقوم بالتحقيق مع الأطفال الأسرى، وهي:
- **جهاز الشرطة:** غالبية الأطفال الذين يتم اعتقالهم يجري التحقيق معهم من قبل جهاز الشرطة الإسرائيلية، وغالباً ما توجه لهم (مخالفات) بسيطة، مثل: [رمي الحجارة، أو الاشتراك في المظاهرات، أو رفع (العلم الفلسطيني)، أو الكتابة على الجدران].
 - وعلى الرغم من أن رجال الشرطة الإسرائيليين هم من يقوم بالتحقيق مع الأطفال، غير أن جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية أو ما يسمى (الشاباك) هو الذي يشرف على سير التحقيق وتوفير المعلومات

الاستخبارية عن كل طفل معتقل. تجدر الإشارة هنا إلى أنه يمارس التعذيب بشكل كبير وواسع في مراكز الشرطة الإسرائيلية هذه، التي تخضع لمسؤولية وزير الأمن الداخلي.

- جهاز الاستخبارات العسكرية: يتم التحقيق مع الطفل الفلسطيني في هذا الجهاز بعد أن يكون قد تعرض للتعذيب الشديد بهدف انتزاع اعتراف منه. يحصل ذلك أيضاً، بإشراف من جهاز الشاباك، وبناء على المعلومات الاستخبارية التي يقدمها. وفي حال تم انتزاع اعتراف من الطفل بعد التعذيب الذي تعرض له، يرسل إلى مركز الشرطة ليدلي بالاعتراف نفسه مرة أخرى، وذلك حتى يأخذ الاعتراف شكلاً قانونياً، حيث إن الاعتراف في (جهاز الاستخبارات العسكرية) غير معترف به من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وفي حالة عدم القدرة على انتزاع اعتراف من الطفل، يعاد للتحقيق معه مرة ثانية من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية.

- جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك): يتمتع هذا الجهاز باستقلالية مطلقة، بحيث لا يخضع لسيطرة أية وزارة من الوزارات في حكومة الاحتلال الإسرائيلية، ويقدم تقاريره إلى رئيس الوزراء مباشرة. وكما اتضح أعلاه، فإن جهاز الشاباك يشرف على سير عملية التحقيق في كل من مراكز الشرطة وجهاز الاستخبارات العسكرية، وأحياناً كثيرة يقوم بنفسه بعملية التحقيق، وذلك في الحالات التي يصفها بـ [الخطرة]. ويستخدم التعذيب في جهاز الشاباك بشكل منتظم وممنهج،

سواء كان تعذيباً جسدياً أو نفسياً، كالحرمان الطويل من النوم والشبح لساعات طويلة. وبعد أن ينتزع الاعتراف من الطفل يرسل إلى مركز الشرطة ليأخذ الشكل القانوني. وفي حال عدم الاعتراف يخضع للتحقيق مرة أخرى ويمر برحلة التعذيب نفسها، إن لم يكن أشد.

إجراءات المحاكمة

بعد الانتهاء من التحقيق، يرسل الطفل إلى المعتقل في انتظار (المحاكمة)، وذلك لمدة زمنية غير محددة قد تطول لتصل إلى سنوات بأكملها، وغالباً لا تقصر. ويختلف المعتقل أو السجن الذي يرسل إليه الطفل حسب العمر والجنس ومكان الاعتقال، خاصة وأن الأمر العسكري رقم ١٣٢، يعتبر الطفل الفلسطيني الذي تجاوز ١٦ عاماً ناضجاً، وذلك يتناقض مع اتفاقية حقوق الطفل الدولية التي تعتبر الطفل كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر.

وعليه فإنه يسجن مع غيره من المعتقلين الكبار، كما أن الأطفال الإناث يرسلن إلى سجن الرملة للنساء. ويعامل الأطفال الموقوفون بالطريقة نفسها التي يعامل بها الأطفال المحكومون، من سوء المعاملة القاسية واللاإنسانية، غير أنه يسمح للأطفال الموقوفين بارتداء ملابس مدنية.

من جهة ثانية يحرم هؤلاء الأطفال وزملائهم من المحكوم عليهم من زيارات الأهالي والمحامين، خاصة وأن الإغلاق والحصار يطال كل قرية ومدينة فلسطينية. كما لا يتم تعويضهم عن المدة التي قضوها في السجن بانتظار المحاكمة. وإن تمت محاكمتهم وثبتت براءتهم، ثم أفرج عنهم، فإنه

لا يتوفر لهم المطالبة بتعويضات عن الفترة التي قضاها في المعتقل بشكل غير قانوني.

الأحكام

ينقل الطفل المعتقل من مركز التوقيف أو السجن بسيارة عسكرية، مقيد الأيدي والأرجل إلى مقر المحكمة العسكرية الإسرائيلية التي تخضع للولاية القضائية للسلطات العسكرية الإسرائيلية، وتعمل بالأوامر العسكرية، التي تشترع غالبًا، انتهاك حقوق الأسرى عامة، والأطفال والنساء منهم خاصة. وإذا ما حكم على الطفل المعتقل، فإنه يتعرض لـ ٣ أصناف من (العقاب)، هي:

- السجن: أقل حكم يمكن للطفل المعتقل أن يخضع له هو ستة أشهر، وهناك أحكام تمتد لسنوات طويلة، تصل أحيانًا لـ ٢٠ عامًا. وغالبًا ما تخضع الأحكام للوضع السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧؛ وفي الانتفاضة الحالية، أصبح الحكم على الطفل الذي يتهم برمي الحجارة من ستة أشهر فما فوق، في حين كانت قبل الانتفاضة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر على الأكثر.
- الحكم مع وقف التنفيذ: يحكم على الطفل الفلسطيني المعتقل بوقف التنفيذ بإضافة إلى الحكم الفعلي بالسجن، كما حدث على سبيل المثال مع الطفلة سناء عمر (١٤ عامًا)، التي حكم عليها بـ (أربعة) سنوات مع وقف التنفيذ، إضافة إلى (سنة) سجن فعلي، وذلك بتهمة "طعن جندي إسرائيلي".

- **الغرامة المالية:** تعتبر هذه العقوبة، مضافة إلى عقوبة السجن الفعلي أو السجن مع وقف التنفيذ، شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية لأهل الطفل، كونهم هم الذين يدفعون الغرامة، التي تتراوح بين ٢٥٠ دولاراً وآلاف الدولارات. مما يشكل إرهاباً مادياً على أهل الطفل المعتقل، خاصة وأنّ الأسر الفلسطينية تعيش وضعاً اقتصادياً سيئاً للغاية.

معاناة الأطفال

أشكال التعذيب

تُعد إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تُشرّع التعذيب بشكل صريح، وتستخدمه بشكل منتظم ممنهج ضد المواطنين الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم والتحقيق معهم من قبل الاحتلال وأجهزته المختلفة. وحتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، كانت أحكام المحاكم الإسرائيلية، وفي أكثر من مناسبة، تؤكد على "قانونية" استخدام جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك) للتعذيب.

بعد هذا التاريخ، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بعدم قانونية أربعة أساليب من الضغط الجسدي، وهي: (الهز، الشبح، جلسة القرفصاء، حرمان السجين من النوم لفترات طويلة). مع ذلك لم يتم ترجمة هذا القرار ترجمة فعلية على أرض الواقع، كما أنه لم يبلغ التعذيب في السجون الإسرائيلية. وهذا ما أشار إليه المدير الإقليمي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ قال: (إنّ قرار المحكمة العليا

الإسرائيلية لم يعتبر سوء المعاملة واستخدام التعذيب غير قانوني في جميع الظروف والأحوال).

من جهة ثانية يمكن للمحكمة الإسرائيلية أن تصدر حكماً يشير إلى أن التعذيب "ضروري"، أو من الممكن أن يصدر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) تشريعاً يجعل التعذيب وإساءة المعاملة قانونياً، إضافة إلى أنه يمكن للمدعي العام أن يقرر عدم إحضار المحقق الذي يمارس التعذيب أمام المحكمة. هذا القرار لم ولن يمنع أن يقوم محقق جهاز المخابرات العامة (الشاباك) بتعذيب المعتقلين خلال التحقيق دون أن يعاقب، تذرّعاً بضرورات "الدفاع" التي تم الإشارة إليها في المادة ٣١ من القانون الجزائي الإسرائيلي لعام ١٩٧٧م

و لم يزل استخدام أساليب التعذيب واضحاً في مراكز التحقيق الإسرائيلية، بأشكالها المختلفة الجسدية والنفسية، خاصة وأن القانون الإسرائيلي يجيز استمرار عملية الاستجواب لمدة ١٨٠ يوماً. وتمارس قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي أنواعاً وأشكالاً متعددة من التعذيب، لا تفرق في استخدامها بين طفل أو امرأة أو مسن، بطريقة منهجية منتظمة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة الربط بين التعذيب الجسدي والنفسي، فبعد أن يتم إرهاب الطفل جسدياً، ينعكس ذلك على حالته النفسية فتزداد مرة أخرى معاناته الجسدية. ويمكن تقسيم هذه الأشكال من التعذيب إلى:

• أساليب التعذيب خلال فترة التحقيق:

١. عدم الاتصال بالعائلة.

٢. عدم الاتصال بالمحامي.

٣. عدم الحصول على وجبة لائقة.
٤. عدم إبلاغ أهله بانتقاله أو مكان احتجازه.
٥. انتهاك الحق الإنساني بالنظافة وتغيير الملابس الداخلية.
٦. الضرب المبرح، وهو عملية مستمرة منذ لحظة الاعتقال حتى دخول السجن، وغالبًا ما يمتد الضرب ليشمل جميع أنحاء الجسم، خاصة في المناطق العليا والرأس.
٧. الحرق بأعقاب السجائر.
٨. الهز العنيف.
٩. تقييد الأيدي والأرجل وعصب الأعين.

• أساليب التعذيب أثناء فترة الاعتقال:

١. الشبح: حيث يتم ربط الأيدي والأرجل، ووضع الطفل بمحاذاة الحائط وإجباره على الوقوف على أطراف قدميه لفترة معينة.
٢. المنع من زيارة المحامي.
٣. الحرمان من زيارة الأهل.
٤. الحرمان من النوم: ويتم ذلك غالبًا أثناء عملية التحقيق، من أجل الضغط عليه وتحطيم معنوياته.
٥. الزج به في غرف العار (غرف العملاء)، لانتزاع اعترافات بطريقة مخادعة.
٦. العزل والحبس الانفرادي.

٧. الضغط النفسي.
٨. السب والشتم: إذ يقوم جنود الاحتلال بتوجيه أقذع الألفاظ والشتائم للأطفال، ما يشعرهم بالإهانة والخجل الشديد.
٩. الهز: يتم حمل الطفل وهزه بشكل متكرر، حتى يفقد الوعي.
١٠. سكب الماء البارد أو الساخن: حيث يسكب الماء البارد على المعتقل وذلك في فصل الشتاء، والماء الساخن في فصل الصيف، وغالبًا ما يتم ذلك أثناء فترة التحقيق.
١١. الإذلال والإهانة: حيث يجبر الطفل على السب على الذات الإلهية، أو على الأقارب كالأباء والأمهات، أو البصق على السجناء الآخرين، أو إجباره على إرهاب نفسه جسديًا.
١٢. الضرب: في كل أنحاء الجسم ويتم بالأيدي والأرجل وبالبنادق.
١٣. عدم استخدام المراحيض إلا بعد ساعات طويلة.
١٤. الحرمان من الطعام.
١٤. البقاء في زنازين معتمة طوال اليوم، أو التعرض للإضاءة الشديدة.
١٦. الحرمان من النظافة وتغيير الملابس.
١٧. التهديد بإيذاء جسدي أو التهديد بسلامة العائلة.

إجمالي المعاناة:

وفيما يلي إجمالي المعاناة التي يحياها الأطفال الفلسطينيون في السجون الصهيونية مقارنة مع القوانين والأعراف الدولية:

• الحرمان من الحرية:

يتم ذلك على الرغم من كل الاتفاقات الدولية، خاصة اتفاقيات جنيف، والمادتين (٣٧ و ٤٠) من اتفاقية حقوق الطفل، وتحديدًا الفقرة (ب) من المادة (٣٧)، التي نصت على: [أن لا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة].

نرى كيف أكدت هذه الفقرة على حق الطفل بالتمتع بحريته وعدم حرمانه منها، والضوابط التي وضعتها عند اللجوء لاعتقال الطفل. إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تمادت في ممارساتها القمعية بحق الأطفال الفلسطينيين الأسرى، فاعتقلتهم بطرق وحشية، واستخدمت ضدهم التعذيب أثناء التحقيق وقدمتهم لمحاكم عسكرية سريعة دون حضور أحد من المحامين أو الأهالي، وبعضهم يخضع للاعتقال الإداري دون توجيه تهمة. مما يتنافى مرة أخرى مع الفقرة (أ) من المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على: [ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة].

• التعرض للتعذيب الشديد:

يتعرض جميع المعتقلين الفلسطينيين بلا استثناء لأشكال متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي من قبل قوات الاحتلال. ولا يقتصر التعذيب على مناطق محددة من الجسم، بل يشمل كل أجزاء الجسم، بتركيز على الرأس والمناطق العلوية. كما أنه يتخلل مراحل الاعتقال كافة ولا ينتهي إلا

بانتهاء الاعتقال نفسه. بل في حالات كثيرة يمتد لما بعد الاعتقال، مما أدى لإصابات عدد من الأطفال بعاهات دائمة نتيجة تعرضهم للتعذيب المستمر. ناهيك عن المعاناة النفسية طويلة المدى التي يتركها السجن على نفوس هؤلاء الأطفال بعد تحررهم من الأسر.

وقد حرّمت القوانين الدولية التعذيب بشكل قاطع ولم تسمح بأي مبرر لحدوثه، بل أفردت اتفاقية خاصة بمناهضة التعذيب، إضافة إلى العديد من المواد والمبادئ التي تضمنتها معاهدات واتفاقيات دولية أخرى. منها على سبيل المثال، المادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على: [لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة]. إضافة إلى المبدأ السادس من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والذي ينص على أنه: [لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كان كمبرر للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة].

• الأوضاع المعيشية السيئة:

الأوضاع التي يعيشها الأطفال الأسرى في معسكرات الاعتقال والسجون الإسرائيلية ومراكز التوقيف والتحقيق، تفتقر إلى الحد الأدنى من المقومات الإنسانية والصحية. فهم يعيشون في غرف لا تتعدى مساحة الواحدة منها

٢٠ م^١، حتى إن بعض الأسرى شبّه هذه الغرف بعلب السردين والمقابر. مما يضطر بعضهم للسهر طوال الليل بانتظار أن يستيقظ أحد زملائهم ليتسنى لهم النوم مكانهم. ويحرمون من الزيارات بين بعضهم البعض

كذلك تفتقر للشروط الصحية الدنيا، بما يتنافى مع (المادة ٨٥ من اتفاقية جنيف الرابعة) الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩. ويتنافى أيضاً مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، خاصة ما يتعلق منها بأماكن الاحتجاز، التي تحض على توفير جميع المتطلبات الصحية، ومراعاة الظروف المناخية وخصوصاً من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتهوية، إضافة إلى اتساع النوافذ بحيث تمكن السجناء من استخدام الضوء الطبيعي في القراءة والعمل، وأن تكون المرافق كافية وأن تتوفر منشآت للاستحمام والاغتسال بالدش، وغيرها من الشروط التي أجملتها هذه القواعد وتجاهلها إسرائيل عن تعمد واضح مع الأسرى الفلسطينيين. في الوقت الذي ترفض فيه إدارة المعتقل إدخال كميات كافية من الملابس والأغطية، خاصة في أوقات الشتاء التي تتسم بالبرد القارس، مما يزيد من معاناة الأسرى الأطفال، وما يترك آثاراً سلبية على صحتهم الجسدية والنفسية.

• وضع الأطفال السياسيين مع السجناء الجنائيين:

تم ذلك بشكل خاص في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، حيث يوجد حوالي (٦٠) معتقلاً سياسياً من الأطفال صغار السن في سجن تلموند. يتكون قسم الأطفال الأحداث من ٢٧ غرفة، مخصصة للجنائيين وكل غرفة تتسع

ما بين ٢-٣ معتقلاً. وقد أدى احتجاز الأطفال الفلسطينيين السياسيين مع الأحداث الجانحين من الأطفال الإسرائيليين، إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال الفلسطينيين، إذ غالباً ما يتعرضون للضرب المبرح والرشق بالماء الساخن، والاعتداء بالشفرات الحادة، والإساءات الجنسية، مما يتنافى مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، في المبدأ (٨) فقرة (ج)، التي تشير إلى أن يفصل المحبوسون لأسباب مدنية، عن المسجونين بسبب جريمة جزائية.

وذلك إضافة إلى الفقرة (٢ب) من المادة (١٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي أشارت إلى فصل المتهمين الأحداث عن البالغين، ثم كررته الفقرة (٣) من المادة نفسها مع إضافة أن يعامل الأحداث معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

• التفتيش الجسدي الاستفزازي:

رغم أن التقاليد المتعارف عليها قانونياً تلزم بأن يجري تفتيش الأسرى بواسطة الماكينة وعدم لمس الجسد أو طلب خلع الملابس، إلا أنه يجري خرق هذا التقليد، وذلك بإجراء تفتيش السجناء عند خروجهم أو دخولهم الغرف، كما هو الحال في سجن (تلموند).

• الحرمان من زيارة الأهل:

منذ اندلاع الانتفاضة في ٢٨ من أيلول ٢٠٠٠، فرضت إجراءات أمنية مشددة شملت فرض الطوق وعزل المناطق الفلسطينية، وعدم استصدار تصاريح زيارة للأهالي. مما حرم المعتقلين كافة، بما فيهم الأطفال الذين

يحتاجون لرعاية ذويهم، من زيارة أفراد أسرهم منذ تاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠، باستثناء معتقلي مدينة القدس، الذين لا يحتاج أفراد أسرهم لتصاريح زيارة للدخول لفلسطين ٤٨، كما يجري منع الأهالي من إدخال الملابس والمواد الغذائية المسموح بها.

• الحرمان من زيارة المحامين:

يحرم الأطفال الأسرى من زيارة محاميهم، خاصة في أوقات التوتر، حيث يفرض الإغلاق الشامل على القرى والمدن الفلسطينية. مما يعوق الحركة والتنقل، فضلاً عن صعوبة الحصول على تصاريح خاصة بالزيارة إذ تقوم سلطات الاحتلال العسكرية بعرقلة هذا الأمر في محاولة للضغط على الأسرى، وإهانتهم وإذلالهم. ذلك بخلاف ما نص عليه المبدأ (١٧) من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، الذي يقول: [يحق للشخص المحتجز أن يحصل على مساعدة محام. وتقوم السلطات المختصة بإبلاغه بحقه هذا فور إلقاء القبض عليه وتوفر له التسهيلات المعقولة لممارسته]. إضافة إلى الفقرة (٣) من المادة (١٨) من مجموعة المبادئ نفسها، التي لا تجيز وقف أو تقييد حق الشخص المحتجز أو المسجون في أن يزوره محاميه وفي أن يستشيريه ويتصل به دون تأخير أو مراقبة وبسرية كاملة.

• الإجراءات العقابية (النقل والعزل):

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلية سياسية نقل الأسرى من سجن إلى آخر في فترات متقاربة، وذلك لمنع حركة الاحتجاج كالإضراب، أو

للتخويف وخلق معيقات أمام زيارة الأهالي، مثل أن ينقل معتقل إلى سجن نفحة الصحراوي، وهو من سكان شمال الضفة.

كما تلجأ مديرية السجون إلى عزل بعض المعتقلين في أقسام العزل أو في زنازين انفرادية، ويمنعوا من زيارة الأهل أو الاختلاط مع بقية المعتقلين. في حين يؤكد المبدأ ٣١ من القواعد الدنيا لمعاملة السجناء على أن: [العقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة، وأية عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، محظورة كلياً كعقوبات تأديبية]. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن الأطفال يعيشون بشكل شبه منعزل عن العالم، حتى ولو كانوا محكومين، وذلك لعدم توافر أدوات اتصال من قبل إدارة المعتقل وحرمانهم من إدخال الجرائد والصحف.

• الحرمان من استخدام الهاتف:

ترفض سلطات الاحتلال طلب المعتقلين باستخدام الهاتف بذريعة الأمن، ورغم الوعود الكثيرة التي قطعتها مديرية السجون بدراسة الطلب، الذي يعتبر أحد أهم مطالب الأسرى الفلسطينيين، خاصة في ظروف منع الأهالي من الزيارة لفترة قد تصل لشهور طويلة، أو في حالة فقدان أحد الأقارب من الدرجة الأولى (الأب، الأم، الأخوة والأخوات أو الزوجة والأبناء). غير أن هذا المطلب يقابل بالإهمال غالباً.

• التمييز ضد المعتقلين الأمنيين الفلسطينيين من فلسطيني ٤٨:

يجري حرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها المعتقلون الإسرائيليون، مثل (استخدام الهاتف، الزيارات البينية، الشلش، الزيارة دون شبك). وعلى

الرغم من أن هؤلاء المعتقلين يحملون الهوية الإسرائيلية، وينظر لهم كمواطنين "إسرائيليين" من الناحية القانونية، إلا أن مديرية السجون ترفض منحهم هذه الحقوق، وتشتراط عليهم السكن مع السجناء الجنائيين، وتتعامل مع كل حالة منهم بشكل منفرد.

ولا يقتصر التمييز على المعاملة لاعتبارات قومية، بل يجري تفسير القانون والتكييف القانوني بشكل عنصري. هذا في حين أن المبدأ (٢) من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء ينص على أن: (لا يجوز التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو في الرأي السياسي أو في غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر).

• الشليش (لجنة الثلاث):

تمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسية تمييز ضد المعتقلين الفلسطينيين من سكان "الضفة الغربية أو قطاع غزة أو فلسطين ٤٨"، مقارنة بالسجناء الإسرائيليين الجنائيين، أو الذين ارتكبوا جرائم قتل ضد مواطنين فلسطينيين. حيث يتم تخفيض مدة سجن المعتقلين اليهود، وأحياناً يطلق سراحهم، وذلك إما بقرار قضائي أمام (لجنة الثلاث)، أو بقرار من رئيس الدولة (عفو).

بينما لا ينظر في طلبات المعتقلين الأمنيين الفلسطينيين بجدية ومهنية، سواء من قبل القضاة أو الأجهزة الأمنية، حيث يجري الإفراج عن عدد محدود جداً ممن تبقى لهم مدة قصيرة، لا تتجاوز الأشهر أو الأسابيع، فيما

الغالبية العظمى يتم رفض طلبها، بحجة أن السجنين يشكل خطراً على الأمن، أو أن الوضع السياسي لا يسمح بالإفراج عن المعتقل.

• اقتحام غرف الأسرى والتفتيش ومصادرة الممتلكات الشخصية:

يتعرض المعتقلون إلى التفتيش الجسدي وخلع الملابس عند الخروج أو العودة إلى السجن، ويتم مصادرة الأدوات الخاصة بالمعتقلين، مثل الملاعق والدفاتر وصور أقاربهم والرسائل الخاصة. ذلك بعكس ما دعت إليه المادة (٤٣) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من اتخاذ التدابير اللازمة للإبقاء على أشياء السجنين وثيابه ونقوده وغيرها من متاع في حالة جيدة، وأن تسجل في كشوفات وتوضع في حُرْز أمين.

ويذكر أن الأطفال الأسرى في سجن تلموند قد خاضوا إضرابات متكررة عن الطعام من أجل تحسين ظروفهم الاعتقالية، غير أن إدارة السجن كانت تمنع في عقابهم بمصادرة أغراضهم وحاجياتهم الشخصية.

• الحرمان من التعليم:

يعاني الأطفال الأسرى من الانقطاع عن الدراسة بسبب حالة الاعتقال والعراقيل التي تضعها إدارة السجون الإسرائيلية أمام إمكانية مواصلة تعليمهم وهم في السجون. هذا على الرغم من قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية في تل أبيب، الذي سمح للأطفال الفلسطينيين المعتقلين بتلقي التعليم في السجن، وذلك بعد نضال طويل من الأطفال أنفسهم بمساندة بقية الأسرى، وبعدد كبير من محاميهم. غير أن إدارة السجون رفضت تطبيق هذا القرار، فلم تسمح للمحامين بإحضار الكتب المدرسية للأطفال، بينما سمحت

بذلك للأهالي ممنوعين أصلاً من الزيارة، ومن ثم فإن هذه الكتب لم ولن تصل أبداً.

تمثل حالة الأطفال الأسرى في سجن مجدو مثلاً بارزاً في هذا الأمر، حيث تحرمهم إدارة السجن من حقهم في استكمال تعليمهم الثانوي. وكذلك الأمر مع الأسيرات القاصرات في سجن النساء "نفي ترتسا" في مدينة الرملة.

• الحرمان من استخدام المكتبة:

يحرم الأطفال الأسرى من استخدام المكتبة بشكل دائم، كما أن إدارة السجون ترفض دائماً إدخال الكتب، ودائماً أيضاً لديها قائمة طويلة من الكتب الممنوع إدخالها إلى السجون. تسمح فقط بإدخال الكتب السطحية والروايات الغرامية وكتب التسلية، مما يتعارض مع المبدأين الثاني والسابع من اتفاقية حقوق الطفل.

كذلك مع المبدأ (٢٨) من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، الذي يعطي للمعتقل والسجين الحق في الحصول على كميات معقولة من المواد التعليمية والثقافية والإعلامية. كما أعطت المادة (٣٩) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الحق للسجين والمعتقل في مواصلة الإطلاع بانتظام على مجرى الأحداث ذات الأهمية عن طريق الصحف اليومية أو الدورية.

• الحرمان من تأدية الشعائر الدينية:

يحرم الأسرى ومن بينهم الأطفال من أداء الصلوات، كما يجري الاستهزاء بمشاعرهم الدينية، كأن يمزق جنود الاحتلال المصاحف أو يبصقوا

عليها. وذلك يتعارض مع ما ينص عليه المبدأ (٣) من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، الذي يشير إلى احترام المعتقدات الدينية للفئة التي ينتمي إليها السجناء.

كذلك بما يتنافى مع المادة (٤٣) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي سمحت لكل سجين بأداء فروض حياته الدينية، وبحضور الصلوات المقامة في السجن، وبحيازة كتبه الدينية التي تأخذ بها طائفته.

• الحرمان من النزهة (الفورة):

يحرم الأسرى الفلسطينيون عامة، بما فيهم الأطفال، من الخروج إلى نزهة ترويحية غالباً، وتضييق تنفيذها إلى أضيق الحدود. بل يستخدم الحرمان من الخروج من الغرفة إلى ساحة السجن، أو ما اصطلح على تسميته بالفورة أو النزهة، لاستنشاق الهواء والتعرض للشمس، للضغط على الأسرى. خاصة وأن الزنازين تفتقر إلى الشروط الصحية الدنيا التي تكفل لهم التمتع بالإضاءة والتهوية الطبيعيتين، مما يتنافى مع المادة (٣١) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي أعطت الحق لكل سجين في الحصول على ساعة على الأقل في كل يوم يمارس فيها التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق. كذلك توفير تربية رياضية وترفيهية، خلال الفترة المخصصة للتمارين، للسجناء الأحداث وتوفير الأرض والمنشآت والمعدات المناسبة.

• الاعتقال الإداري (الاعتقال دون توجيه تهمة):

أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة الاعتقال الإداري بشكل واسع بعد أن خفضت من مستوى استخدامها منذ سنوات، نتيجة

الاحتجاجات المحلية والدولية المتكررة ضدها. وبعد أن كانت تمارس بحق البالغين، وبحق القاصرين في حالات محدودة، أصبحت سياسة الاعتقال الإداري للأسرى الأطفال ظاهرة بادية للعيان، حيث تجاوز عدد المعتقلين الإداريين من القاصرين العشرات.

وتتنافى سياسة الاعتقال الإداري مع المبدأ العاشر من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والذي ينص على أن: [يبلغ أي شخص يقبض عليه، وقت إلقاء القبض، بسبب الاعتقال، ويبلغ على وجه السرعة بأية تهمة تكون موجهة إليه].

إضافة إلى الفقرة (٣) من المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي أشارت إلى وجوب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف، وإبلاغه بأية تهمة توجه إليه. كما أن الفقرة (٤) من المادة نفسها أعطت للشخص المعتقل الحق في الرجوع إلى المحكمة لتفصل دون إبطاء في قانونية اعتقاله. كذلك مع ما تضمنته الفقرة (ب) من المادة (١٠) من أن يحال الأحداث بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياها.

● قلة الطعام:

يعاني الأسرى الأطفال من نقص حاد في كمية ونوعية الأطعمة، وعدد الوجبات المقدمة، ما يضطرهم إلى الشراء من الكنتين، الأمر الذي يشكل عبئاً مادياً عليهم وعلى أسرهم. هذا على الرغم من أن إدارة السجن ملزمة بتوفير وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية، جيدة النوعية وحسنة الإعداد، لكل

سجين في الساعات المعتادة، وذلك للحفاظ على صحته وقواه. كما يُمنع المعتقلون الأمنيون من تحضير الطعام، وترفض الإدارة السماح للسجناء الأمنيين من التواجد في المطبخ، رغم أن الأمر يعد من الحقوق المكتسبة منذ سنوات في السجون الإسرائيلية كافة.

• الإهمال الطبي:

لم يسلم من الإهمال الطبي أحد من الأسرى. فهناك ثمانية عشر معتقلاً قاصراً، ومثلهم ثمانية عشرة أسيرة، يعانون من أمراض مختلفة، وبعضهم يحتاج أدوات طبية ملائمة، فيما يقتصر العلاج داخل السجون على تقديم حبة الأكامول (نوع من المسكنات يستخدم عادة لآلام الصداع)، بغض النظر عن حجم ونوعية المرض.

وتشير المعلومات الواردة من السجون إلى أن الإهمال الطبي بحق الأسرى الفلسطينيين عامة، والأطفال منهم خاصة، وصلت إلى حد إهمال النظافة العامة داخل الزنازين. ما أدى إلى تراكم القمامة وانتشار الحشرات وزاد من احتمال انتشار الأمراض عن طريق العدوى وقلة النظافة. إضافة إلى سوء مجاري الصرف الصحي، وقلة التهوية، وعدم دخول الشمس والهواء إلى الغرف، وانتشار الرطوبة والبرد الشديد في الشتاء وقلة الأغطية وعدم صلاحية الفرشات التي ينام عليها الأسرى.

من جهة أخرى، إن الاعتداء الذي يتعرض له الأطفال الأسرى بالضرب والركل والشبح تعرضهم للإصابة بأمراض وجروح متعددة لا تقابل بالعناية الطبية اللازمة. في الوقت الذي يُمارس عليهم ضغطاً نفسياً وعصبياً من خلال

الحبس الانفرادي، وعدم السماح لهم بالتزاور أو الخروج إلى النزهة، وحرمانهم من زيارة ذويهم، الأمر الذي دفع بعض الأطفال إلى الانتواء والشعور بالاكتئاب الحاد، مما يعطينا صورة عن الوضع النفسي والجسدي الذي يمكن أن يكون عليه هؤلاء الأطفال عند خروجهم من السجن.

كما تلجأ إدارة السجون الإسرائيلية في كثير من الأحيان، خاصة عند القيام بإضرابات جماعية بين الأسرى الفلسطينيين لتحسين شروط الاعتقال، إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لردعهم والضغط عليهم وإضعاف شوكتهم من أجل التنازل عن مطالبهم. وحسب دراسات طبية، فإن رش الغاز المسيل للدموع داخل الزنازين الضيقة والمزدحمة، يجعلهم عرضة للإصابة بأمراض متعددة، كأمراض الرئة والربو. وهذا ما أظهرته الفحوصات الطبية التي أجريت على عدد من الأسرى المحررين الذين قضوا فترات طويلة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى وفاة بعضهم، لإصابتهم بأمراض خطيرة لم يتم علاجها أثناء فترة اعتقالهم.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد أطباء مقيمون في السجون الإسرائيلية، مما يحول دون توفير التشخيص الدقيق والسريع خاصة في الحالات التي تتطلب نقلاً إلى المستشفيات، ويعني تدهور الحالة الصحية للأسير المريض مع مرور الوقت، وكثيراً ما انتهى به الأمر إلى الوفاة.

والأمثلة على ذلك متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: استشهاد الطفل الأسير أنس كامل مصطفى مسلمة (١٨ عاماً)، بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٩، من سكان بلدة دورا في الخليل في معتقل عسقلان، حيث كان

يعاني من جروح خطيرة أصيب بها قبل الاعتقال، ولم يتلق العلاج الطبي المناسب، مما أدى إلى استشهاده.

إن عدم توفر طبيب مقيم، في كل سجن، وتدني الخدمات الطبية المقدمة إن لم يكن انعدامها، والتغاضي عن آلام ومتاعب الأطفال الأسرى، خاصة الذين اعتقلوا وهم جرحى، يُعد انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية، التي أكدت على ضرورة توافر طبيب مؤهل واحد على الأقل يكون لديه بعض الإلمام بالطب النفسي. وأكدت أيضاً على ضرورة نقل السجناء الذين يتطلبون عناية متخصصة إلى مستشفيات مدنية، وأن تتوفر في السجن خدمات العلاج التي تقدمها المستشفيات وأن تكون معداتها وأدواتها والمنتجات الصيدلانية التي تزود بها وافية بغرض توفير الرعاية والمعالجة الطبية اللازمة للسجناء المرضى.

من جهة ثانية، إن إدارة السجون الإسرائيلية تخضع الأسرى الفلسطينيين لتجارب طبية متعددة رغماً عن أنفهم، بعد أن تقوم بتقييدهم وإجبارهم على تناول دواء جديد، أو حقنهم بأدوية غير معروفة. والمادة (٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أقرت بعدم جواز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر. وهناك الكثير من الأسرى الذين خضعوا لهذه التجارب، وتركت آثاراً غاية في السوء على صحتهم العامة، أقربها ما حدث مع الأسير زهير إسكافي، (٢٨ عاماً) من الخليل، الذي أدخل سجن نفحة قبل أكثر من عامين، حيث "أجبره المحققون الإسرائيليون على ابتلاع حبوب، وحقنوه بإبرة تحتوي على مواد مجهولة

أدت إلى تساقط شعر رأسه ووجهه بالكامل وإلى الأبد، وذلك من أجل التأثير على حالته النفسية، وإجباره على الإدلاء باعترافات ما.

مستشفى سجن الرملة كنموذج

يصف الأسرى هذا المستشفى بأنه أسوأ من السجن. وهو عبارة عن قسم في سجن الرملة، يتواجد فيه بشكل ثابت عشرون أسيراً مصابون بأمراض صعبة، يعانون من الاكتظاظ وعدم وجود عناية طبية وتأجيل متواصل لإجراء العمليات الجراحية، وانعدام النظافة والتهوية. في تصريح لممثل الأسرى في مستشفى سجن الرملة، رأفت العروبي قال: (إنّ الأسرى يعانون من نقص حاد في مواد التنظيف خصوصاً تلك المستخدمة في عملية تعقيم الغرف والأدوات .. إنّ إدارة السجن لا تسمح للمرضى بالخروج لمقابلة الطبيب إلّا بوجود ضابط أمن، الأمر الذي يؤخر ويعطل عملية العلاج .. إنّ إدارة السجن قامت مؤخراً بسد النوافذ كافة بشباك حديدية تحد من عملية التهوية في الغرف).

وذلك إضافة إلى سوء الطعام المقدم، الذي لا يصلح أن يكون طعاماً للمرضى، خاصة وأن هناك مرضى يحتاجون إلى أطعمة محددة، ناهيك عن المعاملة الفظة والقاسية التي يتعرض لها الأسرى بلا استثناء، ودون مراعاة لأية اعتبارات إنسانية أو قانونية، حيث يمنعون من الخروج إلى ساحة النزهة، لرؤية الشمس واستنشاق الهواء، إذ يمكثون فيه على مدار ٢٤ ساعة كاملة. إضافة إلى تقييدهم بالأسرة أثناء العلاج، وممارسة التمييز بين الأسرى السياسيين والمدنيين.

حالة دراسية لطفل معتقل:

- الاسم: عاصم
 - الصف: العاشر
 - السكن: أبو ديس
 - تاريخ الاعتقال: ٢٠٠١/١٢/٣٠
 - ابن لعائلة مكونة من (٩) أفراد؛ ثلاثة أولاد هو أصغرهم وست بنات.
- عاصم ابن الـ ١٥ عامًا تم اعتقاله حوالي الساعة السادسة والنصف يوم الأحد ٢٠٠١/١٢/٣٠، أثناء عودته من متجرة والده التي تقع في السواحية. التقى أحد أصدقائه في الطريق، وبعد مسير لا يزيد عن الخمس دقائق فاجأتهم دورية جيش كان اثنين من جنودها يختبئان خلف صخرة كبيرة، نادى أحد الجنود على عاصم وصديقه، وذهبا إليهما بشكل عادي. أمسك بهما الجنود وبدؤوا بالاعتداء عليهما بالضرب. بعد ذلك اصطحبوهما إلى بوابة مدخل حوش قديمة جدًا وأمر عاصم أن يفتح ذلك الباب الصدي، أمسك عاصم حجرًا وبدأ بفتح الباب، فتح الباب وهناك بدؤوا مرة أخرى بضربهما. وبعد حوالي النصف ساعة من الضرب اصطحبوهما في دورية الجيش إلى مستوطنة "معالي أدوميم"، وهناك طلبوا منهما التوقيع على ورقة (باللغة العبرية) أبلغهما الشرطي فيها أنهم لا يحملون أي شيء معهم ولا يملكون شيئًا (الأمانات). ومن ثم تم إدخاله إلى التحقيق واتهامه بأنه كان يضرب الحجارة على الجنود، كل الأسئلة تمحورت في هذا الاتجاه، وعاصم كان ينفي ذلك باستمرار.

نُقل إلى غرفة أخرى بها أربعة من الجنود الآخرين الذين هموا بضرب عاصم بالأيدي والأرجل وهزه وضرب رأسه بالحائط، ومن ثم أخرجوه إلى ساحة شرطة معالي أدوميم وبدؤوا بالاستهزاء به، وبالمثل حصل مع صديقه. وبعد جولة تحقيق مع صديقه اصطحبوه مرة أخرى إلى التحقيق.

مُنِع الأب والأخ في ذلك الوقت وفي نفس الليلة حين ذهباً لرؤية عاصم في معالي أدوميم - بعد أن أبلغهم الناس عن اعتقاله - من رؤيته أو حتى الاطمئنان عليه، واكتفى الجندي هناك بأن أبلغهما بأنه معتقل؛ لأنه ألقى الحجارة على الجنود.

حوالي الساعة العاشرة ليلاً أُبلغ عاصم أنه سوف يتم ترحيله إلى سجن عصيون، وقد بدا الجنود (وعددهم ٦) في ذلك الوقت بعصب عينيهِ وتوثيق يديه ورجليه وما كان منهم إلا أن نقلوه هو وصديقه إلى الطابق العلوي وحين وصلا فكا ربطة أعينهما ووضعوا كلا منهما في طرف غرفة كبيرة.

أطفئوا الأنوار وأداروا مسجلاً بصوت عال جداً وانهالوا عليهما بالضرب المبرح بالأرجل والأيدي وبسلك معدني مغطى بالبلاستيك حتى إنهم كانوا يرفعون عاصماً إلى الأعلى ثم يسقطونه على الأرض، وأثناء هذا الضرب كان يسأل عما إذا كان يضرب حجارة أو ضرب حجارة على الجيش أو يعرف أشخاصاً يضربون الحجارة. وبعد حوالي الساعتين أُخرج صديق عاصم من الغرفة مع اثنين من الجنود، وبقي عاصم لساعة أخرى في نفس الظروف. أُخرج بعدها من الغرفة وهو منهك تماماً وجر على الدرج - ووجهه إلى الأرض وأيديهِ ورجليه موثوقتين - إلى الطابق الأرضي حيث يوجد

المحققون، سئل مرة أخرى نفس الأسئلة وأجاب بالنفي، وبذلك اصطحبوه مرة أخرى إلى الغرفة نفسها وبنفس الظروف السابقة واستمروا بضربه وتعذيبه حتى الساعة الخامسة صباحًا. خلال كل هذا الوقت لم يُعط عاصم شيئًا ليأكله أو يشربه. ومع فجر اليوم الثاني، فك قيد عاصم وصديقه واصطحبا إلى الشرطة، وهناك بصم صديق عاصم بأصابع يديه العشرة وأصابع رجله، أما عاصم فرفض أن يبصم فقاموا بضربه مرة أخرى. رفض التوقيع في البداية، ولكن بعد كل هذا التعذيب وقع على إفادة باللغة العبرية وجهت له.

في اليوم الثاني تم نقلهم إلى سجن (عتصيون)، وفي الطريق إلى هناك وأثناء مرورهما من النفق على الطريق الالتفافي المؤدي إلى الخليل أنزلا من الدورية، وقام الجنود هناك بضربهما، وعندما وصلوا إلى سجن عتصيون رفضت إدارة السجن استقبالهما؛ لأن عاصم يعتبر طفلًا ولا يوجد في السجن قسم للأطفال. وبعد اتصالات عديدة وافقت إدارة السجن على استقبالهما في زنزانة بطول ٢ متر وعرض ١ متر، وأول وجبة طعام كانت في اليوم التالي الساعة الثانية ظهرًا. ومكث عاصم أربعة أيام مع صديقه في نفس الزنزانة، ثم أُخرج صديقه ليبقى وحيدًا مدة ٦٠ يومًا، ثلاثين منها كان يخرج فقط لاستراحة لا تتجاوز الساعتين، والثلاثين يومًا الأخرى كان يمكث مع المعتقلين الأمنيين خلال النهار ويعاد لينام في زنزانتة أثناء الليل.

بتاريخ ٢٠٠٢/١/٤ أُخذ لأول مرة إلى المحكمة في بيت إيل ولكنها أُجِلت، وأعيد مرة أخرى إلى معتقل عتصيون، أُخذ إلى زنزانة صغيرة لا

يتجاوز حجمها المتر المكعب لها باب من حديد، وكانوا يقومون بإشعال مكيف التبريد تارة والهواء الساخن تارة أخرى، واستمر في هذا الوضع حوالي الساعة. وخلال كل الفترة السابقة لم ير أحدًا من أهله أو محاميه.

عدد من المحاكم التي تتالت بعضها كان يصحب عاصم إليها والبعض الآخر يتم تأجيلها؛ لأنه لم يكن موجودًا، وفي كل مرة يذهب فيها إلى بيت إيل للمحاكمة كان عاصم يتعرض للضرب. وبتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٨ كان يفترض أن يكون عاصم في المحكمة، ولكنهم لم يحضروه، وبناء على ذلك طلب المحامي من القاضي إطلاق سراح عاصم بالكفالة، وذلك لسببين:

- لأنه صغير وموجود في سجن للكبار، ويمكن منذ اعتقاله في زنزانة منفردة.

- ولأنهم لا يحضرونه إلى جلسات المحاكم المقررة.

وكان قرار المحكمة الإفراج عنه بكفالة مالية. ولكن المدعي العام رفض القرار وأخذ مدة ٧٢ ساعة للاستئناف على القرار. وبعد يومين كانت هناك جلسة محكمة للاستئناف رفض القاضي إطلاق سراحه بالكفالة، وقرر أن يتم تحويله إلى سجن أطفال (تلموند) خلال أسبوع وتم تعيين محكمة له بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٤.

نُقل عاصم إلى سجن تلموند بعد سبعة أيام من المحكمة، وبعد أسبوعين من وجوده هناك أُدخل إلى غرفته سجين جنائي إسرائيلي عمره ١٧ عامًا ونصف. في صباح اليوم الثاني وعندما حضر أحد الجنود للقيام بالعدد كالمعتاد كان عاصم وحده في الغرفة أيقظه وسأله عن السجين الآخر، لم يكن

عاصم يعرف أين هو، طلب منه أن يبحث عنه في الحمام، وهناك وجدته عاصم مشنوقاً وميتاً.

في الحال أخذ عاصم إلى التحقيق تحت عنف وقوة غير مبررتين، واتهموه بأنه هو الذي قام بقتل السجين الآخر. ربطوا يديه ورجليه في سرير حديدي وربطوا جسمه إلى السرير وضربوه لمدة ستة أيام متواصلة لم يعط خلالها إلا قطرات من الماء. وبعد ستة أيام اكتشفوا أنهم اخطئوا في تقديراتهم وأعادوا عاصم إلى غرفته.

في جلسة ٢٠٠٢/٤/٤ والمفترض أن تعقد في "بيت إيل" وأثناء الحصار والعدوان الإسرائيلي لرام الله كان موعد محكمة عاصم والتي أُحضر إليها هذه المرة، ولكن لم يكن باستطاعة محامي الحركة الوصول إلى المحكمة بسبب منع التجول على المدينة، فقام بالاتصال أثناء المحكمة بالقاضي وأنهى قضية عاصم حيث حكم عليه بخمسة شهور سجن، في يوم المحكمة كان قد قضى معظمها.

وبعد ٨ أيام كان موعد الإفراج عنه، وما كان منهم إلا أن أخذوه إلى طولكرم شمال فلسطين والتي كانت أيضاً تحت الحصار وتركوه في الشارع، لا يعرف أحداً، ولا كيف يعود إلى قريته أبو ديس شرق القدس، ولا يحمل معه أية نقود. وهناك من شارع إلى شارع وسط الحصار والإغلاق أرشده الناس للذهاب إلى قرية مجاورة يستطيع منها أن يستقل سيارة إلى قريته، ففعل.

عاصم لا يمكن أن ينسى أنه حرم من رؤية أهله وأصدقائه وطلاب صفه، ولا يمكن أن يتجاوز بسهولة الآثار النفسية وتلك الأحلام والكوابيس التي

تراوده باستمرار. لا يمكن أن يفصل نفسه أو جسده عن ذلك التعذيب الذي مازالت آثاره دامغة على جسده.

تلك هي قصة عاصم ...

تتشابه وتختلف بظروفها مع حالات اعتقال كثيرة ولكنها من صنع اليد التي تحرم وتسرق من الأطفال أحلامهم وآمالهم وأمنهم.

تقرير صهيوني

تقرير صاور عن مركز صهيوني بخصيص (التعذيب في مركز غوش عتصيون أصدرت منظمة "بتسيلم" الصهيونية تقريراً يكشف ظاهرة تعذيب وامتهان كرامة أولاد فلسطينيين قاصرين في مركز شرطة غوش عتصيون. يشمل التقرير إفادات أدلى بها عشرة أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٧ سنة اعتقلوا خلال الفترة الواقعة بين: (أكتوبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١)، واتهموا برشق الحجارة.

غالبية الأولاد أخذوا من بيوتهم في منتصف الليل وتم تحويلهم إلى مركز شرطة غوش عتصيون، هناك قام محققو الشرطة بتعذيبهم حتى الصباح بهدف انتزاع اعترافاتهم والإدلاء بمعلومات تدين زملاءهم.

وهذه ليست حالات وتصرفات فردية قام بها أفراد الشرطة. فالمعلومات التي وصلت لمنظمة بتسيلم تشير إلى أن سياسة التعذيب خلال التحقيق مستمرة في مركز شرطة غوش عتصيون حتى يومنا هذا.

وسائل التهذيب كما وردت في التقرير:

١. الوقوف والمكوث في وضع متعب ومؤلم لمدة طويلة.
٢. الضرب المستمر ساعات طويلة واستعمال وسائل مختلفة.
٣. رش المعتقلين بالمياه الباردة في الشتاء البارد، وذلك أثناء مكوثهم في (ساحة) مركز الشرطة.
٤. زج رؤوس المعتقلين في مقعد المرحاض وفتح المياه.
٥. التهديد بالقتل .. الشتائم .. والسباب الجارح.

مقتطفات من شهادات الأطفال:

• من إفادة إبراهيم زعول ١٦ سنة

أخذوني إلى غرفة أخرى وكان فيها ضابط عرف نفسه باسم (أيوب). قال لي أيوب إنه لا يعرف الرحمة وإنه مستعد لقتلي إذا لم أعطه أسماء الشباب الذين يرشقون الحجارة. فتح رجل آخر الباب، دخل وقال باللغة العربية: لقد مات أحمد سباتين أثناء التحقيق.

فتوجه إلي الضابط قائلاً: (يا إبراهيم، ما رأيك ماذا نفعل بجثة أحمد سباتين؟ وهل تريد أن تصبح جثة مثل أحمد؟)، كانت عيناى معصوبتان، قال لي المحقق سوف (أكهربك) وسوف تموت مثلما مات أحمد.

شعرت بوخزة سلكين من المعدن على جسدي ولكن لم يحدث شيء ولم أعترف بشيء. نقلوني إلى الغرفة التي مكث بها أحمد سباتين وشرع المحققون بضربه أمامي، بكى أحمد وصرخ واستغاث بصوت عال، طلبت

منهم الكف عن ضرب أحمد؛ لأنه لم يرشق الحجارة، وقلت لهم أنا سأعترف برشق الحجارة.

• من إفادة إسماعيل سياتين ١٧ سنة

أمرني المحققون أن أرفع رجلي إلى الأعلى ورأسي إلى الأسفل متكأ على الحائط، خرجوا من الغرفة وأمروني أن أبقى في هذا الوضع ريثما يعودوا. بعد ذلك أوقفوني فوق كرسي وطلبوا مني أن أمسك أنبوباً يمتد في أعلى الحائط ثم سحبوا الكرسي من تحت أقدامي وتركوني معلقاً في الهواء، يداي المكبلتان بالأغلال ممسكتان بالأنبوب وثقل جسمي المتدلي في الهواء يشد ذراعي إلى أسفل، وغادروا الغرفة.

• من شهادة سلطان ماضي ١٥ سنة

أخذوني إلى غرفة وأجلسوني على كرسي أحدهم فك الأغلال من يدي ورجلي وربطهما في الكرسي. سألوني إذا ما كنت قد رشقت الحجارة على السيارات العسكرية التي تسير على الشارع الرئيسي، قلت لا في البداية، لكن اثنين أو ثلاثة منهم أخذوا يضربونني على وجهي وعلى رأسي. استمر التحقيق لمدة خمس ساعات، وبعدها أخذوني إلى المرحاض قرب غرفة التحقيق، أمسك أحد المحققين شعر رأسي وأدخل رأسي إلى مقعد المرحاض، تملكني الخوف، وعندما أعادوني إلى غرفة التحقيق قررت أن أعترف، وقلت لهم رشقت سيارة مستوطن بخمسة حجارة. كتبوا اعترافاً مفصلاً ثم أجبروني على التوقيع عليه.

● من إفادة محمد ساتين ١٤ سنة

أخذني أربعة رجال شرطة فتشوني ضربوني أمام والدي وأمروهما بالانصراف من المكان حالا. وصل رجل يلبس ملابس مدنية متوسط القامة قوي البنية أسمر البشرة، ضربني على ظهري بقوة وركلني برجله على مدى خمس دقائق.

أدخلني إلى غرفة جلس فيها أربعة رجال شرطة. شرع اثنان منهم بربط يدي ورجلي، وغطوا عيني بقطعة من القماش ونقلوني إلى غرفة لم أر منها شيئا. ضربني هؤلاء الأربعة بالتناوب على مدى أربع ساعات، ضربوني بعضى (قشاة البلاط) على كل أنحاء جسمي وشتمونني بأسوأ الكلمات. ■



الفصل الثالث

الأحوال التعليمية

تمهيد
صورة رقمية
معدلات الالتحاق التعليمي
معدلات التسرب
معدلات الأنشطة تعليمية أخرى
الانتهاكات الصهيونية ضد قطاع التعليم



للطفل حق في تلقي التعليم، الذي يجب أن يكون مجانيًا والزاميًا، في مراحله الابتدائية على الأقل، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل عامة وتمكينه، على أساس من تكافؤ الفرص، من تنمية ملكاته وفصاحته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية، ومن أن يصبح عضوًا مفيدًا في المجتمع. ويجب أن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسئولون عن تعليمه وتوجيهه، وتقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى على أبويه. ويجب أن تُتاح للطفل فرصة كاملة للعب واللهو، اللذين يجب أن يوجها نحو أهداف التعليم ذاتها. (المادة ٧، إعلان حقوق الطفل).

تمهيد

يعد التعليم الاستثمار الأول للمستقبل لدى الفلسطينيين. وذلك لأن الموارد الطبيعية المتوفرة قليلة نسبيًا، علمًا بأن الاحتلال يستغل معظم هذه الموارد، وما يتبقى لا يكاد يسد الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معدل النمو السكاني الحالي هو ٤,٢٪، وأن ما يزيد عن نصف المجتمع الفلسطيني (٥٣٪) هم دون سن الـ ١٨، تتبين لنا أهمية التعليم بالنسبة للشعب الفلسطيني. ومما لا شك فيه أنه قد طرأ تطور إيجابي على قطاع التعليم في الضفة وقطاع غزة منذ سنة ١٩٩٦. وفيما يلي عرض لجوانب هذا التطور ومداه في ضوء معطيات الواقع والتحديات المستقبلية.

صورة رقمية

توفر السلطة الفلسطينية التعليم العام ورياض الأطفال لنسبة تبلغ ٦٢,٢٪ من مجموع الطلاب، كما توفر وكالة الغوث الدولية مثل هذا التعليم بنسبة تبلغ ٢٣,٧٪، أما النسبة المتبقية (١٠,١٤٪) فيوفرها قطاع التعليم الخاص، وذلك للعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠.

في العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ التحق ٧٧,٤٠٢ طفل في رياض الأطفال، التي يشرف عليها القطاع الخاص بالكامل (باستثناء ثلاثة رياض أطفال في قطاع غزة تشرف عليها الحكومة)، بترخيص من وزارة التربية والتعليم، ٤٧,٦٪ من هؤلاء هم من الإناث.

بلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية في العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ (٧٢,٥٥٠) طالبًا وطالبة، ويختار معظم هؤلاء الالتحاق في أحد الفرعين الأكاديميين العلمي والأدبي، وفي المقابل يلتحق ٣,٩٪ من طلبة المرحلة الثانوية بالتعليم المهني. وتشكل الإناث نسبة حوالي ٥١٪ من مجموع الملتحقين في المرحلة الثانوية للعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ويتضح ذلك في مستويات الالتحاق، في كل فرع من فروع المرحلة الثانوية، إذ تشكل الإناث ٥٥٪ من مجموع الطلبة في الفرع الأدبي، و ٤٥٪ من الطلبة في الفرع العلمي، إلا أن نسبتهن لا تتجاوز ٢٣٪ من مجموع الطلبة في الفرع المهني. وترتفع نسبة "التسرب" مع تقدم المرحلة التعليمية، إذ نجد أن نسبة ٦,٦٪ من الإناث و ٤,٠٪ من الذكور يتركون مقاعد الدراسة في المرحلة

الثانوية، وذلك للعام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩. ويتفاوت معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة والمنطقة، إذ تشير التقارير إلى أن المعدلات الأعلى موجودة في "مدارس وكالة الغوث الدولية"، حيث بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم ٣٩,٤ طالبًا، مقابل ٢٧,٩ طالبًا لكل معلم في "المدارس الحكومية"، و ١٧,٩ طالبًا في "المدارس الخاصة"، وذلك للعام الدراسي ٢٠٠٠/١٩٩٩.

المدارس:

تقسم المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث جهة الإشراف عليها إلى: (مدارس حكومية، ومدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الوكالة)، والمدارس الخاصة). أما بالنسبة لرياض الأطفال، فتشرف عليها جهات أهلية أو خاصة فقط. والمقصود بالإشراف هنا هو الإشراف "المباشر"، وإن كان "الإشراف الكلي" هو من صلاحيات وزارة التربية والتعليم.

وتطبق في هذه المدارس المناهج الحكومية في الغالب، باستثناء بعض المدارس الخاصة التي تطبق مناهج أجنبية مثل: (IGCSE, GSCE, IB, SAT). وتعترف وزارة التعليم العالي بالشهادات الممنوحة وفقًا لهذه المناهج متى تمت معادلتها بشهادة الثانوية العامة الفلسطينية (وهذا ممكن وفقًا لشروط محددة ومعروفة).

وبحلول العام الدراسي ٢٠٠٠/١٩٩٩ بلغ عدد المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٧٦٧ مدرسة، إضافة إلى ٨٤٣ روضة أطفال.

جدول (٩): [عدد المدارس حسب المنطقة والجهة المشرقة]

للأعوام (٩٧/٩٦، ٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩)

العام الدراسي	قطاع غزة				الضفة الغربية				المجموع العام
	حكومية	وكالة	خاصة	المجموع	حكومية	وكالة	خاصة	المجموع	
٩٧/٩٦	١٦١	١١	٣٣٩	٥١١	١٠٠	١٤٧	١١٩٣	١٤٤٠	١٩٥١
٩٩/٩٨	٢٠٠	١٦٧	١٦	٣٨٣	١٠٣٠	٩٨	١٨٠	١٣٠٨	١٦٩١
٢٠٠٠/٩٩	٢٢٠	١٦٨	١٧	٤٠٥	١٠٦٩	٩٦	١٩٧	١٣٦٢	١٧٦٧

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن:

١. الزيادة في عدد المدارس في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، بالرغم من أن الإحصاءات الرسمية لسنة ٢٠٠٠ تشير إلى أن المعدل العام للكثافة الصفية (عدد الطلبة في الشعبة) في قطاع غزة هو ٤٥,١ طالب/شعبة. في حين أن المعدل العام للكثافة الصفية في مناطق الضفة الغربية هو ٣٢,٧ طالب/شعبة. علماً بأن ٦٧,٦٪ من المدارس في القطاع تعمل بنظام الفترات، مقابل ١١٪ من المدارس في الضفة الغربية.

٢. توجه القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة؛ إذ إن عدد المدارس الخاصة في الضفة يوازي ١١ ضعف عددها في القطاع. علماً أن نوعية التعليم في المدارس الخاصة أفضل نسبياً من المدارس الحكومية. وإن كانت مدارس الوكالة ذات مستوى جيد، إلا أن معدل الكثافة الصفية العالي فيها يحد من فرص الطلاب من الاستفادة الفعلية من العملية التعليمية.

أما بالنسبة لرياض الأطفال فقد تزايدت أعدادها من ٧٠٥ روضة في العام ٩٧/٩٦ إلى ٨٣٤ روضة في العام ٢٠٠٠/٩٩. وقد بلغ المعدل العام للكثافة الصفية فيها خلال العام ٩٧/٩٦ (٢٩,١) طفل/شعبة، مقابل (٢٧,١) طفل/شعبة خلال ٢٠٠٠/٩٩.

ومن ناحية أخرى، فإن ٣٨,٩٪ من رياض الأطفال لا تتوفر فيها غرف للعب. إضافة إلى أن ٤١,٥٪ من الرياض تتوفر فيها تلفزيون، و ٣٣,٦٪ تتوفر فيها أجهزة فيديو، و ٩,١٪ تتوفر فيها آلة عرض (projector). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من رياض الأطفال هي في الأساس مبان سكنية غير مهيأة لتكون مؤسسات تعليمية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٨١,٩٪ من مدارس الضفة لا تتوافر فيها أية وسيلة تدفئة مقابل ٨٣,٤٪ من المدارس في القطاع. كذلك، فإن ٢٨,٧٪ من المدارس في الضفة تتوفر فيها مختبرات حاسوب مقابل ٢٦,٤٪ من المدارس في القطاع.

المعلمون:

مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩، بلغ عدد المعلمين/المعلمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٧٥٧٦، أي بزيادة نسبتها ١٦,٩٪ عن السنة الدراسية ٩٧/٩٦. إلا أن المعدل العام لعدد الطلبة لكل معلم بقي يراوح مكانه ٢٨ طالباً/معلم مما يعكس معدل الالتحاق العالي. وتشير تقارير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن عدد المعلمين/المعلمات ممن يحملون شهادة الثانوية العامة أو أقل قد انخفضت بنسبة ٣١,٥٪ في الفترة ما بين

١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠/١٩٩٩. في حين لم يطرأ تغير يذكر على عدد حملة الدبلوم المتوسط. أما بالنسبة لحملة البكالوريوس فقد ازداد عددهم بنسبة ٣٧,١٪ خلال الفترة ذاتها. والملفت للنظر أن عدد المعلمين من حملة شهادة الماجستير فأعلى قد ازداد بنسبة ٧٤٪ خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على العملية التعليمية.

الطلبة:

بلغ عدد الطلبة الملتحقين بمقاعد الدراسة للعام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩ (٨٦٥٥٤٠) طالباً وطالبة. وقد زادت نسبة الالتحاق بالمرحلة الأساسية من ٨٧,٩٪ في العام ٩٦/٩٧ إلى ٩٢,٢٪ في العام ٢٠٠٠/٩٩. في حين ارتفعت نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية من ٣٩,٥٪ في العام ٩٦/٩٧ إلى ٤٤,٥٪ في العام ٢٠٠٠/٩٩. ووفقاً لمصادر وزارة التربية والتعليم فإن معدل نسبة التسرب من المدارس في العام الدراسي ٩٨/٩٩ قد بلغ ١,٩٪، (مع ملاحظة أن هذه النسبة ترتفع لتصل ١٢,٣٪ في المرحلة الثانوية والتعليم المهني)، في حين كان معدل نسبة الرسوب للعام نفسه ٢,٤٪.

جدول (١٠): [معدلات الالتحاق الإجمالية للمرحلتين الأساسية والثانوية حسب الجنس

والمنطقة للسنوات (٩٧/٩٦ ، ٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠/٩٩)]

العام الدراسي	الضفة الغربية			قطاع غزة			الإجمالي		
	ذكور	إناث	المعدل	ذكور	إناث	المعدل	ذكور	إناث	المعدل
٩٧/٩٦	٦٧,٢	٦٧,١	٦٧,١٥	٨٠,٦	٧٩,١	٧٩,٨٥	٧٣,٩	٧٣,١	٧٣,٥
٩٩/٩٨	٦٨,٨٥	٧٢,٢٥	٧٠,٥٥	٨١,٤	٨١,١	٨١,٢٥	٧٥,١٢	٧٦,٦٧	٧٥,٩
٢٠٠٠/٩٩	٧٠,٧	٧٥,٣٥	٧٣,٠٢	٨٢,٧٥	٨٣,٩	٨٣,٣	٧٦,٧٢	٧٩,٦٣	٧٨,١٦

جدول (١١): [معدلات الالتحاق الصافية للمرحلتين الأساسية والثانوية حسب الجنس والمنطقة]

العـام الدراسي	الضفة الغربية			قطاع غزة			الاجمالي		
	ذكور	إناث	المعدل	ذكور	إناث	المعدل	ذكور	إناث	المعدل
٩٧/٩٦	٣٧,٤	٣٦,٩	٣٧,٢	٤٥,٥	٤٢,١	٤٢,٨	٤٠,٢	٣٨,٧	٣٩,٩
٩٩/٩٨	٣٦,٩	٤٠,٩	٣٨,٩	٤٢,٦	٤٩,٥	٤٦	٤٠,٢	٤٤	٤٢,٥
٢٠٠٠/٩٩	٣٩	٤٤,٦	٤١,٨	٤٦,٦	٥٢,١	٤٩,٣	٤١,٨	٤٧,٣	٤٥,٥

يلاحظ من الجدولين أعلاه أن معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية بدأت تميل لصالح الإناث في السنتين الأخيرتين. كما يلاحظ أيضاً أن نسبة الزيادة في معدلات الالتحاق الإجمالية خلال أعوام (٩٦-٩٧-٩٩) هي ٤,٦٦٪. في حين أن نسبة الزيادة في معدلات الالتحاق الصافية خلال نفس الأعوام قد بلغت ٥,٦٪.

معدلات الالتحاق التعليمي

طراً ارتفاع على (عدد الطلبة) في مرحلة رياض الأطفال والمرحلتين الأساسية والثانوية من ٦٥٤,٦٩٧ طالباً وطالبة في العام ٩٥/٩٤، إلى ٩٤٢,٩٤٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩، وذلك بنسبة زيادة مقدارها ٥٢,٥٪.

وقد ارتفعت (معدلات الالتحاق) الإجمالية في المرحلة الأساسية من ٩١,٦٪ في العام الدراسي ٩٥/٩٤ إلى ٩٦,٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩.

وبالنسبة للمرحلة الثانوية، قد ارتفعت نسبة الالتحاق فيها من ٤٦٪ العام الدراسي ٩٥/٩٤ إلى ٥٦,٩٪ في العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩.

جدول (١٢): [معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية حسب الجنس والمنطقة]

العام الدراسي	الضفة الغربية		قطاع غزة		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٩٨/٩٧	٩٠,١	٩١,٦	٩٨,١	٩٨,٠	٩٤,١	٩٤,٨
٩٩/٩٨	٩١,٥	٩٣,٣	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٥,٨	٩٦,٦
٢٠٠٠/٩٩	٩٥,١	٩٣,١	١١,٦	١٠١,٤	٩٨,٤	٩٧,٣

جدول (١٣): [معدل الالتحاق الإجمالي حسب المرحلة]

العام الدراسي	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
٩٥/٩٤	٨٧,٨	٩٨,٧	٩٣,٣	٤٣,٣	٥٠,٩	٤٧,١
٢٠٠٠/٩٩	٩٤,١	١٠١	٩٧,٥	٥١,٩	٦٥,٦	٥٤,٣

جدول (١٤): [معدل الالتحاق الصافي حسب المرحلة]

العام الدراسي	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
٩٥/٩٤	٨٣,٧	٩٤,٥	٨٩,١	٣١,٣	٣٨,٩	٣٥,١
٢٠٠٠/٩٩	٨٩,٣	٩٦,٨	٩٣,١	٤١,٧	٤٩,٣	٤٥,٥

جدول (١٥): [معدل عدد الطلبة لكل شعبة للأعوام (١٩٩٥/١٩٩٦-١٩٩٩/٢٠٠٠)]

الصف	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
أول أساسي	٣٨,٤	٣٨,١	٣٨,٥	٣٧,٧	٣٨,٢
ثاني أساسي	٣٨,٤	٣٨,١	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٨,١
ثالث أساسي	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٧,٩	٣٨,٧
رابع أساسي	٣٧,٩	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,١	٣٨,٥
خامس أساسي	٣٧,٩	٣٧,٧	٣٧,٣	٣٨,٠	٣٨,٣
سادس أساسي	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٧,٠	٣٦,٦	٣٧,٥
سابع أساسي	٣٧,٨	٣٧,١	٣٧,٠	٣٧,٢	٣٧,٤
ثامن أساسي	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٤	٣٦,٣	٣٦,٤
تاسع أساسي	٣٤,٢	٣٥,٢	٣٥,٦	٣٥,٣	٣٥,٣
عاشر أساسي	٣٤,٣	٣٣,٨	٣٣,٧	٣٤,١	٣٤,٩
أول ثانوي	٣٠,٧	٣٠,٨	٣٠,٥	٣٠,٧	٣٠,٩
ثاني ثانوي	٣٠,٣	٢٩,٧	٢٩,٤	٢٩,٣	٢٩,٦

معدلات التسرب

انخفضت نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية للطلاب الذكور من ٢,٢٥٪ في العام الدراسي ٩٥/٩٤ إلى ١,٨٪ في العام ٩٩/٩٨، وكذلك انخفضت للطالبات الإناث من ٢,٤٪ إلى ١,٤٪ خلال الفترة الزمنية ذاتها.

جدول (١٦): [نسب التسرب في المرحلة الأساسية حسب الجنس والمنطقة]

(١٩٩٩/١٩٩٨-١٩٩٥/١٩٩٤)

العام الدراسي	الضفة الغربية		قطاع غزة		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٩٥/٩٤	٢,٧٦	٢,٥٧	٢,٢٣	٢,٢٤	٢,٥٠	٢,٤١
٩٦/٩٥	٢,٧٨	٢,٣٢	١,٨٨	٢,٦٤	٢,٣٣	٢,٤٨
٩٧/٩٦	٢,٤٦	١,٧٥	١,٦٢	١,٣٠	٢,٠٤	١,٥٣
٩٨/٩٧	٢,٣٩	٢,٧٧	١,٥٢	١,٠٢	١,٩٥	١,٩٨
٩٩/٩٨	٢,٢٨	١,٦٩	١,٠٦	٠,٨٤	١,٩٩	١,٢٧

وقد انخفضت نسبة (الرسوب) في المرحلة الأساسية للطلاب الذكور من ٥٪ في العام ٩٥/٩٤ إلى ٢,٨٪ خلال ٩٩/٩٨، وانخفضت للطالبات من ٤,٤٪ إلى ٢,٣٪ خلال الفترة الزمنية ذاتها. وانخفضت نسبة (الرسوب) في المرحلة الثانوية للطلاب الذكور من ٥,٤٪ خلال ٩٥/٩٤ إلى ١,٥٪ خلال ٩٩/٩٨، وانخفضت للطالبات من ١,٣٪ إلى ٠,٧٪ خلال نفس الفترة.

جدول (١٧): [نسب الرسوب حسب المرحلة]

العام الدراسي	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
٩٥/٩٤	٣,٤٢	٦,٨٤	٥,١٣	١,٩٩	٥,٨٩	٣,٩٤
٢٠٠٠/٩٩	٢,٢٢	٣,٠١	٢,٦٢	١,٤١	٠,٥٨	٠,٩٩

معدلات أنشطة تعليمية أخرى

- يقوم الأطفال بتنفيذ ما نسبته ٣٤,١٪ من أنشطة التعلم لوحدهم، وأن ما نسبته ٣,٥٪ من هذه الأنشطة تتم بمساعدة أحد أفراد الأسرة، بينما ما نسبته ٦٢,٤٪ منها بمساعدة أفراد من خارج الأسرة.
- ٨٨,٤٪ من الأطفال يقومون بأداء الدراسة والواجبات البيتية لوحدهم، وأن ما نسبته ٦,٠٪ من هذه الأنشطة تتم بمساعدة أحد أفراد الأسرة، ٥,٦٪ منها تتم بمساعدة أفراد من خارج الأسرة.
- احتلت الأنشطة المتصلة بمشاهدة التلفزيون بين الأطفال النسبة الكبرى من بين الأنشطة المتصلة بالوسائل الإعلامية، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته ٨٦,٢٪ من أطفال عينة المسح قاموا بمشاهدة التلفزيون خلال اليوم الغائب، مقارنة بـ ٨٥,٣٪ في قطاع غزة و ٨٦,٧٪ في الضفة الغربية. وأن ما نسبته ٣٠,٤٪ من أطفال العينة قاموا بالاستماع إلى الراديو خلال اليوم الغائب مقارنة بـ ٢٧,٢٪ في القطاع و ٣٢,٣٪ في الضفة. وأن ١١,٤٪ من أطفال عينة المسح، قاموا بقراءة الصحف خلال اليوم الغائب مقارنة بـ ٩,٢٪ في القطاع و ١٢,٧٪ في الضفة.
- ٢٥,٣٪ من الأطفال (١٠-١٧ سنة) قاموا بزيارة المكتبات خلال السنة الماضية بمعدل ١١ زيارة، منهم ٥٢,٣٪ من الذكور و ٤٧,٧٪ من الإناث.
- ٦٤,٠٪ من الأطفال (١٠-١٧ سنة) لم يقرأوا ولو كتاباً واحداً على الأقل خلال الشهور الـ ١٢ الماضية، في حين أن ٩,٨٪ منهم قاموا بقراءة كتاب

- واحد فقط، و١٠,١٪ قاموا بقراءة ما يقارب من ثلاثة إلى خمسة كتب، وأن ٢,٧٪ قاموا بقراءة ما يقارب من ستة إلى تسعة كتب.
- ٨,٤٪ من الأطفال (١٠-١٧ سنة) مشترك في ناد رياضي، ٢,٨٪ مشترك في ناد ثقافي، ٨,٣٪ مشترك في مكتبة عامة.
- ٤٧٪ من الأطفال (١٠-١٧ سنة) يرغبون بتنفيذ نشاط ثقافي أثناء وقت فراغهم.
- أفاد ٤١,٢٪ من مجموع الأطفال (١٠-١٧ سنة) الذين يرغبون بأداء نشاط ثقافي أثناء وقت الفراغ، وأن السبب الرئيس الذي منعه من القيام بذلك يعود إلى عدم توفر المنشآت العامة لممارسة هذا النشاط، وأفاد ٢٤,٧٪ منهم بأن السبب يعود إلى عدم توفر الوقت، وأفاد ١١,٣٪ منهم بأن السبب يعود إلى عدم توفر المال اللازم لتغطية التكاليف.

إجمالي الانتهاكات الصهيونية ضد القطاع التعليمي

خلفية:

يقترن (التعليم) في جميع الإعلانات والمبادئ والقواعد والعهود والبرتوكولات والاتفاقيات الدولية بـ (حقوق الإنسان)، حيث ينظر للتعليم في جميع هذه الصكوك كحق أساس، فالمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ تشير إلى أن: [لكل شخص حق في التعليم].

كما تشير المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل إلى أن: [الدول الأطراف تعترف بحق الطفل في التعليم]. ولا ينظر للتعليم في جميع هذه الصكوك

كحق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، إنما ينظر إليه أيضًا كوسيلة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، فذات المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشير أيضًا إلى أن: [التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية].

وتؤكد المادة ٥ من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ديسمبر ١٩٦٠ على أنه: [يجب أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن ييسر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العنصرية أو الدينية، وأن يساند جهود الأمم المتحدة في سبيل صون السلام].

وعلى الرغم من الإشارة إلى التعليم في جميع الصكوك والاتفاقات الدولية كحق في حد ذاته وكوسيلة لإشاعة احترام حقوق الإنسان، فإن حق الأطفال الفلسطينيين بالتعليم في الأراضي المحتلة عام ٦٧ يتعرض للانتهاك بشكل منهجي ونظامي، وبصور وأشكال شتى دون أن يحرك ما يسمى بالمجتمع الدولي ساكنًا للضغط على الاحتلال من أجل تطبيق ما تعهد به بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقيات أو الانضمام لها.

ففي الوقت الذي يفترض به المجتمع الدولي أن تكون المدارس واحات للعلم وبؤر للتفاهم والتسامح والصداقة، فإن المدارس الفلسطينية وطلابها يتعرضون لأبشع الانتهاكات. فخلال العامين الماضيين كانت الصور المروعة التي خزنتها ذاكرة الأطفال الفلسطينيين هي الأكثر سطوعًا من كل الكلمات

التي صيغت بها كل هذه الصكوك، كما كان صوت قذائف وصواريخ الاحتلال التي اخترقت حرمة المؤسسات التعليمية هو الأعلى. وخلال هذا التقرير سنحاول استعراض أبرز الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم خلال انتفاضة الأقصى، والتي بلغت ذروتها خلال العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) وانعكاسات هذه الانتهاكات على العام الدراسي الجديد.

الاعتداء على وزارة التربية والتعليم:

قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء مرتين على وزارة التربية والتعليم في رام الله منذ بداية الحصار، فبناء على تقرير صادر عن لجنة الطوارئ الفلسطينية في ١٣ من نيسان عام ٢٠٠٢، فإن الاعتداء الأول حدث في ٣ من نيسان عام ٢٠٠٢، عندما حطم ١٥٠ جندياً البوابات الرئيسية للوزارة، وبناء على هذا التقرير فإن موظفي الوزارة أُجبروا على الانتظار في الخارج لمدة ٦ ساعات في البرد، وفي هذه الأثناء قام جنود الاحتلال بالدخول للوزارة، وقاموا بتحطيم الأبواب، وإتلاف الملفات ومصادرة أغراض ومواد مهمة وتحطيم الأجهزة، وقد أشار تقرير مبدئي لموظفي الوزارة تم تضمينه في تقرير اللجنة إلى الخسائر التالية:

- مصادرة شبكة الحاسوب المركزية.
- مصادرة أجهزة كمبيوتر وأجهزة فيديو وأجهزة ثمينة أخرى.
- مصادرة شرائط إلكترونية تحتوي على معلومات مهمة.
- تمزيق الملفات وإلقائها على الأرض. ومصادرة وإتلاف سجلات مهمة جداً ككشوفات العلامات وغيرها.

● تفجير الخزنة المركزية، وتدمير محتوياتها من (أموال، ودفاتر شيكات، وفواتير، ... إلخ).

● تفجير خزنة ملفات تحتوي على وثائق مهمة.

● تفجير وتدمير جميع الأبواب الرئيسية.

وقد أشار بيان صادر عن الوزارة أنه تم الاعتداء على مقر الوزارة في رام الله مرة أخرى في ١٤ من نيسان عام ٢٠٠٢، حيث اقتحم ما يزيد عن ٦٠ جندياً مبنى الوزارة، وأجبروا موظفي الوزارة الذين كانوا هناك على البقاء في غرفة واحدة، في هذه الأثناء قام جنود الاحتلال بتدمير أثاث الوزارة وأبوابها وأجهزتها، وسرقوا أجهزة كمبيوتر وصادروا وثائق مهمة كالوثائق اللازمة لإصدار وتصديق كشوف العلامات، هذه الملفات التي تم تجميعها خلال سنين عديدة. وما يثير القلق هو تأثير التدمير الذي لحق بالوزارة على تعليم ما يقارب من مليون طفل تقوم بخدمتهم.

بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم، فإن العديد من المؤسسات التي تقدم خدمات للأطفال الفلسطينيين كانت هدفاً أساسياً لكثير من اعتداءات الجيش المحتل الإسرائيلي، ففي ٣٠ من آذار عام ٢٠٠٢ اقتحم جنود الاحتلال بناية مكتبة بلدية البيرة العامة، وقاموا بتحطيم الأبواب والنوافذ وأجهزة الكمبيوتر بالإضافة إلى مصادرة بعض المواد.

وفي قرية عنبتا بالقرب من طولكرم لحق الدمار الجمعية الخيرية للنساء، حيث تم نسف جدارها الخارجي وتحطيم نوافذها، ويذكر أن الجمعية تقدم للعديد من الخدمات من ضمنها إدارة روضة للأطفال تخدم ما يزيد عن ٢٣٠

طفلاً. وفي عنبتا أيضاً فإن روضة أخرى تخدم ٧٠ طفلاً تم الاعتداء عليها حيث تم تدمير بوابتها الرئيسية وتدمير بعض محتوياتها.

انتهاك الحق بالحياة للطلبة:

تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى استشهاد ٢٤٥ طالباً وطالبة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حتى ٢٠٠٢/٩/١، من المجموع العام للشهداء الأطفال الذي يبلغ ٣٢٣ طفلاً لنفس الفترة الزمنية حسب إحصائيات المنظمات الحقوقية، بحيث تبلغ نسبة الطلبة الشهداء من المجموع العام للأطفال الشهداء ٧٥,٨٥٪، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال الشهداء هم دون سن الالتحاق بالمدرسة.

ونجد أيضاً أن نسبة كبيرة من الطلبة الشهداء استشهدوا وهم في طريقهم من وإلى المدرسة، أو خلال تواجدهم في المدرسة، التي من المفترض أن تتمتع بالحصانة والحماية، وتكون بمنأى عن أي شكل من أشكال الاعتداء، وفق العديد من الأعراف والمعايير الدولية. كما تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم إلى إصابة ٢٦١٠ (طالب وطالبة) منذ بداية انتفاضة الأقصى حتى ٢٠٠٢/٩/١، وقد تراوحت إصاباتهم بين بسيطة ومتوسطة وخطيرة، وبعضهم مازال يعاني من عاهات دائمة.

تعطيل المدارس بسبب منع التجول والإغلاق:

تشير إحصائيات "وزارة التربية والتعليم" الفلسطينية إلى أنه منذ الاجتياح الواسع للأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في ٢٩/٣/٢٠٠٢،

تعطلت الحياة التعليمية بالكامل في (٨٥٠) مدرسة، بحيث تم تعطيل الدراسة في هذه المدارس لمدة (٢٢) يومًا متواصلًا.

أضف إلى ذلك تعطّل الحياة التعليمية في فترات أخرى في العشرات من المدارس في مختلف أرجاء الضفة وقطاع غزة نتاجًا لسياسة فرض منع التجول والإغلاق المتكرر التي انتهجتها سلطات الاحتلال كإجراء عقابي.

هذا عدا عن عدم انتظام الحياة التعليمية في العديد من مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كامل بسبب عدم تمكن المدرسين والطلاب في بعض الأحيان من الوصول إلى مدارسهم كونهم يسكنون في منطقة، ويعملون أو يدرسون في مناطق أخرى، فسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين من منع تجول وحصار وإغلاق تجد صداها على حق الأطفال الفلسطينيين بالتعليم.

قصص المدارس:

من أبرز الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني هو تعرض العديد من المدارس للقصف بمختلف أنواع الأسلحة بشكل عشوائي، في الوقت الذي يفترض به القانون الدولي الإنساني أن تتمتع المدارس بنوع من الحماية والحصانة الخاصة.

فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى بدء العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تعرضت ١٩٧ مدرسة فلسطينية للقصف الإسرائيلي بمختلف أنواع الأسلحة. وقد كثفت عمليات القصف للمدارس منذ بداية العام ٢٠٠٢. وتشير توثيقات المنظمات الحقوقية إلى تعرض ٢٤ مدرسة للقصف العنيف خلال

الفترة الممتدة من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/٦/٣٠ ، فقد لحقت بالعديد من هذه المدارس أضرار فادحة ، وبعض المدارس التي تعرضت للقصف لم تعد صالحة. وقد تمثلت فداحة الانتهاكات الاحتلالية بقصف المدارس بالأسلحة الثقيلة بشكل عشوائي خلال تواجد الطلاب في المدرسة ، والشواهد على ذلك كثيرة، من ضمنها قصف مدرسة الإبراهيميين الأساسية للبنات في جنين في ١٨ من تشرين أول عام ٢٠٠١ مما أدى لاستشهاد الطالبة ريهام نبيل أبو ورد ابنة السبع سنوات ، وإصابة خمس طالبات أخريات بجروح متعددة. إضافة إلى قيام قوات جيش الاحتلال بقصف مدرسة المكفوفات في البيرة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩ خلال تواجد الطالبات في سكن الطلبة.

جدول (١٨): [المدارس التي تعرضت للقصف في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢/١/١ إلى

[٢٠٠٢/٦/٣٠

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
- مدرسة مخيم عابدة للبنات	بيت لحم	٢٠٠٢/٣/٢
- مدرسة أشبيلية الأساسية للبنات	طولكرم	٢٠٠٢/١/١٧
- مدرسة أشبيلية الأساسية للبنات	طولكرم	٢٠٠٢/١/٢٦
- مدرسة العدوية الثانوية للبنات	طولكرم	٢٠٠٢/١/١٧
- مدرسة العدوية الثانوية للبنات	طولكرم	٢٠٠٢/١/٢٦
- مدرسة عكا الثانوية	خانيونس	٢٠٠٢/١/٢٤
- مدرسة البيرة الجديدة الثانوية	رام الله	٢٠٠٢/١/١
- مدرسة وروضة الشهيد رائد	غزة	٢٠٠٢/٢/١١
- مدرسة جباليا الأساسية الدنيا للبنات	غزة	٢٠٠٢/٢/١١
- مدرسة بنات رقعة الثانوية	الخليل	٢٠٠٢/٣/١٠

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
- مدرسة غزة الابتدائية المشتركة	رفح	٢٠٠٢/٢/٢٠
- مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية	رفح	٢٠٠٢/٢/٢٠
- مدرسة بنات الرمال الإعدادية	رفح	٢٠٠٢/٢/٢٠
- مدرسة كمال ناصر الثانوية للبنات	غزة	٢٠٠٢/٣/٥
- مدرسة كمال ناصر الثانوية للبنين	غزة	٢٠٠٢/٥/٣
- مدرسة بنات رقعة الثانوية	الخليل	٢٠٠٢/٣/١٢
- مدرسة سيلة الظهر	جنين	٢٠٠٢/٣/٥
- مدرسة مركز النور لتأهيل المعاقين بصريا	غزة	٢٠٠٢/٣/٥
- مدرسة الأمل لتأهيل المعاقين	جنين	٢٠٠٢/٣/٣
- مدرسة أرطاس الثانوية	بيت لحم	٢٠٠٢/٣/١٠
- مدرسة جباليا الأساسية الدنيا للبنات	غزة	٢٠٠٢/٣/١٢
- مدرسة الرافعي الأساسية الدنيا للبنين	غزة	٢٠٠٢/٣/١٢
- مدرسة بنات حواء الثانوية	الخليل	٢٠٠٢/٢/٢
- مدرسة بنات حواء الثانوية	الخليل	٢٠٠٢/٣/١٣

تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية:

من ضمن الممارسات التي أصبحت شائعة لقوات جيش الاحتلال الإسرائيلي تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، وتحويل ساحاتها (لمرابض) للدبابات الإسرائيلية هذا عدا عن تحويل المدارس لمعتقلات مؤقتة. فقد أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على هذه الممارسة منذ بداية انتفاضة الأقصى، فقد قامت بتحويل ٤ مدارس في البلدة القديمة من مدينة الخليل إلى ثكنات عسكرية، مازالت ثلاثة منها تحت السيطرة الاحتلال

الإسرائيلي، وبذلك تم حرمان طلبتها البالغ عددهم ١٩٢٠ طالبًا وطالبة من دخولها. وقد تصاعدت هذه الممارسة مع تصاعد الهجمة العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. وتشير توثيقات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فلسطين إلى قيام سلطات الاحتلال بالسيطرة على ١٨ مدرسة من المدارس الفلسطينية وتحويلها إلى ثكنات عسكرية في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/٦/٣١.

جدول (١٩): [المدارس التي سيطر عليها الاحتلال وحولها إلى ثكنات عسكرية]

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
- مدرسة البيرة الجديدة للبنين	رام الله	٢٠٠٢/٣/١٤
- مدرسة إناث مخيم طولكرم	طولكرم	٢٠٠٢/٣/١٠
- مدرسة ذكور المعارف الأساسية	الخليل	٢٠٠١/٩/٣٠ حتى الآن
- مدرسة جوهر الأساسية للبنات	الخليل	٢٠٠١/٩/٣٠ حتى الآن
- مدرسة أسامة بن منقذ الأساسية للبنات	الخليل	٢٠٠١/٩/٣٠ حتى الآن
- مدرسة ذكور مخيم بلاطة الإعدادية للبنين	نابلس	٢٠٠٢/٢/٢٠
- مدرسة البيرة الجديدة للبنين	رام الله	٢٠٠٢/٣/١٢
- مدرسة اللوثرية الجديدة	بيت لحم	٢٠٠٢/٣/٨
- مدرسة رام الله الثانوية	رام الله	٢٠٠٢/٣/١٢
- مدرسة بنات بيت لحم الأساسية (ب)	بيت لحم	٢٠٠٢/٤/٢
- مدرسة عبد اللطيف هواش الثانوية	نابلس	٢٠٠٢/٤/٣
- مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية للبنات	نابلس	٢٠٠٢/٤/٣
- مدرسة الحاجة رشدة الثانوية للبنات	نابلس	٢٠٠٢/٤/٣
- مدرسة عبد الرحيم محمود للبنات	نابلس	٢٠٠٢/٤/٣
- مدرسة ظافر المصري الثانوية للذكور	نابلس	٢٠٠٢/٤/٢٠

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
- مدرسة عبد المغيث الأنصاري	نابلس	٢٠٠٢/٤/٣
- مدرسة بنات بيت لحم الأساسية (أ)	بيت لحم	٢٠٠٢/٤/٢
- مدرسة ذكور الامعري الأساسية	رام الله	٢٠٠٢/٣/١٢

إغلاق المدارس:

تستند سلطات الاحتلال الإسرائيلية في إغلاقها للمدارس للأوامر العسكرية التي تحاول من خلالها أن تعطي طابعاً شرعياً وقانونياً لسياساتها التعسفية تجاه الفلسطينيين، وذلك في تناقض مع (اتفاقية جنيف) لعام ١٩٤٩، التي تحد من صلاحية السلطة المحتلة من سن تشريعات في المناطق المحتلة، إلا بالقدر الذي يستلزمه أمن قواتها.

فقد تمادت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في إصدار الأوامر العسكرية، بحيث سيطرت من خلال هذه الأوامر العسكرية على مجمل حياة المواطنين، بحيث لم يبق هناك مجال من مجالات حياة الفلسطينيين إلا وضبط بأمر عسكري، ومن ضمن هذه المجالات "الحق بالتعليم"، فقد أعطي الحاكم العسكري الإسرائيلي صلاحية "إغلاق المدارس الفلسطينية"، وقد كانت سياسة إغلاق المدارس خلال سنوات الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة ممارسة شائعة.

وخلال انتفاضة الأقصى تم تفعيل الأوامر العسكرية، وبموجب هذه الأوامر أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي (٧) مدارس، وبموجب هذه الأوامر العسكرية المشددة تم حظر دخول هذه المدارس أو استخدامها بأي شكل من الأشكال، وقد تراوحت مدة الإغلاق بين (شهر إلى شهرين)،

وبذلك تم حرمان نحو (٣ آلاف) طالب وطالبة من الوصول إلى مدارسهم طيلة هذه الفترة.

إرباك طلبة الثانوية العامة:

على الرغم من جسامة الانتهاكات لحق الأطفال الفلسطينيين بالتعليم، والتي تمثلت بإغلاق المدارس وقصفها واقتحامها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية على مدار العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، إلا أن هذه الانتهاكات بلغت ذروتها بحق طلبة الثانوية العامة الذين عايشوا ظروف نفسية وعصبية "قاسية" رافقتهم على مدى عامهم الدراسي.

وقد بلغت هذه الانتهاكات أوجها خلال فترة تقديمهم لامتحانات الثانوية العامة، فلم تنتظم امتحانات الثانوية العامة وفق البرنامج المقرر في جميع محافظات الضفة الغربية نتاجاً لسياسة منع التجول والإغلاق المفروض على هذه المناطق. ولم يقدم طلبة الثانوية العامة نفس الامتحان في جميع محافظات الضفة الغربية، كون سلطات الاحتلال كانت تقوم برفع نظام حظر التجول عن بعض المناطق بينما كانت تبقيه في مناطق أخرى.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، عدم يقين طلبة الثانوية العامة بتثبيت موعد الامتحان أو إلغائه، كون ذلك مرتبطاً بقيام قوات الاحتلال برفع نظام حظر التجول خلال فترة الامتحان، وفي بعض الأحيان كان يتم الإعلان عن عقد الامتحان في موعده من خلال وسائل الإعلام المحلية بناء على وعد من قوات الاحتلال، ويقوم الطلاب بالتوجه إلى قاعات الامتحان، وخلال ذهابهم لتقديم الامتحان كان يتم فرض حظر التجول من جديد، وفي أحيان أخرى

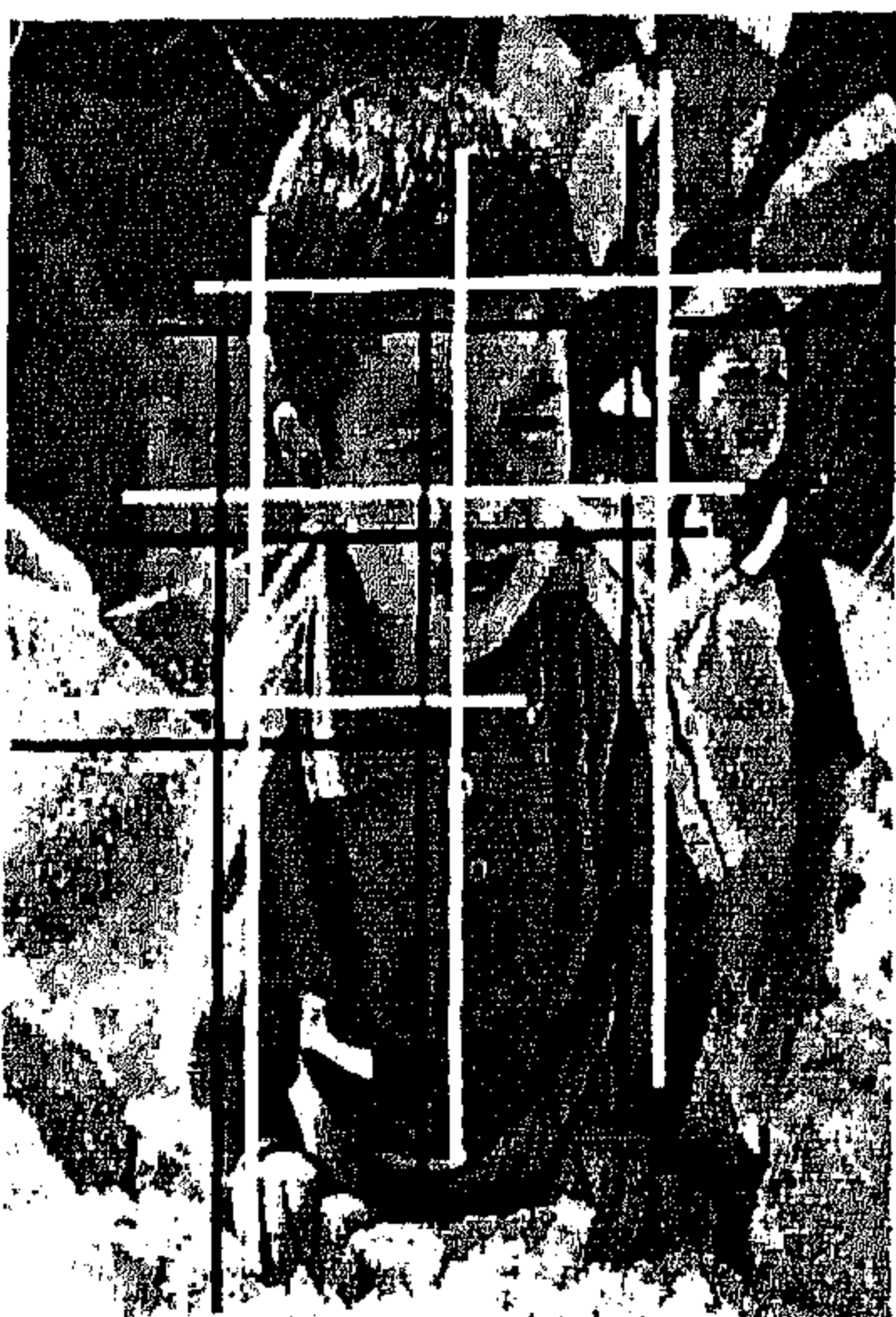
كان يتم فرض حظر التجول خلال وجود الطلبة في قاعة الامتحان، بحيث تصبح طريق عودتهم إلى البيت محفوفة بالمخاطر.

الآثار النفسية والاقتصادية للإجراءات القمعية:

إضافة إلى الانتهاكات المباشرة لحق الأطفال الفلسطينيين بالتعليم من خلال سلسلة الإجراءات القمعية بحق الطلبة ومدارسهم ومعلميهم، هناك آثار غير مباشرة، تتمثل بتردي الأوضاع الاقتصادية والنفسية التي تترك آثاراً واضحة على ممارسة الأطفال الفلسطينيين لحقهم بالتعليم.

فارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني التي تجاوزت ٦٦٪ يؤثر على العملية التعليمية، وانعكاسات ذلك تتمثل بعدم القدرة على دفع الرسوم المدرسية، وعدم القدرة على شراء الحاجات واللوازم المدرسية الضرورية من كتب وقرطاسية. عدا عن التسرب من المدرسة للالتحاق بسوق العمل من أجل مساعدة الأسرة في سد احتياجاتها الضرورية.

ولسوء الأوضاع النفسية التي واكبت القمع الإسرائيلي تأثيرات كبيرة على الحق بالتعليم، وقد تجلّى ذلك من خلال الشعور بعدم الأمان سواء في البيت أو المدرسة، والتشتت وعدم القدرة على التركيز، وذلك يؤثر بشكل مباشر على التحصيل الأكاديمي للأطفال. ■



الفصل الرابع

الأحوال الاقتصادية

تمهيد
معدل الفقر
معدلات الارتباطات الكمية
مستوى المعيشة
تشغيل الأطفال
احصائية حديثة
حالات



كذلك المادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل مستوى معيشي ملائم للأطفال، بحيث [تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي] (المادة ٢٧-١). ودعت إلى أن [يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل] (المادة ٢٧-٢). ووضعت اتفاقية حقوق الطفل التدابير اللازمة لمساعدة الوالدين وغيرهما من المسؤولين عن الطفل على تطبيق هذا الحق، بحيث [تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق وتقديمه عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان] (المادة ٢٧-٣).

تمهيد

لقد عملت سلطات الاحتلال على مدار سني الاحتلال على إلحاق وربط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تدمير القطاعات

الاقتصادية الإنتاجية وفق سياسة ممنهجة تقوم على أساس استخدام العمالة الفلسطينية في المنشآت الاقتصادية الإسرائيلية، وجعل الضفة وقطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية الاستهلاكية.

ويبرز ذلك من خلال حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث بلغ إجمالي الصادرات الفلسطينية عام ١٩٩٧ إلى إسرائيل ٣٥٨ مليون دولار، بينما بلغ إجمالي الواردات من إسرائيل في نفس العام ١,٨٠٣ مليون دولار.

وقد ساهمت العوائق السياسية التي وضعتها سلطات الاحتلال، حتى بعد توقيع ما سمي اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير، في تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وقد تجلى ذلك من خلال فرض المراقبة الأمنية المشددة على حركة السلع والأشخاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد انعكس مستوى التطور الاقتصادي المنخفض في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستويات معيشة الأفراد، فقد أشار تقرير (البنك الدولي) إلى أن مستوى الفقر الفلسطيني مرتفع؛ وذلك لأن مستوى التطور الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منخفض.

فالعائلات الفلسطينية تواجه أسعار دولة ذات دخل مرتفع بسبب الدرجة المرتفعة من الالتحام مع إسرائيل على الرغم من أنها لا تحصل على أجور عالية، معادلة للأجور في إسرائيل، ويعيش غالبية الفقراء الفلسطينيين حالياً في عائلات يرأسها بالغون عاملون في وظائف ذات أجور متدنية لا تعطيهم دخلاً كافياً لتربية أبنائهم بمستوى معيشة مقبولة بالحد الأدنى.

وترتبط توقعات تقليص الفقر في المستقبل بتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وفي حالة تعذر حدوث ذلك فإن عدد الفقراء الفلسطينيين لن ينمو فحسب بل ستزداد أيضاً حصتهم من التعداد السكاني، مما قد يصبح عامل عدم استقرار اجتماعي. وقد كان للأطفال الفلسطينيين حظ وافر من الفقر ومن انعكاس سوء الأوضاع الاقتصادية على مختلف مناحي حياتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية... إلخ، وكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيّاً، تبرز أهمية الاهتمام بهذا القطاع الواسع من المجتمع باعتباره محور العملية التنموية ومحركها الأساس في المستقبل.

وكون الأسرة النووية هي الخلية الاقتصادية الأساسية في المجتمع الفلسطيني فإن الوضع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية سينعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي للأطفال، ويبرز ذلك من خلال العلاقة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة. ونتيجة للعلاقة بين دخل الأسرة والدخل المحلي الإجمالي، فإن ارتفاع أو انخفاض الدخل المحلي الإجمالي سيترك بالضرورة صده على مستوى دخول الأسر الفلسطينية، وعلى الوضع الاقتصادي للأطفال في هذه الأسر.

معدل الفقر

بناء على قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، والذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الربع الرابع من عام ١٩٩٥ ولغاية ١٩٩٨، تم استخراج المؤشرات التالية:

- انخفض معدل انتشار الفقر بين الأطفال من ٢٧,١٪ في العام ١٩٩٦ إلى معدل ٢٤,٠٪ في العام ١٩٩٨ ، ورغم ذلك مازال ربع الأطفال دون ١٨ سنة في الأراضي المحتلة عام ٦٧ تحت خط الفقر.
- معدل انتشار الفقر المدقع بين أطفال قطاع غزة انخفض من ٣١,٢٪ في العام ١٩٩٦ ليصل إلى ٢٤,٦٪ في العام ١٩٩٨ ، أما على مستوى الضفة الغربية فقد ارتفع من ٨,٨٪ إلى ٩,٨٪ لنفس العام.
- بلغ معدل الفقر بين أطفال الأسر التي يتواجد بها ١-٢ طفل ١٣,٢٪ مقارنة مع ٣٤,٢٪ للأسر التي يتواجد بها ٩ أطفال فأكثر.
- مخيمات اللاجئين بقيت تعاني من وجود أعلى معدلات للفقر بين أطفالها حيث بلغ معدل الفقر بين أطفال المخيمات ٣٧,٣٪ في العام ١٩٩٨ مقارنة بـ ٣٥,٥٪ في العام ١٩٩٧ ، إلا أن التقديرات الحديثة تشير إلى أن معدلات الفقر قد ازدادت خلال عام ٢٠٠٠ ، نتيجة لانعدام الاستقرار مع تزايد العدوان الصهيوني ، وعدم السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في المنشآت الاقتصادية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى أن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية تأثرت بشكل عام ، والعمال الفلسطينيون بشكل خاص من سياسة الحصار والإغلاق ، فقد قدر عدد العمال الذين كانوا يعملون في المنشآت الاقتصادية الإسرائيلية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بحوالي ١٣٠,٠٠٠ عامل.

وقد أظهر مسح آخر نفذه مركز الإحصاء الفلسطيني مؤخراً في عام

(٢٠٠٤) النتائج التالية:

- حوالي ٢,٥ مليون فلسطيني، من أصل ٣,٣ مليون إجمالي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعيشون تحت خط الفقر المحدد من قبل المنظمات الدولية بدولارين للفرد في اليوم.
- ٦٧,٦٪ من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر خلال عام ٢٠٠٣، أشدها فقرًا كان في قطاع غزة حيث يعاني حوالي ٦٩٪ مقابل ٥٢٪ من الأسر في الضفة الغربية.
- واستند المسح إلى خط الفقر المحدد من قبل هيئات الأمم المتحدة والبالغ حوالي ٣٩٦ دولارًا شهريًا لأسرة مكونة من والدين وأربعة أطفال، وأجرى على عينة من ٣٧٢٥ أسرة. وعزت ٧٠٪ من الأسر التي شملتها عينة المسح السبب الرئيسي لفقرها إلى قلة مصادر الدخل فيما قالت ٦٠٪ من الأسر إن السبب الأساسي لفقرها يكمن في انعدام فرص العمل و ٥٣٪ من الأسر قالت إن فقرها يعود بالدرجة الأولى لارتفاع تكاليف المعيشة في الأراضي المحتلة عام ٦٧.
- وأشارت نتائج المسح^(١) إلى أن ٢٤,٩٪ من الأسر الفلسطينية لجأت إلى الأقارب والأصدقاء للحصول على مساعدات، ٢١,٥٪ من الأسر لجأت لاستخدام مدخراتها، ٤١,٩٪ من الأسر لجأت للاستدانة، ٦٨,٩٪ من الأسر لجأت إلى تأجيل دفع فواتير الخدمات لتغطية نفقاتها الشهرية.
- وأشارت النتائج إلى أن ٣٢,٨٪ من الأسر الفقيرة تلقت مساعدات عينية أو نقدية من جهات محلية أو دولية، تتوزع كالتالي: ٦٢٪ تلقت

(١) مع ملاحظة أن النسب هنا متداخلة، فمثلا من يستدين قد يؤجل دفع الفواتير.

مساعدات لمرة واحدة، ٢٤,٥٪ تلقت مساعدات لمرتين، و ١٣,٥٪ تلقت مساعدات لـ ٣ مرات أو أكثر.

معادلات الارتباط الكمية

- تزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة.
 - أعلى ما تكون بين الأطفال الذين مستوى تعليم أرباب أسرهم (أقل من ابتدائي).
 - أعلى بين صفوف الأطفال الذين ينتمون لأسر ترأسها نساء.
 - أعلى بين صفوف الأطفال الذين يعمل أرباب أسرهم في (المهن الأولية).
- وفيما يلي مجموعة من الجداول توضح معدلات الفقر والفقر المدقع بين الأطفال الفلسطينيين (دون ١٨ سنة)، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، خلال الأعوام: (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨) حسب المنطقة والجنس والعمر والمستوى التعليمي لرب الأسرة وجنسه وحجم الأسرة.

جدول (٢٠): [معدلات الفقر والفقر المدقع بين الأطفال الفلسطينيين دون ١٨ سنة حسب

المنطقة خلال الأعوام (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨)]

المنطقة	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨	
	فقر	فقر مدقع	فقر	فقر مدقع	فقر	فقر مدقع
الضفة الغربية	١٧,١	٨,٨	١٦,٨	١٠,١	١٦,١	٩,٨
قطاع غزة	٤٥,٥	٣١,٢	٤١,٥	٢٩,٠	٣٧,٢	٢٤,٦
الإجمالي	٣١,٣	٢٠,٠	٢٩,٢	١٩,٦	٢٦,٧	١٧,٢

جدول (٢١): [نسب الفقر بين الأطفال الفلسطينيين دون ١٨ سنة حسب الجنس]

جنس الطفل	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ذكر	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٣,٢
أنثى	٢٧,٣	٢٦,٢	٢٤,٩
الإجمالي	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٠

جدول (٢٢): [نسب الفقر بين الأطفال دون ١٨ سنة حسب الفئات العمرية]

الفئات العمرية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
٠ - ٤	٢٨,١	٢٦,٧	٢٤,١
٥ - ٩	٢٧,٥	٢٥,٤	٢٣,٣
١٠ - ١٤	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٤,٠
١٥ - ١٧	٢٦,٧	٢٤,٣	٢٥,٣
الإجمالي	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٠

جدول (٢٣): [نسب الفقر بين الأطفال الفلسطينيين دون ١٨ سنة حسب جنس رب الأسرة]

جنس رب الأسرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ذكر	٢٥	٢٤,١	٢٣
أنثى	٢٩,٢	٢٧,١	٢٧
المجموع	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٠

جدول (٢٤): [نسب الفقر بين الأطفال دون ١٨ سنة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة]

المستوى التعليمي لرب الأسرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أقل من ابتدائي	٤٣,٦	٣٨,٧	٣٣,٩
ابتدائي	٣٠,٩	٢٧,٦	٢٧,٦
إعدادي	٢٨,٦	٢٩,٣	٢٨,٦

المستوى التعليمي لرب الأسرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ثانوي	٢٤,٩	٢٦,٣	٢٣,٧
دبلوم متوسط	٢٠,٢	١٦,٩	١٢,٦
بكالوريوس فأعلى	١٤,٦	١٤,٥	١٥,٢
المجموع	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٠

جدول (٢٥): [نسب الفقر بين الأطفال الفلسطينيين دون ١٨ سنة حسب حجم الأسرة خلال

الأعوام (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨)]

حجم الأسرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
٢ - ٣ أفراد	١٦,٩	١٤,٧	١٤,٧
٤ - ٥ أفراد	٢٢,٧	١٩,٩	١٨,٨
٦ - ٧ أفراد	٢٤,٦	٢٣,٦	١٩,٩
٨ - ٩ أفراد	٣٠,٨	٢٨,٨	٢٧,٦
١٠ أفراد فأكثر	٤٠,٧	٤٠,٩	٣٧,٩
المجموع	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٠

مستوى المعيشة

يمكن تحديد مستويات المعيشة من خلال نسبة الإنفاق على الطعام بالمقارنة مع مجموع الإنفاق العام. وفيما يلي جدول يوضح استهلاك الفرد الشهري بالدولار.

جدول (٢٦): [التوزيع النسبي لاستهلاك الفرد الشهري بالدولار الأمريكي] (*)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	مجموعات الاستهلاك
٣٨,٠١	٣٦,٩٢	٣٧,٥٧	الطعام
٧,٦٧	٧,٩٣	٨,٥٢	الملابس
٢٠,٦٠	٢١,٠٥	١٩,٥٥	المسكن
٤,٩٥	٥,٢٩	٦,١٨	التجهيزات المنزلية
٣,٥٧	٣,٦٤	٣,٢٢	الرعاية الطبية
٩,٢٤	٩,٨٢	١٠,٠٠	وسائل النقل والاتصالات
٦,٠٢	٥,٧٨	٦,١٠	التعليم والثقافة
٩,٩٤	٩,٥٨	٨,٨٧	سلع أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
\$ ١١٩	\$ ١٢٥	\$ ١٢٧	الاستهلاك الشهري بالدولار

(*) البيانات تعكس مستويات المعيشة في الأراضي المحتلة عام ٦٧ للفترة (تشرين أول ١٩٩٥ - أيلول ١٩٩٦)، (كانون ثاني - كانون أول ١٩٩٧)، و (كانون ثاني - كانون أول ١٩٩٨).

من خلال هذا الجدول يتبين أن نسبة إنفاق الفرد الشهري على الطعام من مجموع الإنفاق العام مرتفعة جداً بحيث بلغت في عام ١٩٩٦ (٣٧,٥٧) من (١٢٧) دولار أمريكي أي ٢٩,٥٨٪ من حجم الإنفاق العام.

وبالرغم من أن حجم الإنفاق العام انخفض في عام ١٩٩٨ إلى (١١٩) دولاراً، إلا أن حجم الإنفاق على الطعام ارتفع بحيث بلغ (٣٨,٠١) دولاراً ليزيد النسبة إلى ٣١,٩٤٪ من مجموع الإنفاق العام، وهذا مؤشر على الازدياد في نسبة الفقر. وتشير التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني أن عدد الأطفال الذين هم دون الـ ١٨ قد بلغ عام ١٩٩٨ حوالي ١,٥ مليون. كما تشير نتائج الجهاز المركزي أن ٥٤,٤ من الذين تحت خط الفقر هم من الأطفال. وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل إلا أنه يبقى أقل من المعدل المقدر للأعوام (١٩٩٧ و ١٩٩٦)، (حيث بلغت معدلات الفقر بين الأطفال في هذه الفترة ٢٥,٦٪ و ٢٧,٢٪ على التوالي).

ويعود انخفاض معدلات الفقر بين الأطفال إلى انخفاض معدلات البطالة بين أرباب أسر الأطفال وإلى التحسن في الأجور، حيث كانت معدلات البطالة ١٠,٥٪ في العام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٦,١٪ و ٢٤,١٪ للأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٦ على التوالي). وقد كان متوسط الأجر الوسيط للفرد (٤٦,٢)، (٥٠,١)، (٥٧,٧) شيكل للأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، بالأسعار الجارية على التوالي.

ولكن بالرغم من انخفاض معدلات الفقر في عام ١٩٩٨ بالمقارنة مع العامين السابقين إلا أن ٥٤٪ من مجموع الفقراء هم من الأطفال. وأن ٢٦٪ من الأطفال هم فقراء، أي أن هناك طفلاً من بين أربعة أطفال بقي يعاني من حالة الفقر، وهذه النسبة ارتفعت بعد انتفاضة الأقصى لتصل إلى طفلين ونصف من أصل أربعة.

تشغيل الأطفال

تعترف الدول الأطراف في اتفاقية (حقوق الطفل) بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً

أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي أو الاجتماعي (اتفاقية حقوق الطفل: المادة ٣٢-١).

نتاج الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية الصعبة والمزرية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون وآباؤهم، أدى ذلك إلى تخلف بعض الأطفال عن الذهاب إلى مدارسهم، والبعض الآخر من الأطفال قد انخرط في مجال عمل أقرب إلى الاستغلال منه إلى العمل، ومن الإهانة إلى الكرامة. وذلك نتيجة تواجد معظم عمالة الأطفال بالشوارع كباعة متجولين.

وتشير نسب قديمة (١٩٩٩) أن نسبة هذه العمالة (٢٢,٩٪) من مجموع الأطفال الفلسطينيين، في الضفة الغربية كانت النسبة (١٨,٥٪) من الأطفال (١٠-١٧ سنة) قد عملوا خلال ٢٤ ساعة، سواء كان ذلك في العمل الرسمي في المنشآت، أو نشاطات الإنتاج الأولى لغير المنشآت. وأن ٥٤,٥٪ من أنشطة العمل التي مارسها الأطفال تمت ممارستها مقابل أجر.

علاوة على أن ١١,٧٪ من هذه الأنشطة، قام بها الأطفال وحدهم، وأن ما نسبته ٣٥,٢٪ من هذه الأنشطة تمت بمساعدة أفراد من داخل الأسرة، بينما أدى الأطفال بمساعدة أفراد من خارج الأسرة ما نسبته ٥٣,٢٪ من أنشطة العمل.

ونجد أن ٦٥,١٪ من أنشطة العمل التي مارسها أطفال القطاع تمت مقابل أجر مقارنة بـ ٤٩,٤٪ في الضفة الغربية و ٥٤,٥٪ في الأراضي المحتلة عام ٦٧. والجدول التالي يوضح كيفية قيام الأطفال بهذا العمل:

جدول (٢٧): [نسب كيفية قيام الأطفال الفلسطينيين بالأعمال]

مع من قام بتنفيذ النشاط	قطاع غزة	الضفة الغربية	الاجمالي
الأطفال لوحدهم	٪١١,٣	٪١٢,١	٪١١,٧
مع أفراد من داخل الأسرة	٪٤١,٤	٪٢٨,٩	٪٣٥,٢
مع أفراد من خارج الأسرة	٪٤٧,٤	٪٥٩,٠	٪٥٣,٢

وغالبًا ما يستلزم عمل الأطفال تركهم المدرسة، حيث تبين الإحصاءات المتوفرة لعام (١٩٩٩) أن:

- ٪٧٣,٦ من الأطفال (١٠-١٧ سنة) العاملين، غير ملحقين في المدارس.
- ٪٧٣,٤ من الأطفال العاملين، يعملون أكثر من ٣٥ ساعة عمل أسبوعيًا، النسبة الأكبر من الأطفال العاملين، يعمل أرباب أسرهم كمستخدمين بأجر (٪١٦,١) أو كمستخدمين في القطاع الخاص (٪١٠,٨).
- يعتبر مستوى تعليم رب الأسرة ودخله وحجم الأسرة من أهم العوامل التي تؤثر على نسبة الأطفال العاملين فالأسر التي يرتفع مستوى دخل وتعليم رب الأسرة فيها، وينخفض حجمها تكون نسبة عمل الأطفال فيها متدنية والعكس صحيح.

جدول (٢٨): [التوزيع النسبي للأطفال (١٠-١٧ سنة) العاملين حسب المنطقة، ١٩٩٩]

المنطقة	جنس الطفل		كلا الجنسين
	أنثى	ذكر	
شمال الضفة الغربية	٦٠,٣	٣٤,٠	٤٧,٢
وسط الضفة الغربية	١٧,٥	١٨,٦	١٨,٠

المنطقة	جنس الطفل		كلا الجنسين
	أنثى	ذكر	
جنوب الضفة الغربية	١٤,٨	٢٦,٠	٢٠,٤
قطاع غزة	٧,٤	٢١,٤	١٤,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول (٢٩): [معدل الأجر اليومي وساعات العمل للأطفال الفلسطينيين، عام ١٩٩٩]

المنطقة	معدل الطفل اليومي بالشيكول		معدل ساعات العمل الأسبوعية	
	الأطفال (١٤-١٠)	الأطفال (١٧-١٥)	الأطفال (١٤-١٠)	الأطفال (١٧-١٥)
الضفة الغربية	٢٢,٤	٤٦,٠	٤٢	٤٦
قطاع غزة	١٦,٤	٢٥,٠	٤١	٤٦
إسرائيل والمستوطنات	٦٠,٤	٧١,٢	٤٦	٤٣

إحصائية حديثة

أشارت دراسة حديثة للجهاز المركزي للإحصاء، عن نتائج المسح الوطني لـ [عمل الأطفال]، حيث تم جمع البيانات في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٤/١/١٠ و ٢٠٠٤/٣/٥، وقد استند المسح إلى عينة عشوائية بلغت ١٠,٣٣٤ أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها ٨,٦٠٣ أسرة لديها طفل واحد على الأقل (٥-١٧ سنة) قد اكتملت مقابلتها.

وقد رت النتائج عدد الأطفال في الفئة العمرية (١٧-٥) سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف شباط ٢٠٠٤ بحوالي ١,٣١٣,٧٠٠ طفل، أي ما نسبته ٣٤,٩٪ من مجموع السكان. وتشير النتائج إلى أن عدد الأطفال العاملين سواءً بأجر أو بدون أجر (أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر) بلغ ٤٠,٣٠٠ طفل أي ما نسبته ٣,١٪ من إجمالي عدد الأطفال، منهم ٣٠,٩٠٠ طفل في الضفة و ٩,٤٠٠ طفل في غزة.

وأظهرت النتائج أن ٧٢,٨٪ من الأطفال الملتحقين بسوق العمل حالياً يعملون بسبب الحاجة الاقتصادية (٤٩,٥٪ للمساعدة في مشروع للأسرة، و٢٠,٧٪ للمشاركة في رفع دخل الأسرة، و٢,٦٪ لأسباب اقتصادية أخرى)، في حين بلغت نسبة الذين يعملون لأسباب اجتماعية ٢٧,٢٪ (١٤,٥٪ بسبب العطل المدرسية والتسرب، و٦,٥٪ للاستقلال والاعتماد على الذات، و٦,٢٪ لأسباب أخرى).

كما بينت النتائج أن ما يقارب ثلثي الأطفال العاملين في الضفة وقطاع غزة (٦٧,٤٪) يعملون لدى أسرهم بدون أجر (٨٧,٧٪ من بين الإناث العاملات و ٦٤,٧٪ من بين الذكور العاملين)، مقابل ٢٨,٢٪ يعملون كمستخدمين بأجر لدى الغير (٨,٧٪ من بين الإناث العاملات و ٣٠,٨٪ من بين الذكور العاملين).

من جانب آخر، أشارت النتائج إلى أن ٩٨,٠٪ من بين الأطفال (٩-٥) سنوات العاملين يعملون لدى أسرهم، وإلى أن ٤٢,٧٪ من الأطفال العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون كعمال مهرة في الزراعة بسواق

(٤٩,٣٪ في الضفة الغربية و ٢١,١٪ في قطاع غزة)، و ١٩,٥٪ يعملون في المهن الأولية بواقع (١٨,٩٪ في الضفة الغربية و ٢١,٥٪ في قطاع غزة).
أما العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق، فقد بلغت نسبتهم ١٨,٥٪ بواقع (١٦,١٪ في الضفة الغربية و ٢٦,٣٪ في قطاع غزة)، في حين بلغت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من مهن ١٦,٦٪ بواقع (١٣,٥٪ في الضفة و ٢٦,٩٪ في القطاع).

وحول رأي الأطفال العاملين فيما يتعلق بتوجهاتهم نحو الدراسة أو العمل في الوقت الحالي، فقد أظهرت النتائج أن ٤٧,٤٪ من هؤلاء الأطفال يرغبون بالدراسة فقط، مقابل ٢٤,٩٪ يرغبون بالعمل فقط، في حين بلغت نسبة الذين يرغبون بالدراسة والعمل في آن واحد ١٨,٣٪، بينما أفاد ٧,٩٪ بأنهم يرغبون بالانتظام بالدراسة والعمل فقط في العطل الصيفية.

وبينت النتائج أن نسبة الأطفال الذين تركوا المدارس في الضفة الغربية بلغت ٣,٠٪، بينما بلغت ٢,٣٪ في قطاع غزة، ويعود ترك المدرسة إلى عدة أسباب من أهمها عدم الرغبة بالدراسة بنسبة ٣٢,٩٪ من مجموع الأطفال الذين تركوا المدرسة، ويليه سوء الوضع الاقتصادي للأسرة بنسبة ١٠,٥٪.

وفيما يتعلق برأي أسر الأطفال العاملين حول تأثير ترك الطفل للعمل على وضع الأسرة الاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أن ٢٥,٨٪ من الأسر التي لديها أطفال عاملون أن مستواها المعيشي سينخفض في حال ترك الطفل العمل، مقابل ٥٠,٩٪ من الأسر لن يتأثر وضعها الاقتصادي في حال توقف أطفالها عن العمل.

وأظهرت النتائج أن ٦١,٧٪ من أسر الأطفال العاملين يفضلون أن يتفرغ أبناؤهم للدراسة فقط، و ١٨,٠٪ يفضلون لأبنائهم التفرغ للعمل فقط، في حين بلغت نسبة الأسر التي ترغب بأن يجمع أطفالها بين العمل والدراسة في آن واحد ٨,٤٪. كما أشارت النتائج إلى أن ٧١,٤٪ من أسر الأطفال غير العاملين يفضلون أن يستمر أطفالهم بالتعليم فقط.

حالات

محمود (١٢ عامًا)، أحد الأطفال الذين اضطرتهم الظروف إلى ترك المدرسة والعمل كبائع متجول قرب معبر بيت حانون، لمساعدة والده في إعالة أسرته. لم يكن يومًا يريد أن يترك المدرسة، فلقد كان مجتهدًا ومن الأوائل في صفه دائمًا، إلا أن ظروف عمل والده، كباقي المواطنين، اضطرتهم إلى التوجه للعمل.

أما ناصر (١٠ سنوات)، فقد اضطرتهم ظروفه الاقتصادية السيئة إلى ترك المدرسة والعمل كبائع خضار في أحد الأسواق المجاورة لمخيم جباليا حيث يعيش لمساعدة والده المشلول وإعالة إخوته الصغار. ويعاني ناصر من عجز في عينيه، الذي يحرمه أحيانًا كثيرة من العمل والحصول على المبلغ الضئيل الذي يتقاضاه، حيث يعمل طوال النهار ليحصل على عشرة شواكل فقط. وتقول والدته: (أنا أرغب بإرجاعه لمتابعة دراسته إلا أن ظروفنا القاسية تمنعني من ذلك، وأنا أشعر بحزن شديد عند رؤيته يعمل ويتعب بينما أقرانه يتابعون تعليمهم).

وقد ترك وليد (١٥ عامًا) مدرسته منذ عامين ليعمل كمساعد ميكانيكي حتى لا يضطر أخوته الصغار لترك المدرسة مثله، حيث إن ظروف عائلته تجبره على ذلك.

ويقول والد الطفل موسى أبو عقل (١٥ عامًا): (لقد ترك موسى المدرسة منذ خمس سنوات تقريبًا، وهو يبيع الخضار على عربة متنقلة. بدلاً من أن يكون على مقاعد الدراسة؛ لأنه مضطر لمساعدتي في إعالة إخوته التسعة).

وغير هؤلاء كثيرون يسعون بعد المدرسة لمساعدة آبائهم في محالهم التجارية أو في أعمالهم الأخرى. ويقول أبو رجب والد أحد الأطفال: (لا أستطيع العمل طوال النهار في المحل التجاري خاصة أن لدي أعمالاً منزلية وعائلية أهتم بها، فيضطر محمد لمساعدتي والبقاء في المحل بدلاً مني بعد الظهر، عندما يعود من المدرسة). ويحمل محمد (١٣ سنة) كتبه ويتوجه إلى المحل ليدرس ويعمل في الوقت نفسه، جاهداً لتأمين مستقبله ومستقبل إخوته.

وتشير والدة الطفل عمر، إلى أن على ابنها الاعتماد على نفسه لتحصيل قوته خاصة مع صعوبة الحصول على عمل بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، وإذ يتوجه عمر إلى الشارع والتنقل بين السيارات لبيع المناديل الورقية، تقول والدته: (لو كان وضعي المادي جيداً لما تركته يعمل هذا العمل الشاق). وتضيف: (أشعر بالقلق طوال فترة غيابه خوفاً من أن تصدمه إحدى السيارات أثناء تنقله من شارع إلى آخر).

أطفال حرموا معاني الطفولة، تركوا مدارسهم، توجهوا إلى العمل، ينتظرون مستقبلاً ربما يحمل لأولادهم ما هو أفضل، ربما لا يضطربهم لأن يحرموا أبناءهم ما حرموا هم منه. وآخرون بدلاً من أن يقضوا وقتهم في ألعاب تسلية ورحلات واستراحة من المدرسة، تجبرهم ظروفهم على العمل علهم يؤمنون جزءاً من قوت أصبح بعيداً عن أفواههم. ■



الفصل الخامس الأحوال الصحية

المؤشرات الصحية العامة
تغذية الأطفال (تقرير صحي)
الأطفال المعاقون
العدوان وتأثيراته النفسية
نموذج الاحتلال الصهيوني العدواني
شواهد



لتعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن أن لا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه. (اتفاقية حقوق الطفل المادة ٢٤-١)

المؤشرات الصحية العامة

تشير الإحصائيات الحديثة الصادرة عن الجهات الرسمية الفلسطينية منذ ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى صباح ٢٠٠٣/١٠/١٨ إلى مجموعة من المؤشرات نوضحها في الجداول التالية:

جدول (٣٠): [صورة عامة للأوضاع في الضفة وقطاع غزة]

البيان	العدد
- الجرحى الموثقون لدى وزارة الصحة (*)	٤٦٩٨٥
- الشهداء الذين تم توثيقهم لدى وزارة الصحة (**)	٣٣٢٦
- الشهداء من الأطفال	٥٩٧
- الشهداء من الإناث	٢٠٠
- استشهاد مرضى على الحواجز الإسرائيلية (***)	٩٩
- ولادات حوامل عند الحواجز الإسرائيلية وفي البيوت نتيجة الحصار	٥٤
- وفاة أجنة جراء الولادات على الحواجز	٣١

(*) هنالك أعداد من الجرحى تم علاجهم في القرى والمخيمات لمنع قوات الاحتلال الصهيوني نقلهم حتى بسيارات الإسعاف إلى المستشفيات إضافة إلى ذلك نحو ٨٤٣٥ جريحاً تلقوا علاجاً ميدانياً.

(**) هنالك أعداد من الشهداء تم جمعهم من قوات الاحتلال الصهيوني من مخيم جنين ودفنهم بمقابر جماعية (مقبرة الأرقام ومقبرة الأغوان).

(***) هنالك أعداد من الشهداء فضل أهلهم دفنهم بالقرى خوفاً من الانتقام من قوات الاحتلال الصهيوني. ويشمل عدد الشهداء في إحصائية وزارة الصحة نحو ٥٣٩ شهيداً لم يتم تسجيلهم نتيجة الحصار المشدد وتقطيع الأوصال، ومنهم الشهداء والمفقودين في مخيم جنين ومدينة نابلس في حملة ما أطلق عليه السور الواقى التي شنها الاحتلال الصهيوني.

جدول (٣١): [تأثير تقطيع أوصال الوطن الفلسطيني]

البيان	العدد
- الشهداء من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز الإسرائيلية (*)	١٠٣ شهداء ما بين طفل وسيدة وشيخ من مرضى القلب والكلى والسرطان
- عدد المرضى الذين لم يتمكنوا من متابعة أمراضهم المزمنة في مستشفيات خارج بلدانهم (**)	٧٥٩٩
- عدم حصول مواليد جدد على الطعومات اللازمة	أكثر من عشرين ألف طفل
- ولادات حوامل عند الحواجز وفي البيوت نتيجة الحصار	٥٤
- وفاة أجنة جراء الولادات على الحواجز	٣١

(*) هذه الحالات الموثقة لدى وزارة الصحة، ولكن هنالك عشرات الحالات التي تُستشهد أو تُولد يومياً عند الحواجز العسكرية أو عند معبر رفح واستراحة أريحا وبين المدن والقرى والتي لا يتم نقلها للمستشفيات وبالتالي توثيقها.

(**) نتاج عدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة في معظم المدن الفلسطينية، مثل أجهزة الطبقة الخاصة بالدماغ وأمراض القلب وغسل الكلى وعلاج السرطان وحالات الشلل.

جدول (٣٢): [إحصائية بالانتهاكات الصهيونية ضد القطاع الصحي]

البيان	العدد
- عدد مرات الاعتداء على سيارات الإسعاف	٣٤١
- الشهداء من أفراد الأطقم الطبية والدفاع المدني	٢٩
- المصابين من سائقي الإسعاف وفرق الإنقاذ والأطباء	٤٢٤
- عدد مرات إعاقات سيارات الإسعاف	١٠٧٨
- عدد سيارات الإسعاف التي تضررت	١١٩
- الاعتداء على المستشفيات	٣٠٣
- سيارات الإسعاف التي دمرت	٣٦
- الاعتداء على المستشفيات ومؤسسات الصحة	٣٠٣

جدول (٣٣): [المرضى الذين استشهدوا عند الحواجز]

البيان	العدد
أطفال	٢٣
نساء	٢٨
رجال	٤٨
المجموع	٩٩

جدول (٣٤): [الأطفال التي توفيت عند الحواجز الإسرائيلية نتيجة منع الأمهات الحوامل

من الوصول للمستشفيات الفلسطينية]

البيان	العدد أو النسبة
الشهداء من الأطفال	٥٩٤
نسبة الشهداء من الأطفال	٪٢٢,٨
نسبة الجرحى من الأطفال	٪٣٨,٥

البيان	العدد أو النسبة
وفاة أجنة عند الحواجز	٢٦
وفاة مرضى أطفال عند الحواجز	٢٣

تغذية الأطفال .. تقرير صحفي^(١)

كاثرين كوك^(٢)

يشير استطلاع نشر مؤخراً إلى وضع طارئ في كل ما يتعلق بتغذية الأطفال الفلسطينيين، حيث إن ٢٢٪ من الأطفال يعانون من سوء تغذية حرج أو مزمن بدرجة معتدلة حتى شديدة، وخمسهم يعانون من فقر الدم المعتدل حتى الشديد. الدراسة تمت بإشراف مدرسة الطب العامة في جامعة "جونز هوبكنز" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قامت بفحص مستوى التغذية وتوفر الغذاء في الأسواق والاستهلاك البيتي، حيث وجدت الدراسة أن الارتفاع الخطير في معدل الذين يعانون من سوء التغذية يرتبط مباشرة بقيود الحركة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وللوضع الاقتصادي الصعب في الضفة وغزة.

النقص بالغذاء يعود بالدرجة الأولى لإغلاق الطرق والحواجز ومنع التجول الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي. أما الوضع الاقتصادي وأثر فقدان قوة الشراء كان العامل المركزي من وراء عدم استطاعة الناس شراء الغذاء

(١) القدس الفلسطينية: ٢٠٠٢/٨/١٣.

(٢) منسقة وحدة الإعلام والبحث في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

اللازم. ٥٦٪ من العائلات قالت إنها قد اضطرت إلى تقليص كمية الغذاء الذي تستهلكه طوال أكثر من يوم واحد خلال الأسبوعين اللذين سبقا إجراء الاستطلاع، وثلثهم قالوا إن السبب يعود إلى نقص المال، والثلث نسبوا ذلك لمنع التجول والإغلاق المفروض من قبل الاحتلال.

الدراسة وجدت أن ٣٦,٦٪ من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة غير قادرة على توفير دخل يسمح لها بالغذاء المتواصل والمستمر والثابت، والوضع الأكثر سوءاً كان في غزة ٤١,٣٪ من العائلات تحدثت عن أنها اضطرت لبيع بعض ممتلكاتها لشراء الغذاء.

العقاب الجماعي يؤثر بهذه الطريقة ...

الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الحركة فيفقد الفلسطينيون أماكن عملهم في داخل فلسطين ٤٨، ولا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم في المناطق المحتلة فينخفض مستوى دخلهم. وعلى حد قول البنك الدولي وصلت نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٣٥٪ في عام ٢٠٠١. وحسب معطيات مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني عاش أكثر من ثلثي العائلات الفلسطينية تحت خط الفقر البالغ ٣٤٠ دولاراً في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٢.

كيف يؤثر هذا الأمر على الأطفال؟

الدراسة أعطت الجواب على ذلك، تجار المفرق والجملة الفلسطينيون يجدون صعوبة في إحضار الغذاء للسوق خصوصاً اللحم الطازج ومنتجات

الحليب (الضرورية للأطفال)، وحتى إن استطاعوا جلب الغذاء للسوق فلا تتمكن أسر كثيرة من الوصول إلى المحلات بسبب قيود الحركة وعدم قدرتها على شراء غذاء ذي نوعية معقولة. الفلسطينيون اضطروا لشراء كميات متناقصة تدريجيًا من الأغذية غالية الثمن وذات البروتينات العالية مثل الأسماك ولحوم الأبقار والدجاج، ونقص البروتينات هو أحد الأسباب المباشرة لسوء التغذية وفقير الدم.

والاستطلاع يجسد أن الاحتلال الإسرائيلي هو أكثر من مجرد جندي يحمل بندقية، إنه جهاز سيطرة يطبع بصماته بشكل تام على حياة ثلاثة ملايين فلسطيني ٥٣٪ منهم أطفال. وللعدوان الإسرائيلي تأثير مشابه أيضًا على مجالات أخرى ذات علاقة برخاء ورفاهية الأطفال، فسياسة الاحتلال تمنعهم من الغذاء الجيد والتعليم، وتحرمهم من البيوت والآباء والإخوة، وتتسبب في موتهم وإصابتهم واعتقال الآلاف منهم وسجن مئات آلاف من الأطفال في البيوت طوال أيام كاملة تحت منع التجول.

التأثيرات النفسية المتراكمة في العامين الأخيرين على الأطفال الفلسطينيين كانت هائلة، وستتطلب سنوات طويلة من العمل المكثف لمواجهتها، هذه العوامل تستلب من الطفل احتمالات حصوله على مستقبل لائق. وفي توصيات الدراسة جاء أن سوء التغذية الحرج اليوم سيصبح سوء تغذية مزمن غدًا، إن لم تحدث سلسلة من الخطوات ذات العلاقة بالاقتصاد والسياسة والصحة. والأسرة الدولية ستحسن صنعًا إن استيقظت وتحركت،

إذ كيف سيبدو الوضع بعد (١٠-٢٠) سنة؟

الأطفال المعاقون

[يجب أن يحاط الطفل المعوق جسميًا وعقليًا أو اجتماعيًا بالمعالجة

والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته] (المادة ٥، إعلان حقوق الطفل)

تعريف المعاق الفلسطيني

عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعوق بأنه: (أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية و/أو الاجتماعية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمية أو العقلية). بينما يعرف القانون الفلسطيني لحقوق المعوقين لعام ١٩٩٩م المعوق بأنه: (الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين).

وتعرف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية المعوق بأنه: (الشخص الذي يعاني من أية مشاكل لا يواجهها الآخرون في مثل سنه سواء كانت حركية أو سمعية أو نطقية أو بصرية أو عقلية .. إلخ، والتي تحول دون أو تعيق استفادته من الخدمات المقدمة للآخرين في جميع مرافق الحياة).

إننا نجد تعريف دائرة الإحصاء المركزي الأكثر شمولية، من بقية التعريفات الأكثر ضيقاً، فالمقصود ليس الآثار المباشرة للإعاقة التي يبتلى بها

شبابنا وأطفالنا على وجه الخصوص بفعل القنص الإسرائيلي المتعمد لإصابة العمود الفقري أو العيون. فثمة آثار غير مباشرة أو منظورة وعلى وجه الخصوص نفسية تؤدي وأدت إلى حالات إعاقة لدى الأطفال خصوصاً بفعل أجواء الشحن والمداهمات والاغتيالات والاعتقالات الليلية، كل هذه الصور التي أصبحت نمطية تخلق أزمات نفسية تسبب إعاقات تواصلية ونطقية وسمعية. وعلى حد سواء يعيش الأطفال الفلسطينيون بين كل ذلك من أجواء نفسية قاسية تتسبب مباشرة في إعاقات تواصلية ونطقية وسمعية.

طبعاً من الممكن حل هذه الإشكالات لو وجدت العناية الفورية والبرامج التعديلية، ولكن علينا أن نعترف أنه ليس لدينا المؤسسات الفاعلة، وإن وجدت فلديها دون شك النقص التمويلي والتأهيلي، وحتى إن توفر كل ذلك فإن الأولوية ستكون للإعاقات الجسدية، وتحديدًا تلك المتعلقة بالحركة والدماغ. ولذا يتراكم المعاقون وتزداد الحاجات وتقل بالمقابل التلبّيات، مما يجعل الحديث عن نسبة ٣٪ من الشعب الفلسطيني معاقين، مخطئة وربما مضللة؛ لأن ثمة قلة من الدراسات الجادة والرصينة ممن كشفت عن الأعداد الحقيقية؛ لأن الاضطرابات التواصلية^(١) التي يعاني منها الأطفال كثيرة ومتعددة، لكن يمكننا الحديث هنا عن شكلين من الاضطرابات:

• اضطرابات سمعية ونطقية:

سببها الرئيس (اجتماعي ونفسي) سبق ذكر أمر ضغوطها، فعندما يجري الحديث هنا عن حالات إعاقة مجردة تحتسب من مجموع السكان

(١) الاضطرابات التواصلية هي: النطق، اللغة، والسمع، والتأتأة، والصوت وما تعلق بهما.

يكون الإشكال العلمي بالغاً، نظراً لأن فئات الشهداء والجرحى والمعتقلين من متزوجين لديهم أطفال تنقصهم العناية من جهة ويعانون من ضغوط مستمرة، مما يؤدي إلى إعاقات تواصلية مؤكدة.

وإذا افترضنا أن حجم تلك الفئات يصل إلى (عشرة آلاف) فلسطيني وبفرض أن لديه طفلين، فإننا نتحدث عن نسبة تبلغ حوالي (عشرين ألف) طفل فلسطيني معرضون لحالات الإعاقة بسبب الأوضاع النفسية والاجتماعية والنفسية المتكاثرة.

وهذه النسبة برأينا علمية وسوف تأتي على دراسة علمية تكشف عن نسب تصل إلى (عشرين بالمائة) من الأطفال الفلسطينيين معرضون لاضطرابات تواصلية ضمن هذا السياق.

● اضطرابات بصرية وسمعية:

هذه الاضطرابات سببها مادي، نظراً لأن نزلات البرد وعدم العناية بها تؤدي هي الأخرى لإشكاليات بصرية وسمعية، كما أن إشكاليات التمويل وإهمال تلك الحالات التي تعاني منها جمعيات المجتمع المحلي تزيد من الطين بلة.

المحاقون .. مؤشرات رقمية:

يبين الجدول التالي توزيعات ونسب الإعاقات وأنواعها، وقد استفدنا من عدة إحصائيات بهذا الشأن في تركيب هذا الجدول، وخرجنا بنتائج برأينا مهمة رغم اختلافها، مع ما توصلت إليه نتائج تلك الإحصائيات والتي لا تزيد نسب الإعاقة فيها عن ٢٪.

جدول (٣٥): [التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المعاقين في الضفة الغربية

وقطاع غزة، حسب الجنس والمنطقة ولوم الإعاقة ٢٠٠٣]

الجنس والمنطقة	نوع الإعاقة										
	بصرية	سمعية	نطقية	سسمية ونطقية	حركية	استخدام الأصابع	عقلية	عقلية وحركية	متعددة	أخرى	الجميع
الضفة الغربية											
ذكور	١٥,١	٤,٦	٥,٠	٥,٤	٣١,٥	٤,٦	١٣,٤	٤,١	٧,٧	٨,٦	٣١٤٧٠
إناث	١٥,٩	٦,٧	٥,٨	٦,٧	٢٨,٦	٢,٢	١٣,٤	٤,٦	٨,٨	٧,٣	٢٠٣٩٦
الإجمالي	١٥,٥	٥,٧	٥,٣	٦,١	٣٠,٤	٣,١	١٣,٤	٤,٣	٨,٣	٧,٨	٥١٨٦٦
قطاع غزة											
ذكور	١٣,٠	٤,٥	٦,١	٦,٤	٣٠,٠	٣,٩	١٦,٥	٥,٢	٧,١	٧,٣	١٧٠٣٥
إناث	١٣,٤	٤,٩	٦,٤	٨,٢	٢٩,٦	٢,١	١٦,٢	٥,٠	٨,٥	٥,٧	١١١٣٨
الإجمالي	١٣,٢	٤,٧	٦,٢	٧,٤	٢٩,٨	٣,٠	١٦,٣	٥,١	٧,٨	٦,٥	٢٨١٧٣
الضفة الغربية وقطاع غزة											
ذكور	١٤,٣	٤,٥	٥,٤	٥,٨	٣١,٠	٤,٣	١٤,٥	٤,٥	٧,٥	٨,٢	٤٨٥٠٥
إناث	١٥,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٣	٢٨,٩	٢,١	١٤,٤	٤,٨	٨,٧	٦,٨	٣١٥٣٤
الإجمالي	١٤,٧	٥,٢	٥,٧	٦,٦	٣٠,٠	٣,٢	١٤,٥	٤,٦	٨	٧,٥	٨٠٠٣٩

والتحليل الذي قمنا به اعتمد على الأسس التالية:

١- الإحصائيات السابقة بأغلبها قديمة ولم يجري تجديدها وتعود إلى أكثر

من خمس سنوات على الأقل.

٢- تشمل هذه الأرقام معاقى الانتفاضة الحالية والسابقة، وهي مرصودة ضمن نوع الإعاقات الحركية بشكل أكثر وهي تبلغ حوالي ١٥٠٠٠ إعاقة متنوعة.

٣- جرى احتساب الإعاقات التواصلية الناتجة عن الظروف النفسية والأوضاع الاقتصادية والسلوكيات الاجتماعية، وهي واردة ومصنفة ضمن معايير منظمة الصحة العالمية.

٤- لا يمكن تمييز حالات الإعاقة في هذا الجدول لأن الأرقام عامة، لكن يمكن الاعتماد على الدراسة السابقة للإشارة إلى ارتفاع هذه الإعاقات بنسب تصل إلى حوالي ١٩٪.

٥- الأرقام الواردة هي باطراد، سواء بفعل تعاظم الضغوط النفسية والحاجات الاقتصادية والشح الطبي واستمرار حالة العدوان الصهيوني الشاملة.

٦- يشير رقم (٨٠٠٣٩ معاقاً) إلى نسبة تصل ٣,٢٪ من مجموع السكان التي تصل إلى حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحسب نسبة المواليد الجدد التي تصل إلى نصف مليون، يمكن القول إن نسبة ٣,٢ هي من الأصل السكاني المليونين ونصف التي تقع فيها فئات الإعاقة مع استثناء المواليد الجدد، وهذه النسبة عالية بالمقاييس العالمية في ضوء أن أهل هذه المنطقة لا يعانون من إشكاليات وراثية أو أمراض جغرافية.

٧- حسب إحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني ومحدداته لتعريف المعاق فإن ٤٣٪ من المعاقين هم من الأطفال، أي حوالي ٣٥٠٠ طفل معاق.

دراسة حول إعاقات الأطفال في فلسطين:

(هذه الدراسة تعيد الاعتبار لمفهوم المعاق الفلسطيني)

قد أجريت هذه الدراسة على عينة أطفال في مدينة نابلس (شمال فلسطين)، بقصد الكشف المبكر عن الاضطرابات التواصلية: (النطق، اللغة، والسمع، والتأتأة، والصوت) بين أطفال الصف الثاني الابتدائي، في المدارس الحكومية والخاصة، والمدارس التابعة لوكالة الغوث، ورياض الأطفال، في مدينة نابلس، والقرى والمخيمات المجاورة لها، وقد بلغ العدد الإجمالي للأطفال الذين تم مسحهم (١٢٠١١) طالباً وطالبة^(١).

ويمكن التعرف على مخرجات ونتائج المسح الميداني على عينة أطفال مدينة نابلس من خلال الجدول التالي:

جدول (٣٦): [نتائج البحث الميداني على عينة أطفال في مدينة نابلس]

الفئات	العدد الكلي للأطفال	عدد الأطفال الذين يعانون من مشكلة نطقية	نسبة الاضطرابات التواصلية
عدد الأطفال في الصف الثاني	٧٣٥٤	١١٥٤	%١٥,٧
عدد الأطفال في رياض الأطفال	٤٦٥٧	٨٨٦	%١٩

١- فيما يتعلق بشيوع الاضطرابات التواصلية، ونسبة حدوث كل منها، بين أفراد عينة الدراسة التي خضعت للمسح، تبين أن أكثر الاضطرابات شيوعاً كانت الاضطرابات النطقية، أي: تشوه الأصوات أو حذفها،

(١) أجرى البحث (جمعية رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في نابلس) من تاريخ ٢٠٠١/٦/٥، حتى تاريخ

يليهما الصوت، ومن ثم الاضطرابات اللغوية، أما التأتأة فكانت أقل الاضطرابات التواصلية شيوعاً، مقارنة بالاضطرابات الأخرى.

٢- وأظهرت نتائج المسح ارتفاعاً في أعداد الأطفال (الصف الثاني الأساسي، ورياض الأطفال)، في مجتمع الدراسة، والذين يعانون من اضطرابات تواصلية، وإن كانت هذه الاضطرابات تتدرج من اضطرابات بسيطة، إلى اضطرابات شديدة.

٣- الارتفاع المتركز في محافظات شمال الضفة الغربية، يمكن تفسيره بنقص الخدمات الصحية والطبية المتوفرة فيها، وهذا النقص هو أحد مخلفات عشرات السنوات من الاحتلال الظالم للأرض والإنسان في هذه البلاد.

جدول (٣٧): [توزيع الاضطرابات التواصلية ضمن عينة من طلاب الصف الثاني]

نوع الاضطراب	نسبة الاضطراب المئوية
النطق	١٤,٨%
التأخر اللغوي	٠,٤%
التأتأة	٠,٢%
اضطراب الصوت	٠,٧%

جدول (٣٨): [توزيع الاضطرابات التواصلية ضمن عينة من رياض الأطفال]

نوع الاضطراب	نسبة الاضطراب المئوية
النطق	٢٠%
التأخر اللغوي	٠,٨%
التأتأة	٠,٠%
اضطراب الصوت	٠,٧%

خلاصة: ما تبينه هذه الدراسة برأينا ضرورة إعادة تعريفنا للمعاق الذي يقتصر بالغالب على الإعاقة الجسدية، وقد سبق وعالجنا ذلك في المقدمة. والدراسة تلقي الضوء على قطاع الأطفال تحديدًا، الذي من الممكن لو وجدت له البرامج التعديلية والتأهيلية أن تعيد له حياته كبقية الأطفال في العالم.

العدوان وتأثيراته النفسية

[يحتاج الطفل كي ينعم بشخصية منسجمة النمو ومكتملة التفتح، إلى الحب والتفهم. ولذلك يراعى أن تتم نشأته إلى أبعد مدى ممكن، برعاية والديه وفي ظل مسئوليتهم، على أي حال، في جو يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي] (المادة ٦، إعلان حقوق الطفل).

من المعروف أن الإنسان ينمو بشكل متواصل ومتلاحق عبر عدة مراحل نمو، وكل مرحلة تعتمد بشكل كبير على المرحلة السابقة، وتؤثر بالمرحلة التي تليها. ومراحل التطور الإنساني مختلفة ولكنها معتمدة على بعضها البعض بشكل كبير وعميق، فلا يمكن إغفال تأثيرات مرحلة الطفولة على مرحلة المراهقة، بل على حياة الإنسان ونموه على مستوى قصير الأمد وطويل الأمد ويظهر بأشكال مختلفة.

تعريف العدوان

هو سلوك قصدي وموجه نحو هدف، سواء كان ذلك لفظيًا أو غير لفظي. ويتضمن مواجهة الآخرين ماديًا أو معنويًا، ويصحب بتعبيرات تهديدية.

تأثير العدوان

إن العدوان الشديد يسبب حالة من التوتر تكون نسبتها كبيرة، وعملية توتر إيجابي، ويحدث هذا أثناء عملية التعلم. ولكن إذا زاد عن حده يتحول إلى حالة من القلق الشديد تحطم عملية النمو. ويظهر ذلك بشكل واضح في مرحلة المراهقة وهذا من أحد أعراض العنف المتوسطة وقصيرة الأمد.

التأثيرات على الأطفال:

- (١) التأثيرات الجسدية: يكون الطفل عرضة أكثر للمشاكل "النفس جسمية" قرحة معدة، صداع، اضطرابات معوية، سرعة في ضربات القلب، وتختلف الأعراض الجسدية من شخص لآخر حسب الفروق الفردية.
- (٢) التأثيرات الذهنية و المعرفية: تدور الأفكار حول المواضيع التي تعرض لها المراهق في طفولته. وإذا تم كبتها تظهر بشكل آخر مثل (التشتت السريع، وقلة التركيز والانتباه، وأحلام اليقظة) بشكل دائم.
- (٣) التأثيرات السلوكية: يبدو سلوك الطفل مستفزاً وغير منظم، وإذا لم ينجح في الموقف فغالباً ما ينسحب. وأسلوب التعامل يكون إما عدواني أو انسحابي في معظم الأوقات.
- (٤) التأثيرات الاجتماعية: يكون في علاقات الأطفال الاجتماعية نوع عال من التوتر. قلقين ومنزعجين، ويجيبون بردود وبطريقة مقتضبة ودائماً يظهرون الغضب والرفض.
- (٥) التأثيرات الأكاديمية: يظهر نوع من التشتت وعدم التركيز والانتباه، وتدني في التحصيل الأكاديمي لدى هؤلاء الأطفال.

(٦) التأثيرات النفسية: على مستوى الطفل تكون هناك ردود فعل دورية

مثل الصدمة والرعب والخوف. وتظهر أعراضه بالتالي:

- بطء أو تسارع في ضربات القلب.
- التعرق.
- الارتجاف أو الارتعاش.
- ضيق النفس.
- الإحساس بالصدمة.
- غثيان أو آلام باطنية.
- الإحساس بالدوار.
- الخوف من فقدان السيطرة والجنون.
- الإحساس بالخدر في أجزاء من الجسم.
- موجات من الإحساس بالبرودة أو السخونة.
- سوء الإدراك.
- التخيلات والأحلام.
- استرجاع الحدث.
- الحزن والاكتئاب، وتشمل أعراض الحزن والاكتئاب ما يلي:
 - شعور مستمر بالحزن والفراغ.
 - فقدان واضح أو الاهتمام بالأنشطة العادية.
 - تزايد أو تناقص بالشهية، مصحوب بفقدان للوزن أو اكتسابه.

- عدم الاستقرار أو الخمول.
- فقدان الطاقة أو التعب المزمن.
- الغضب.
- مشكلات التركيز.
- مشكلات النوم.

وجدير بالذكر أن الأطفال الذين تعرضوا للعنف والعدوان لا يظهرون بالضرورة كافة الأعراض المذكورة، كما أن الأعراض ليست بالكلية سلبية دائماً، بل إن تولد مشاعر الغضب والانتقام لها إيجابيات في الذاكرة والفعل وبالتالي نتائجها.

نموذج الاحتلال الصهيوني العدواني

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي ومعظم الشباب هم جيل لم يعيش إلا تحت الاحتلال. الاحتلال هو نوع من التسلط والقهر والظلم والعدوان ويأخذ أشكالاً مختلفة: (احتلال أراضى، احتلال ثقافي، مجازر، حروب، لاجئين، عنف، حواجز)، وكل هذا جسده الاحتلال الإسرائيلي بممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني عبر السنين.

وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى التحولات في التاريخ الفلسطيني، وانتقاله من مأساة إلى مأساة، و من جرح إلى جرح آخر، ومن مذبحه إلى مذبحه أخرى.. من دير ياسين إلى كفر قاسم، حتى انتفاضة الأقصى. كل ذلك صنعه المحتل الغاصب للأرض والكرامة لتركيع الفلسطينيين وإجبارهم

على التنازل عن حقوقهم المغتصبة وللحط من آمالهم في التحرر والعيش في حياة كريمة وآمنة.

المواطن الفلسطيني وبتجاربه القاسية من التشرد والشرذمة والتهديد الوجودي والإنساني له، من خلال انتهاكات جميع حقوقه وتقسيمه إلى أشلاء، تقسيمات الأراضي (٤٨، ٦٧، ضفة غربية، قطاع غزة، القدس، فلسطيني الداخل والشتات) ... لقد تعرض أطفال فلسطين لكل هذه المفاعيل الاحتلالية، وقد مر معنا الظروف الإنسانية والاعتقالية والاقتصادية والتعليمية. وخلال أربع سنوات مضت من عمر الانتفاضة تعرض الآلاف من الأطفال الفلسطينيين لصدمات نفسية نتاج تعرض بيوتهم لهجمات إسرائيلية عدوانية، تعرض الأطفال الفلسطينيون خلالها إلى عنف جسدي ونفسي مكثف، هذا العنف يفوق قدرة الأطفال على احتماله.

وعلى الرغم من محاولات الناضجين لحماية الأطفال، إلا أن تأثير ذلك بقي محدوداً، وذلك لعدة أسباب:

- كون الأطفال شهوداً على عمليات عنف ضدهم وضد أهاليهم.
- كما أنهم يعيشون في مناطق أو يدرسون في مدارس تتعرض لقصف بقذائف المدفعية.

ومن الممكن تلخيص الأحداث التي شكلت صدمات نفسية للأطفال الفلسطينيين فيما يلي:

- عمليات القتل والإصابة التي تعرضوا لها أو شاهدوها.

- الهجمات على مدارسهم وقصف المناطق السكنية.

○ العيش تحت نظام حظر التجول.

○ الاعتقال وتدمير المنازل.

ونجد أن لهذا العدوان تأثيرات نفسية على الأطفال سواء على الذين تعرضوا له بشكل مباشر أو الذين كانوا شهودا عليه. وقد أشار الأخصائيون النفسيون والاجتماعيون - من خلال مشاهداتهم والحالات التي عالجوها - إلى أن التعرض لمثل هذا أدى إلى آثار ضد الأطفال الفلسطينيين، وقد عبر عنها الطفل بالتالي:

○ الخوف من العتمة.

○ الخوف من النوم وحيداً.

○ الخوف من ترك المنزل.

○ الخوف من البقاء لوحده في المنزل.

○ الخوف من الأصوات العالية.

○ الخوف من الحركات المفاجئة.

○ اضطراب في النوم، بما في ذلك (الصعوبة في الاستغراق في النوم،

الكوابيس، تغير في مواعيد النوم).

○ تغيير في العادات اليومية.

○ عدم الانخراط في النشاطات العائلية وفي الأنشطة الأخرى مع الأصدقاء.

○ صعوبات في التركيز.

شواهد

بالإضافة إلى ما تقدم في الفصول الماضية للكتاب، نستعرض هنا بعض الشواهد من عدة محافظات في فلسطين، كان الأطفال شاهدين عليها أو على جزء منها:

- في (نابلس) احتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية عمارة سكنية مكونة من خمسة طوابق بجانب مقر الأمن الوقائي في بيتونيا، حيث قاموا بتجميع تسع عائلات تسكن العمارة في شقة واحدة، وتتألف هذه العائلات من ٦٠ شخصاً من ضمنهم ٢٢ طفلاً دون الخامسة عشرة. وقد تم احتجاز هذه العائلات في شقة واحدة لما يزيد عن يومين دون غذاء، وتم استخدامهم كدروع بشرية خلال قيام القوات الاحتلال الإسرائيلي بمهاجمة وقصف مقر فلسطيني بالمروريات وقذائف الدبابات من مسافة تبعد ٥٠ متراً.

- قبل اجتياح (بيت ساحور) انتقلت عائلة رياض العطارى إلى بيت ساحور، وهذه العائلة تسكن في الأصل في شمال الضفة الغربية. وفي ٣ من نيسان/أبريل ترك رياض بيته خوفاً من الاعتقال في ظل موجة الاعتقالات التي شملت الذكور الفلسطينيين، وقد بقيت زوجته وأطفاله الثلاثة الذين يتراوحون في العمر بين ست شهور وست سنوات في البيت. وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً من ذلك اليوم أحاط الجنود الاحتلال معززين بالدبابات البناية التي يسكنها، وبدءوا بإطلاق النار

عشوائياً وطلبوا من جميع سكان العمارة الخروج ، وقد كانت عائلة العطاري العائلة الوحيدة التي بقيت في العمارة وقد أجبروا على البقاء في الخارج في درجات حرارة باردة جداً لما يزيد عن ٦ ساعات ، حيث بقي الأطفال الثلاثة ووالدتهم في هذه الظروف حتى الساعة الثانية صباحاً ، وفي هذه الأثناء كان جنود الاحتلال يعيثون فساداً في أثاث شقق العمارة . وقد رفض الجنود طلب الأم بإحضار ملابس للأطفال من أجل أن تقيهم البرد ، وأخيراً سُمح للعائلة باللجوء إلى بناية أخرى .

● في (بيت لحم) تعرض بيت لقذيفة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ، وقد كان نتيجة ذلك استشهاد فردين من العائلة ، سيدة تبلغ ٦٠ سنة من العمر ورجل يبلغ ٣٨ سنة من العمر نتاجاً لجروح تلقوها خلال القصف ، بعد أن رُفض السماح لهم بتلقي العلاج اللازم ، بعد ذلك أيضاً رفض جيش الاحتلال الإسرائيلي إخلاء جثثهم ، حيث بقيت جثثهم في الشقة المكونة من غرفتين لما يزيد عن يومين ، وقد رفضت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي التماس مقدم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإخلاء الجثث ، وتم وضع الأطفال الذين يتراوحون في العمر بين ٥-١٤ سنة في الحمام من أجل منعهم من رؤية الجثث .

● في (رام الله) تعرض منزل فلسطيني للاقتحام من قبل جنود الاحتلال حيث دمر الجنود محتويات المنزل ، فقد أخرج الجنود الملابس والكتب بما فيها القرآن ، من الخزائن وقاموا بتمزيقها ، كما دمروا أيضاً ألعاب الأطفال . ويوجد في هذا المنزل ثلاثة أطفال يتراوحون بين ٦-١٠ سنوات .

وقد اتصلت ربة المنزل بصحفيين وأخبرتهم أنه لا يوجد طعام في البيت وأنهم بحاجة لمساعدة سريعة ولكن دون جدوى.

● في (طولكرم) وقف الجنود الاحتلال على المدخل الرئيسي لمؤسسة دار اليتيم العربي هناك، وبقيت الدبابات الصهيونية مرابطة على مدخل المؤسسة لثمانية أيام، التي تضم في جنابتها ٥٠ طفلاً بين (٦-١٨ سنة).

● في (جنين) وتحديداً في مخيم جنين الذي تعرض لأقصى عدوان صهيوني، عاش الأطفال على مدى أسبوعين على دوي القصف الجوي والأرضي وأدى إلى استشهاد العديد من الرجال والنساء والأطفال أنفسهم، وعاش بعض الأطفال مع جثث أقاربهم لأيام عديدة، في ظل نقص في الطعام والغذاء والدواء. ■

مستندات البحث

- تقارير وزارة الصحة الفلسطينية.
- تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
- وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية.
- تقارير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.
- تقارير التنمية البشرية -- جامعة بيرزيت.
- تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.
- تقارير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الفلسطينية.
- تقارير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
- تقارير نادي الأسير الفلسطيني.
- تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- تقارير المركز الفلسطيني للإعلام.
- تقارير مركز الصحافة الدولية الفلسطيني.
- تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن - فلسطين.
- تقارير قانون (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة).
- تقارير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- تقارير مركز صابرون الفلسطيني.
- تقارير موقع إسلام أون لاين.
- تقارير مركز باحث.
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
- تقارير منظمة العفو الدولية (امنستي).
- الشبكة اليورومتوسطية لحقوق الإنسان.
- تقارير البنك الدولي.
- تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسيف).

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الناشر
٥	هذا الكتاب
٧	مفاهيم
٩	الضفة وقطاع غزة: بيلوجرافيا عامة
١٣	الانتهاكات الصهيونية: مؤشرات عامة
١٧	حقوق الطفل: نظرة عامة

الفصل الأول: الأحوال الإنسانية

٢٠	تمهيد
٢١	الأطفال الشهداء .. نموذج تحليلي
٢٢	إحصائيات الشهداء
٢٤	الأطفال الجرحى .. الحالات موثقة
٢٥	إحصائيات الجرحى

الفصل الثاني: الأحوال الاقتصادية

٢٩	تمهيد
٣٠	صورة رقمية
٣٣	القوانين المستخدمة
٣٤	• الأوامر العسكرية

الصفحة



الموضوع

٣٥	• القوانين	
٣٥	توزيع الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال	
٣٦	• منسوب الأحكام	
٣٧	الاعتقال	
٣٧	• أشكال الاعتقال	
٣٨	• مراحل الاعتقال	
٣٩	التحقيق والمحاكمة	
٣٩	• جهات التحقيق	
٤١	• إجراءات المحاكمة	
٤٢	• الأحكام	
٤٣	معاناة الأطفال	
٤٣	• أشكال التعذيب	
٤٦	• إجمالي المعاناة	
٦٢	• حالة دراسية لطفل معتقل	
٦٧	تقرير صهيوني	
٦٨	• وسائل التعذيب كما وردت في التقرير	
٦٨	• مقتطفات من شهادات الأطفال	




الفصل الثالث: الأموال التعليمية

٧٢	تمهيد	
٧٣	صورة رقمية	

الصفحةالموضوع





٧٤	• المدارس	
٧٦	• المعلمون	
٧٧	• الطلبة	
٧٨	معدلات الالتحاق التعليمي	
٨٠	معدلات التسرب	
٨٢	معدلات أنشطة تعليمية أخرى	
٨٣	إجمالي الانتهاكات الصهيونية ضد القطاع التعليمي	
٨٣	• خلفية	
٨٥	• الاعتداء على وزارة التربية والتعليم	
٨٧	• انتهاك الحق بالحياة للطلبة	
٨٧	• تعطيل المدارس بسبب منع التجول والإغلاق	
٨٨	• قصف المدارس	
٩٠	• تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية	
٩٢	• إغلاق المدارس	
٩٣	• إرباك طلبة الثانوية العامة	
٩٤	• الآثار النفسية والاقتصادية للإجراءات القمعية	

الفصل الرابع: الأحوال الاقتصادية








٩٦	تمهيد	
٩٨	معدل الفقر	
١٠١	معدلات الارتباطات الكمية	

الصفحة

الموضوع

١٠٣ مستوى المعيشة	
١٠٥ تشغيل الأطفال	
١٠٨ إحصائية حديثة	
١١١ حالات	

الفصل الخامس: الأحوال الصحية

١١٦ المؤشرات الصحية العامة	
١١٩ تغذية الأطفال (تقرير صحفي)	
١٢٢ الأطفال المعاقون	
١٢٢ • تعريف المعاق الفلسطيني	
١٢٤ • المعاقون .. مؤشرات رقمية	
١٢٧ • دراسة حول إعاقات الأطفال في فلسطين	
١٢٩ العدوان وتأثيراته النفسية	
١٢٩ • تعريف العدوان	
١٣٠ • تأثير العدوان	
١٣٠ • التأثيرات على الأطفال	
١٣٢ نموذج الاحتلال الصهيوني العدواني	
١٣٥ شواهد	
١٣٨ مستندات البحث	
١٣٩ محتويات الكتاب	

صدر من سلسلة كتاب القدس:

- ١- الخطريتين د. أحمد صلحي الدجاني
- ٢- القدس قضية أمية الشيخ د. جاسم بن مهلهل الياسين
- ٣- أدبيات الأقصى والدم الفلسطيني د. جابر قميحة
- ٤- أورشليم القدس في الفكر الديني الإسرائيلي د. محمد جلاء إدريس
- ٥- حرب تكنولوجيا لقمع الانتفاضة د. وجدي عبد الفتاح سواحل
- ٦- مدن فلسطينية.. آثار تتحدى الأساطير أ. فيصل الفيري
- ٧- القدس بين الانتفاض والتفاوض د. محمد خالد الأزعر
- ٨- انتفاضة الإنترنت من الجهاد المسلح إلى الجهاد الإلكتروني د. وجدي عبد الفتاح سواحل
- ٩- القدس قضية كل مسلم د. يوسف القرضاوي
- ١٠- القضية الفلسطينية.. خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م د. محسن محمد صالح
- ١١- ملحمة جنين تحرير: عبد القادر ياسين
- ١٢- من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية د. عبد الوهاب المسيري
- ١٣- القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة د. أحمد صلحي الدجاني
- ١٤- الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة د. حلمي محمد القاعود
- ١٥- نقض شريعة الهيكل وكيف تعود القدس؟ أ. عبد التواب مصطفى
- ١٦- انتفاضة الأقصى نموذج حضاري إسلامي للمقاومة د. سليمان صالح
- ١٧- الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات د. عبد الحليم عويس
- ١٨- القنابل الاستشهادية: توازن ردع وبيشائر نصر د. وجدي سواحل

صدر من سلسلة كتاب القدس:

- ١٩- تحرير فلسطين، الثوابت، التفسيرات، الواجبات د. السيد عبد الستار المليجي
- ٢٠- القدس، مقدسات لا تمحى وأثار تتحدى د. أحمد الصاوي
- ٢١- انتفاضة الأقصى والاستقلال.. تحديات وآفاق د. عبد العليم محمد
- ٢٢- الطريق إلى القدس د. محسن محمد صالح
- ٢٣- العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي نواف هائل تكروري
- ٢٤- م. فتيحي شهاب
- ٢٥- ديوان المقدس فريد عبد الخالق
- ٢٦- المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني إبراهيم أبو الهيجاء
- ٢٧- أطفال تحت الاحتلال إبراهيم أبو الهيجاء

صدر من سلسلة كراسات القدس

- ١- الطريق إلى حطين والقدس د. أحمد صدقي الدجاني
- ٢- جدار بني صهيون.. الأضرار والمخاطر أ. حسن محمد أحمد
- ٣- حصاد الانتفاضة د. سامي الصالح
- ٤- حماس.. المنطلقات والأهداف أ. علاء النعادي
- ٥- الشيخ أحمد ياسين.. وفقه الجهاد لتحرير فلسطين د. محمد عمارة
- ٦- الشيخ رائد صلاح.. مجاهد من أجل الأقصى أ. إحسان سيد

هذا الكتاب

ليس من قبيل المبالغة أن نطالب بإنشاء تخصص جديد يسمى: علم نفس أطفال تحت الاحتلال؛ ذلك أن للطفولة في مناطق الاحتلال والصراع المسلح سمات نفسية أكسبها إياها تعرضها القسري لمخاطر آلة الحرب، والتفاعلات اليومية المتسارعة لمعارك لا تستثني الأطفال من ضحاياها. ورغم تأكيد الإسلام لحقوق الطفلة وحمايتها، وما صدر من موثيق ومعاهدات دولية في هذا الشأن، فإن الاحتلال الصهيوني يصر على أن يضرب عرض الحائط بكل هذه الموثيق، وأن يعرض أطفال فلسطين لكل أشكال القمع المسلح من اعتقال وتعذيب، وأسر، وتشريد، وانتهاك لكل حقوقهم بما فيها الحق في الحياة.

فهؤلاء الأطفال نموذج حي لما تصنعه الحروب في النفوس الصغيرة، فهم يعيشون تحت وطأة الحصار الصهيوني الخانق، وبين براثن آلة عسكرية همجية، ورغم ذلك فإن الآثار النفسية للصراع على أطفال فلسطين ذات طبيعة خاصة، ومنها ما هو إيجابي يتمثل في دعم روح التحدي والصمود، والقدرة على المشاركة في أعباء النضال، ولكن على الجانب الآخر، فإن أحلام، ورسومات وكلمات الطفل الفلسطيني تعكس تشبعه التام بالخوف من الصهاينة وكراهيتهم، وهما مصدر يستقى منه قدرته الفذة على المشاركة في الجهاد بأحجاره الصغيرة.

وبين يدي قارئنا الكريم صورة قلمية موثقة لأوضاع أطفال فلسطين تحت الاحتلال رسم ملامحها الباحث الفلسطيني المدقق إبراهيم أبو الهيجاء، وهي صورة ترسم الأرقام والشهادات الحية والوقائع، ملامحها القاتمة والمشرقة في الوقت نفسه، فإذا كان أطفال انتفاضة 1987 هم أبطال العمليات الاستشهادية المباركة اليوم، فإن الأطفال الرازحين تحت الاحتلال اليوم أيضاً هم الذين سيصيرون غداً شباباً وفتية يكسرون أطواق الحصار ويصنعون النصر بإذن الله تعالى.

.940

9a

Bibliotheca Alexandrina



0553213

الناشر

مركز الاعلان

ص.ب. ٩٣ ش. الهرم

ت: ٣٨٣٣٦١

٢٨٤٤٤٤٢٢

التوزيع: ٧٤٤٥٤٥٥

ف: ٣٨٥١٧٥١

البريد الإلكتروني

a-c@ie-eg.com

الموقع على شبكة

salah4u.net